



الموسم الثاني
للانصات المركزي

عماد أحمد: الاتحاد الوطني.. شجرة تروي جذور ماضي كردستان ومستقبلها

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 33

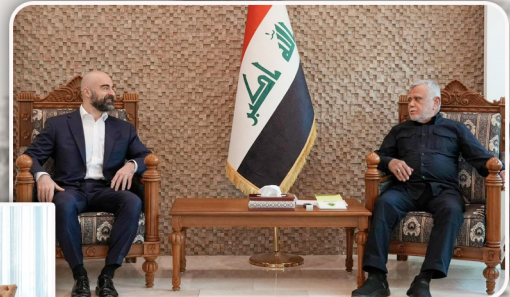
الخميس

2026/08/20

No. : 8117

محادثات العاصمة ...

حوار من اجل الشراكة والمستقبل



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد



marsa
daily.
com

العراق واقلیم کردستان

حضور فاعل في بغداد...الرئيس بافل يقود حراكا سياسيا لتعزيز الشراكة الوطنية
ادانة استهداف مكتب رئيس حكومة اقليم كردستان
أربيل تتهم طهران.. وصوت كردي يخرج من داخل الرئاسة الإيرانية
اجتماع الرئاسة يبحث الأوضاع العامة في البلد والتطورات في المنطقة
لقاءات الفخامة...ترسيخ الشراكة الوطنية وحماية السيادة وتعزيز أمن العراق
قاليباف في بغداد.. حراك سياسي وبرلماني واقتصادي لتعزيز الشراكة
أهمية التنسيق المؤسسي لرصد معاناة أهالي كركوك

قضايا كردستانية

عماد أحمد: الاتحاد الوطني.. شجرة تروي جذور ماضي كردستان ومستقبلها
- الكرد في المعادلة الإقليمية الجديدة
-التصعيد الإيراني في إقليم كردستان: أنماطه، وانعكاساته، ومساراته المحتملة
-استشراف الملاحم الجيوسياسية ونبوءات الحكم وتحولات الكورد

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

العفو الدولية: على الحكومة أن ترسم مساراً جديداً
منظمة العفو الدولية: رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس الوزراء العراقي

المرصد التركي و الملف الكردي

بكيرهان: هذا القانون خطوة البداية و ليس حلا ديمقراطيا للقضية الكردية
رئيس البرلمان: الفترة المقبلة ستشهد صعودا لا يمكن إيقافه
نشر القانون الإطار في الجريدة الرسمية التركية
حسن جمال: قانون الإطار وماذا عن الديمقراطية والقضية الكردية؟
أردوغان: تركيا ستواصل تعزيز علاقاتها مع الكرد عموما وحماية حقوقهم

رؤى و قضايا عالمية

غسان شربل: خرائط معالقة ودم وضباب
عبد المنعم سعيد: مسارح الحرب والسلام!!
علي أنوزلا: عن هروب الشعب من وطنه



حضور فاعل في العاصمة بغداد...

الرئيس بافل يقود حراكا سياسيا لتعزيز الشراكة الوطنية

لم تعد زيارات رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الرئيس بافل جلال طالباني، إلى العاصمة بغداد مجرد لقاءات بروتوكولية، بل تحولت إلى مسار سياسي ثابت يعكس قناة راسخة بأن معالجة القضايا الوطنية الكبرى تبدأ بالحوار المباشر، وبناء الثقة، والحفاظ على قنوات التواصل مع مؤسسات الدولة الاتحادية وجميع القوى السياسية. وفي ظل مرحلة تتسم بتحديات سياسية واقتصادية وأمنية متشابكة، يكتسب هذا الحضور المتواصل في بغداد أهمية خاصة، بوصفه جهداً عملياً لترسيخ الشراكة الوطنية، وتعزيز العلاقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، ودفع الملفات العالقة نحو حلول دستورية قائمة على التفاهم والتوافق.

وتؤكد سلسلة اللقاءات التي عقدها الرئيس بافل جلال طالباني مع رئيس الجمهورية، ورؤساء وقادة القوى السياسية، أن الاتحاد الوطني الكوردستاني يواصل أداء دوره كجسر للحوار والتقريب بين مختلف الأطراف، مستنداً إلى نهج الرئيس الراحل مام جلال في بناء التوافقات الوطنية، وتغليب لغة الحوار على الخلافات، بما يسهم في حماية الاستقرار وتعزيز وحدة المؤسسات، وتوفير بيئة سياسية أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية.

أبرز محاور المباحثات

١- ترسيخ الحوار الوطني وتعزيز الاستقرار السياسي

ركزت اللقاءات على أهمية استمرار الحوار بين القوى الوطنية، وتقريب وجهات النظر، وتعزيز الثقة المتبادلة، بما يضمن حماية الأمن والاستقرار، وإبعاد العراق عن التوترات السياسية، مع التأكيد على أن التفاهم الوطني يمثل المدخل الأساسي لمعالجة الأزمات وترسيخ الاستقرار.

٢- تعزيز الشراكة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية

احتلت العلاقات بين أربيل وبغداد مساحة محورية في المباحثات، حيث جرى التأكيد على ضرورة معالجة الملفات



العالقة وفق الدستور، وتعميق التعاون بين مؤسسات الإقليم والدولة الاتحادية، بما يعزز الشراكة الوطنية ويحافظ على وحدة العراق واستقراره ويخدم مصالح جميع المواطنين.

٣- توحيد الجهود لخدمة المواطنين وتقوية مؤسسات الدولة

أكدت اللقاءات أهمية توجيه الجهود السياسية نحو تحسين الخدمات، ومعالجة المشكلات الاقتصادية والإدارية، وتقوية مؤسسات الدولة، ودعم الحكومة في مواجهة التحديات، إلى جانب ترسيخ الاستقرار في المحافظات، ولاسيما كركوك، باعتبارها نموذجاً للتعايش والوئام بين جميع المكونات، بما يعكس أولوية المصلحة الوطنية على أي اعتبارات أخرى.

الإشادة بجهود رئيس الجمهورية في التقريب بين الآراء المختلفة

اجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الثلاثاء ٢٠٢٦/٨/١٨ في بغداد، مع السيد نزار أميدي رئيس جمهورية العراق.

وجرى خلال الاجتماع بحث الأوضاع العامة في البلاد، حيث تم التأكيد على مواصلة الحوار بين القوى الوطنية بهدف حل المشكلات، وحماية الأمن والاستقرار، وضمان حياة مستحقة للمواطنين.

كما تم تبادل وجهات النظر بشأن المشكلات بين إقليم كردستان وبغداد، وضرورة حلها وفق الدستور. وقد أشاد رئيس الاتحاد الوطني بجهود فخامة رئيس الجمهورية في التقريب بين الرؤى المختلفة وإبعاد العراق عن التوترات السياسية.

التعاون مع الحكومة العراقية في هذا الظرف لتقوية أركان الحكم

إجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الثلاثاء ٢٠٢٦/٨/١٨ في بغداد، مع السيد محمد



شيعاء السوداني رئيس ائتلاف التنمية والإعمار. وخلال الاجتماع الذي حضره د. خالد شواني، المشرف على المكتب السياسي للاتحاد الوطني في بغداد، جرى التأكيد على أهمية استمرار التنسيق بين الأطراف كافة، بهدف تجاوز التحديات السياسية ولاقتصادية والأمنية، وصون الاستقرار في البلد.

وشدد الرئيس بافل جلال طالباني على ضرورة إنجاح الجهود الوطنية من أجل النأي بالبلاد عن الصراعات، وقال: «من واجبنا جميعا التعاون مع الحكومة العراقية في هذا الظرف، ضمن إطار حماية المصالح العليا، ولتقوية أركان الحكم».

ضرورة تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين وحل المشاكل

إجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٦/٨/١٩ في بغداد، مع سماحة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني.

وخلال الاجتماع الذي حضره د. خالد شواني المشرف على المكتب السياسي للاتحاد الوطني في بغداد، ناقش الجانبان آخر التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية على مستوى البلاد والمنطقة.

واكد ضرورة استمرار الحوار البناء بين جميع الاطراف من اجل حماية الامن وتقوية مؤسسات البلاد.

واكد الرئيس بافل ضرورة تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين وحل المشاكل، بشكل تكون فيه جميع الجهود منصبة في حماية الاستقرار السياسي والتقريب بين وجهات نظر الاطراف السياسية.

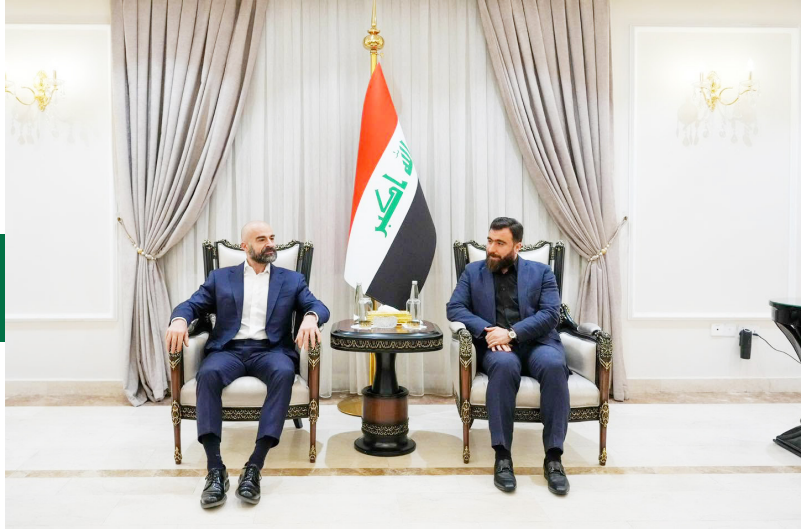


اهمية الحوار والتفاهم الوطني لحل المشاكل

اجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٦/٨/١٩ في بغداد، مع السيد هادي العامري رئيس تحالف الفتح.

وخلال الاجتماع الذي حضره د. خالد شواني المشرف على المكتب السياسي للاتحاد الوطني في بغداد، اكد الجانبان على ان انجاح الجهود الوطنية واستمرار التنسيق بين جميع الاطراف، عامل مهم لحماية الاستقرار في البلاد.

كما شدد الجانبان خلال الاجتماع على اهمية الحوار والتفاهم الوطني لحل المشاكل، وتعزيز الثقة بين الاطراف لتجاوز العقبات، من اجل التوصل الى نتائج تصب في المصلحة العامة للبلاد.



الحفاظ على الإستقرار والمصالح العليا للبلد

اجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٦/٨/١٩ في بغداد، مع السيد ريان الكلداني الأمين العام لحركة بابليون. وخلال الاجتماع الذي حضره الدكتور خالد شواني، المشرف على المكتب السياسي للاتحاد الوطني في بغداد، جرى التباحث بشأن آخر مستجدات الأوضاع، حيث تم التأكيد على استمرار العلاقات والتفاهم بين جميع الأطراف.

كما شدد الطرفان على أهمية العمل المشترك بين القوى الوطنية كافة، من أجل الحفاظ على الإستقرار والمصالح العليا للبلد.



كركوك نموذجاً للتعايش والوئام

استقبل السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٦/٨/١٩ في منزل الرئيس مام جلال ببغداد، السيد محمد سمعان آغا محافظ كركوك.

وخلال اللقاء، اكد الجانبان ضرورة التنسيق وتعزيز العلاقات بين القوميات والمكونات في كركوك من أجل تقديم المزيد من الخدمات لابناء المدينة.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني: كركوك نموذج للتعايش والوئام، ويجب على الجميع العمل معاً لترسيخ الاستقرار وضمن الحقوق المشروعة لجميع ابناء كركوك دون تمييز.



ادانة استهداف مكتب رئيس حكومة اقليم كردستان

انتهاك خطير لموقف الاقليم وسيادة العراق

أدان قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كردستان، الاثنين ٢٠٢٦/٨/١٧ بشدة، استهداف مكتب رئيس حكومة اقليم كردستان.

وقال قوباد طالباني في بيان: «ندين بأشد العبارات استهداف مكتب السيد رئيس حكومة إقليم كردستان».

وأضاف نائب رئيس الوزراء: «لقد كان موقف إقليم كردستان، منذ اندلاع الحروب والصراعات في المنطقة، واضحاً وصريحاً، وقائماً على دعم السلام والنأي عن الصراعات».

وأكد قوباد طالباني، أن «مثل هذه الهجمات لا تمثل انتهاكاً لموقف إقليم كردستان ودوره الداعم للسلام فحسب، بل تشكل أيضاً انتهاكاً خطيراً لسيادة العراق».

مباحثات مع القنصل الألماني تعزيز العلاقات الثنائية
أكد قوباد طالباني والقنصل الألماني الجديد في إقليم كردستان، على تعزيز العلاقات الثنائية والعمل المشترك.
واستقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، الثلاثاء ٢٠٢٦/٨/١٨، كريستيان أولفك، القنصل العام الجديد لألمانيا في إقليم كردستان.
وخلال اللقاء، أبدى نائب رئيس مجلس الوزراء استعداداه التام لتقديم جميع أشكال التعاون للقنصل الألماني لإنجاز مهامه.
كما اتفق الجانبان على ضرورة بذل المزيد من الجهود للارتقاء بمستوى العلاقات بين ألمانيا وإقليم كردستان في مختلف المجالات والصعد.

تهنئة الدكتورة هائه: مستشفى هيو مبعت فخر لنا

أشاد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، بالدور الإنساني والعلمي الكبير للدكتورة هائه عبدالله، بمناسبة حصولها على أعلى مرتبة علمية في مجال أمراض السرطان، كأول امرأة على مستوى العراق، معتبراً إياها نموذجاً مشرفاً للمرأة ولجميع الباحثين في العلوم الطبية.

وخلال استقبالها الدكتورة هائه عبدالله، بحضور مدير مستشفى هيو لعلاج مرضى السرطان في السليمانية، استذكر قوباد طالباني الجهود الريادية للدكتورة هائه منذ عام ٢٠٠٢ عندما كانت مبادرة في افتتاح أول قسم لأمراض السرطان ضمن صحة السليمانية، والذي شكل لاحقاً الأساس المتين لتأسيس (مستشفى هيو)، وقدّر عالياً تفانيها على مدى سنوات في خدمة المرضى وإعادة الأمل بالحياة لآلاف المصابين وعائلاتهم، مشيراً إلى أن اسمها بات يمثل رمزاً للثقة والأمل والاستمرار في الحياة.

وأكد نائب رئيس الوزراء، أن حصول الدكتورة هائه على أعلى مرتبة علمية في اختصاص السرطان كأول امرأة على مستوى العراق، هو مبعت فخر واعتزاز الكورد عامة والمرأة خاصة.
وأوضح قائلاً: «إلى جانب مهامها اليومية الشاقة في علاج المرضى بمستشفى هيو، فإن جهودها الدؤوبة وغير المتوقفة في الارتقاء بالمستوى العلمي وإجراء البحوث القيمة، تمثل نموذجاً رفيعاً وعظيماً للنساء ولجميع طلبة العلم».

وعبر قوباد طالباني عن سعادته بلقاء الدكتورة هائه، مؤكداً ثقته بأن هذه النماذج المشرفة ستزيد باستمرار، مقدماً لها التهاني الحارة، وإلى كافة زملائها الأوفياء، والكوادر العاملة، وإدارة مستشفى هيو، معبراً عن فخره واعتزازه الكبيرين بالجهود الاستثنائية التي تبذلها هذه المؤسسة الصحية في خدمة المجتمع.



أربيل تتهم طهران.. وصوت كردي يخرج من داخل الرئاسة الإيرانية

نائب برزكيان يدين استهداف بارزاني ويطالب بكشف الحقيقة

عشية زيارة مرتقبة لرئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف إلى العراق، أطلق نائب الرئيس الإيراني عبد الكريم حسين زاده موقفاً لافتاً من الهجوم الذي استهدف مكتب رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني في أربيل، مدينياً العملية بشدة ومطالباً بكشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عنها، في وقت تتصاعد فيه الأسئلة العراقية بشأن مصدر المسمّرات. وفي موازاة ذلك، نقلت وكالة «إرنا» الرسمية عن حسين زاده، نائب الرئيس الإيراني لشؤون التنمية الريفية والمناطق المحرومة، إدانته الصريحة للهجوم على مكتب بارزاني.

موقف لافت

حسين زاده، وهو سياسي إيراني كردي، حرص على تقديم موقفه من زاوية تحمل دلالة سياسية واضحة، إذ كتب أنه يتحدث «بصفتي كردياً إيرانياً وعضواً في الحكومة الإيرانية»، قبل أن يدين بشدة الهجوم على

مكتب مسرور بارزاني.

وأضاف نائب الرئيس الإيراني، وفق ما نقلته «إرنا»، أن إيران وإقليم كردستان «ليساً مجرد جارين»، مؤكداً أنه لن يُسمح لأي هجوم أو مؤامرة بإحداث شرخ بين الجانبين، ومشدداً على أن «الحقيقة يجب أن تظهر، وعلى المسؤولين أن يحاسبوا».

ويكتسب هذا التصريح وزناً إضافياً لأنه يصدر من مسؤول رفيع داخل حكومة الرئيس مسعود بزشكيان، في وقت وجّهت فيه سلطات إقليم كردستان أصابع الاتهام مباشرة إلى إيران.

عراقبي يدين الاستهداف: مخطط «الراية الكاذبة»

من جهته أكد وزير الخارجية الإيراني، في معرض رده على خبر الهجوم الأحرق على مكتب رئيس وزراء إقليم كردستان، أن على أصدقائنا الكرد أن يكونوا يقظين تجاه عمليات «الراية الكاذبة» التي تُصمم بهدف إحداث الخلاف بين الجيران.

وأفادت وكالة مهر للأنباء أن عباس عراقجي، وزير خارجية إيران، كتب في صفحته الشخصية على إحدى منصات التواصل الاجتماعي قائلاً: لا شيء يمكن أن يبرر الهجوم غير الحكيم على مكتب رئيس وزراء إقليم كردستان. على أصدقائنا الكرد أن يكونوا يقظين تجاه حيل العلم الزائف التي تُصمم بهدف إحداث الخلاف بين الجيران.

وأضاف: لقد دعمنا أصدقاءنا الكرد في مواجهة صدام وداعش، ونحن ممتنون للأمن الذي يؤمنونه على حدودنا.

بيان صادر عن رئيس إقليم كردستان

ندين ونستنكر بشدة الهجمات التي استهدفت فجر اليوم مكتب رئيس وزراء إقليم كردستان، السيد مسرور بارزاني، ومحل إقامة مدير وكالة الحماية (باراستن)، إن هذه الهجمات مرفوضة تماماً وتشكل تصعيداً خطيراً.

ونطالب الحكومة الاتحادية بتحمل مسؤوليتها والتزاماتها الدستورية في حماية أمن واستقرار البلد، والحيلولة دون تكرار مثل هذه الاعتداءات.

إن صون السيادة وحماية أمن واستقرار العراق، وبضمنه إقليم كردستان، مسؤولية مشتركة وعلى الجميع أن يعملوا من أجل التهدئة وحل التوترات.

نيجيرفان بارزاني

رئيس إقليم كردستان

١٧ آب ٢٠٢٦

رئيس الوزراء العراقي يوجه بتشكيل لجنة تحقيقية

ووَّجه رئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة السيد علي فالح الزيدي بتشكيل لجنة تحقيقية، تتولى كشف مصادر ومنطلقات الاعتداء الذي استهدف المكتب الخاص لرئيس حكومة إقليم كردستان العراق السيد مسرور بارزاني، ومقر إقامة مدير وكالة الاستخبارات في الإقليم، بمدينة أربيل. كما وَّجه سيادته بإعلان نتائج التحقيق للرأي العام بأسرع وقت، والكشف عن كل ملابسات الاعتداء والجهات التي تقف وراءه. هذا و أجرى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، يوم الثلاثاء، اتصالاً هاتفياً مع رئيس حكومة إقليم كردستان العراق السيد مسرور بارزاني، جرى خلاله بحث الاعتداءات التي استهدفت عدداً من المواقع في الإقليم. وأعرب رئيس مجلس الوزراء عن إدانته الشديدة للهجوم بالطائرات المسيّرة الذي استهدف المكتب الخاص لرئيس حكومة إقليم كردستان العراق، ومقر إقامة مدير وكالة الحماية (الباراستن)، مؤكداً أن هذه الاعتداءات تمثل استهدافاً لأمن العراق واستقراره، وأن المساس بأمن إقليم كردستان هو مساس بالأمن الوطني العراقي.

وشدد السيد الزيدي على رفض الحكومة، بشكل قاطع، أي اعتداء يستهدف أراضي العراق أو مؤسساته ومواطنيه، مؤكداً أن الدولة لن تتهاون في حماية أمن العراق وسيادته، وأن الجهات المختصة ستتولى التحقيق في ملابسات هذه الاعتداءات وملاحقة المسؤولين عنها وفق القانون. من جانبه، أعرب رئيس حكومة إقليم كردستان العراق عن شكره لرئيس مجلس الوزراء على اتصاله ومتابعته، مؤكداً أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، بما يعزز أمن العراق واستقراره ويحفظ سلامة مواطنيه.

المواقف الدولية: واشنطن، لندن، برلين والاتحاد الأوروبي

أدانت السفارة الأمريكية في بغداد الهجوم بأشد العبارات، واصفة مسرور بارزاني بـ «الشريك الكوردي الموقر والحليف الموثوق»، مؤكدة أن واشنطن لن تتسامح مع هذه الأعمال العدائية التي تهدد استقرار المنطقة.

فيما شددت القنصلية البريطانية العامة في أربيل على إدانة لندن للحادث، مؤكدة استمرار دعمها لحماية استقرار وأمن الإقليم.

ووصفت البرلمانية الأوروبية إيفين إنجير الهجمات بأنها «تصعيد إيراني خطير»، مؤكدة التضامن المطلق مع بارزاني وشعب كوردستان في وجه التهديدات.

بدوره وَّجه النائب سردار يوكسل رسالة إلى رئيس حكومة الإقليم، مؤكداً إبلاغ الحكومة ووزراء ألمانيا بالحادث لإجراء اتصالات دبلوماسية حازمة لرفض هذه الممارسات الاستفزازية ضد أربيل.

فيما أجرى وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، اتصالاً هاتفياً برئيس الوزراء مسرور بارزاني، معرباً عن إدانة أنقرة للاعتداء وتضامنها الكامل مع الإقليم.

و أدان وزير الدفاع التركي، يشار غولر، الهجوم الأساسي الذي استهدف المكتب الخاص لرئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، في أربيل بواسطة طائرتين مسيرتين انتحاريتين. جاء ذلك في رسالة رسمية وجهها الوزير التركي إلى رئيس حكومة إقليم كردستان، أعرب فيها باسمه وباسم وزارة الدفاع التركية عن تضامن بلاده الكامل مع الإقليم. مستنكراً بشدة هذا الهجوم الذي وصفه بالمشين والمستهدف لأمن المنطقة واستقرارها. وأكد غولر في رسالته أمله على أن يسود السلام والأمن في المنطقة، وتمكن الجوار من العيش في أجواء من الطمأنينة والاستقرار. كما شدد وزير الدفاع التركي على أن تركيا ستواصل الوقوف إلى جانب أصدقائها وشركائها في مواجهة كافة المحاولات والجهات التي تسعى لجر المنطقة نحو الفوضى.

وتضامن عربي: رفض قاطع لاستهداف رموز الدولة

توالى الإدانات الرسمية من العواصم العربية التي وصفت الاعتداء بالعدوان الغاشم، حيث أدانت الخارجية السعودية بأشد العبارات الاعتداء، مؤكدة أنه «انتهاك سافر» لسيادة العراق، ورافضة بشكل قاطع استهداف الشخصيات الاعتبارية والسياسية والمساس باستقرار المؤسسات الدستورية. بدورها وصفت الخارجية الإماراتية الهجوم بـ «العمل العدواني»، مشددة على تضامنها التام مع العراق وإقليم كردستان ودعم كافة الإجراءات المتخذة لحماية الأمن الإقليمي. إلى ذلك شددت الخارجية القطرية على إدانتها للاستهداف واصفة إياه بـ «الخرق الصارخ للقانون الدولي»، داعية لتجنب المنطقة تداعيات هذه الهجمات غير المبررة والتمسك بالدبلوماسية والحوار. كما عبّرت عمان عن تضامنها الكامل مع الإقليم والعراق، مؤكدة رفضها القاطع لأي مساس بسيادة وسلامة الأراضي العراقية ومؤسساتها الرسمية. وأدانت وزارة الخارجية الفلسطينية الهجوم، واعتبرته خروجاً على القوانين الدولية ومحاولة للمساس بازدهار وأمن إقليم كردستان.

مظلوم عدي: عمل غير أخلاقي واعتداء على مؤسسات الدولة

أعرب القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، مظلوم عدي، يوم الاثنين ١٧ آب/أغسطس ٢٠٢٦، عن تضامنه الكامل مع حكومة وشعب إقليم كردستان، مديناً بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف المكتب الخاص لرئيس حكومة الإقليم، مسرور بارزاني. وقال عدي، في بيان مقتضب: «نتضامن مع حكومة وشعب إقليم كردستان، وندين بشدة استهداف مكتب رئيس الحكومة». وشدد القائد العام لـ «قسد» على أن «هذا الاستهداف يُعد عملاً مرفوضاً وغير أخلاقي، ويمثل اعتداءً صريحاً على إرادة شعب الإقليم، وعلى جزء أساسي من مؤسسات الدولة العراقية».



اجتماع الرئاسة يبحث الأوضاع العامة في البلد والتطورات في المنطقة

مواصلة العمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي

دعم جهود الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري

الارتقاء بمستوى أداء مؤسسات الدولة وتلبية احتياجات المواطنين

ضرورة حصر السلاح بيد الدولة والالتزام بهذا المبدأ

استضاف فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ١٧ آب ٢٠٢٦ في قصر بغداد، اجتماع الرئاسة ضمّ رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، ورئيس مجلس النواب السيد هيبب الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، حيث جرى بحث الأوضاع العامة في البلاد وتطوراتها، إلى جانب التطورات الإقليمية.

وأكد المجتمعون دعم جهود الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري بما يلبي متطلبات المواطنين في تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية، وتعزيز الأمن والاستقرار في عموم البلاد، وبما يضمن الارتقاء بمستوى أداء مؤسسات الدولة وتلبية احتياجات المواطنين.

وناقش المجتمعون سبل تعزيز الوضع الاقتصادي في البلاد ومواجهة التحديات الراهنة، ولا سيما ما يرتبط بانخفاض واردات البلاد نتيجة تداعيات الحرب في المنطقة وإغلاق مضيق هرمز، مؤكداً أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز الإيرادات غير النفطية والارتقاء بمستوى الإدارة المالية بما يعزز قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة الأزمات.

وتم التأكيد على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة والالتزام بهذا المبدأ باعتباره أساساً لترسيخ سلطة الدولة وسيادة القانون، ولا سيما بعد بدء سريان انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، مشددين على أهمية تعزيز وتطوير قدرات القوات المسلحة العراقية بمختلف تشكيلاتها وتمكينها من أداء مهامها في حماية البلاد وصون أمن المواطنين.

وأكدت الرئاسة على مواصلة العمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بحماية المال العام ومساءلة المتورطين في قضايا الفساد، كما تمت مناقشة مشروع قانون استرداد الأموال المقترح من الحكومة، وأهمية المضي في الإجراءات اللازمة بما يساهم في استعادة الأموال العامة وتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

وشدد المجتمعون على أهمية تعزيز الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب والإسراع في إقرار مشاريع القوانين ذات الأولوية، ولا سيما القوانين المرتبطة مباشرة بمتطلبات المواطنين واحتياجاتهم المعيشية والخدمية، بما يساهم في دعم مسار الإصلاح وتحسين أداء مؤسسات الدولة.

وأكدت الرئاسة أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بين الرئاسة ومختلف مؤسسات الدولة لحسم استكمال الكابينة الوزارية في أقرب وقت، بما يعزز عمل الحكومة ويمكّنها من أداء مهامها بصورة متكاملة، والمضي في تنفيذ برنامجها وخططها والاستجابة الفاعلة للاستحقاقات الوطنية. وفيما يتعلق بالأوضاع الإقليمية، أكد المجتمعون ضرورة العمل على إنهاء الأزمات في المنطقة وتخفيف حدة التوترات التي تكتنفها، ودعم مسارات الحوار والدبلوماسية في معالجة الخلافات وحسمها بالطرق السلمية، مجددين موقف العراق الراض لاستخدام أراضيها للاعتداء على أي طرف أو انطلاق أي أعمال عدائية من أراضيها، والتأكيد على رفض جعل أرض العراق ساحة لتصفية الحسابات والصراعات الإقليمية والدولية، بما يحفظ سيادة العراق وأمنه واستقراره ويجنب شعبه تداعيات الأزمات المحيطة.



لقاءات ومباحثات فخامة...

ترسيخ الشراكة الوطنية وحماية السيادة وتعزيز أمن العراق

تأتي لقاءات ومباحثات فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي خلال الأيام الماضية في إطار حراك رئاسي متواصل لمتابعة الملفات الوطنية والسياسية والأمنية والحقوقية، وتعزيز التواصل مع مختلف القوى والشخصيات والمؤسسات الفاعلة، بما ينسجم مع مسؤوليات رئاسة الجمهورية في حماية المصالح العليا للبلاد وترسيخ الاستقرار والشراكة الوطنية.

وشملت لقاءات فخامته رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل طالباني، ورئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني السيد محمد باقر قاليباف، ورئيس جهاز الأمن الوطني السيد باسم البدري، ورئيس أركان الجيش الفريق أول ركن عبد الأمير رشيد يار الله، إلى جانب استقباله عددا من عوائل ضحايا الأنفال، في لقاءات تنوعت مضامينها بين الشأن السياسي الداخلي، والعلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، والتطورات الإقليمية والدولية، والعلاقات العراقية - الإيرانية، فضلا عن الأمن الوطني والجهازية العسكرية وحماية سيادة الدولة، وإنصاف عوائل المؤنفلين وحفظ حقوقهم.

وتعكس هذه المباحثات تعدد الأولويات التي تحظى باهتمام فخامة رئيس الجمهورية، وفي مقدمتها تعزيز التنسيق بين القوى السياسية وترسيخ الشراكة الوطنية، ودعم مسار التفاهم والتعاون بين بغداد وإقليم كردستان، إلى جانب

اعتماد الحوار والدبلوماسية في معالجة الأزمات الإقليمية والابتعاد عن التصعيد واستخدام القوة، بما يحفظ سيادة الدول وأمن المنطقة. كما شكل ملف الأمن الوطني وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والعسكرية، وترسيخ مهنية المؤسسة العسكرية، محورا أساسيا في اللقاءات، بالتوازي مع التأكيد على حماية المواطنين والمصالح العليا للعراق، فيما حضر البعد الحقوقي والإنساني من خلال التشديد على إنصاف عوائل ضحايا الأنفال، وتعويضها وحفظ حقوقها وتوثيق الجرائم التي تعرضت لها، بما يصون الذاكرة الوطنية ويمنع تكرار المآسي.

ومن خلال مجمل هذه اللقاءات، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن استقرار العراق يرتبط بترسيخ مؤسساته الدستورية، وتعزيز وحدته وتماسكه الوطني، وحماية سيادته وأمن مواطنيه، وتطوير علاقاته مع محيطه الإقليمي على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، إلى جانب معالجة الملفات الوطنية بروح المسؤولية والعدالة، بما يهيئ بيئة أكثر استقرارا وأمنا للمضي في مسيرة البناء والتنمية.

استقبال رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ١٩ آب ٢٠٢٦ في قصر بغداد، رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني السيد محمد باقر قاليباف والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية، فضلاً عن مناقشة آفاق العلاقات الثنائية وسبل تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين والصالح العام للمنطقة.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية موقف العراق الثابت والداعم لجميع الجهود المبذولة لإنهاء الصراعات وحل الأزمات التي تشهدها المنطقة، لافتاً إلى ضرورة اعتماد خيار الحوار البناء والمسارات الدبلوماسية لمعالجة القضايا العالقة وإرساء دعائم الأمن والتنمية والاستقرار الدائم.

وأضاف السيد الرئيس أن العراق يقف بوضوح إلى جانب أي تدابير تسهم في تعزيز السلم الإقليمي وحفظ سيادة الدول واستقلالها، مؤكداً أهمية تغليب منطق الحكمة والحلول السلمية في تسوية النزاعات وبما يحفظ أمن وسيادة الدول والابتعاد عن التصعيد والتأزيم وتفادي استخدام القوة لما لذلك من انعكاسات خطيرة على الأمن والسلام. من جانبه، أعرب السيد محمد باقر قاليباف عن تقدير بلاده واعتزازها بالعلاقات التاريخية العميقة ما بين الشعبين والبلدين الجارين، مؤكداً حرص الجمهورية الإسلامية الإيرانية على التنسيق والتعاون المشترك مع العراق في مختلف المجالات.

استقبال رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ١٨ آب ٢٠٢٦، في بغداد، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل طالباني.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مجمل الأوضاع العامة على الساحة المحلية، فضلاً عن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وتم التأكيد على أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين القوى السياسية، وبما يدعم الشراكة الوطنية ويخدم المصلحة العليا للبلد.

كما تناول اللقاء المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، والتحديات التي تواجه العراق، وسبل التعاطي معها بما ينسجم مع ثوابت السياسة العراقية، ويحافظ على المصالح الوطنية.

ضرورة إنصاف عوائل المؤنفلين وحفظ حقوقها

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ١٨ آب ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، عدداً من عوائل ضحايا الأنفال، حيث جرى بحث أوضاعهم واحتياجاتهم والاستماع إلى مطالبهم وتطلعاتهم. وخلال اللقاء، الذي حضرته عضو مجلس النواب السيدة سروه محمد، أكد السيد الرئيس أن ما تعرضت له عوائل المؤنفلين يمثل صفحة مؤلمة في التاريخ، وأن إنصاف الضحايا وحفظ حقوقهم مسؤولية وطنية وأخلاقية، مبيناً أهمية توثيق هذه الجرائم والحفاظ على الذاكرة الوطنية بما يضمن عدم تكرار مثل هذه المآسي. كما أكد رئيس الجمهورية ضرورة دعم ورعاية عوائل المؤنفلين وتعويضها بما ينسجم مع ما تعرضت له من انتهاكات وجرائم إبادة جماعية، مشدداً على وجوب صون حقوقها وضمان حصولها على الرعاية والاهتمام اللازمين. من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن تقديرهم لفخامة رئيس الجمهورية واهتمامه بقضاياهم، مؤكداً أهمية مواصلة دعم حقوقهم وتوفير احتياجاتهم.

حماية أمن المواطنين وصون سيادة الدولة مسؤولية وطنية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ١٦ آب ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس جهاز الأمن الوطني السيد باسم البدري. وجرى خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع الأمنية في البلاد، فضلاً عن الملفات المرتبطة بالأمن الوطني، وأهمية تعزيز التعاون والتكامل بين جميع الأجهزة الأمنية. وأكد رئيس الجمهورية أن حماية أمن المواطنين وصون سيادة الدولة مسؤولية وطنية، مشدداً على أهمية مواصلة الجهود في التصدي للمخاطر والتهديدات التي تستهدف أمن العراق ورفع مستوى الجاهزية والقدرات الأمنية لمواجهة التحديات وحماية المصالح العليا. من جانبه، استعرض السيد باسم البدري أبرز أولويات عمل الجهاز، مؤكداً مواصلة تنفيذ المهام الموكلة إليه، والحرص على تطوير الأداء الأمني والارتقاء بمستوى العمل الاستخباري، بما يساهم في حماية البلاد والمواطنين.

قوة العراق واستقراره تكمن في وجود مؤسسة عسكرية مهنية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ١٨ آب ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس أركان الجيش، الفريق أول ركن عبد الأمير رشيد يار الله. وجرى خلال اللقاء، استعراض مستوى الجاهزية والاستعداد للقوات المسلحة، والخطط الكفيلة بدعم قدراتها بما يمكنها من أداء واجباتها، إذ أكد فخامة الرئيس أن قوة العراق واستقراره تكمن في وجود مؤسسة عسكرية مهنية تصون سيادته وتعزز أمنه. وأضاف السيد رئيس الجمهورية أن دور قواتنا العسكرية لا يقتصر على حماية البلاد، بل يمتد كذلك إلى الإسهام في ترسيخ الأمن والاستقرار وتوفير البيئة الآمنة التي تتيح للعراق المضي بثبات في مسيرة البناء والتنمية والإعمار. من جانبه، أكد السيد رئيس أركان الجيش مضي المؤسسة العسكرية في ترسيخ نهجها المهني، وتطوير أدائها بما يواكب متطلبات المرحلة ويعزز كفاءتها وفعاليتها.



قاليباف في بغداد.. حراك سياسي وبرلماني واقتصادي لتعزيز الشراكة

في زيارة حملت أبعادا سياسية وبرلمانية واقتصادية وإقليمية متعددة، أجرى رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني محمد باقر قاليباف، خلال زيارته إلى بغداد، سلسلة لقاءات مع كبار المسؤولين العراقيين، شملت رئيس الجمهورية نزار ثاميدي، ورئيس مجلس الوزراء علي فالح الزبيدي، ورئيس مجلس النواب هيبب الحلبوسي، فضلا عن لقاء رؤساء الكتل النيابية ومباحثات مع عدد من الشخصيات السياسية والبرلمانية.

وتزامنت الزيارة مع مرحلة إقليمية شديدة الحساسية، فرضتها تداعيات الحرب الأخيرة والتوترات المتصاعدة في المنطقة، لتتحول بغداد إلى مساحة لبحث مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية، وسبل تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والبرلماني، إلى جانب تبادل الرؤى بشأن مستقبل النظام الإقليمي ودور دول المنطقة في إدارة أزماتها بعيدا عن التدخلات الخارجية.

ومن خلال مجمل مباحثات قاليباف، برزت ملفات عدة باعتبارها محاور رئيسية للزيارة، في مقدمتها الأمن والاستقرار الإقليمي، والعلاقات الاقتصادية والتجارية، والربط السككي بين شلمجة والبصرة، وتطوير الأسواق الحدودية، فضلا عن التعاون البرلماني وتفعيل لجان الصداقة، إلى جانب الملفات المرتبطة بالطاقة وصادرات النفط العراقية عبر مضيق هرمز.

مع رئيس الجمهورية.. بغداد وطهران تتمسكان بالحوار ورفض التصعيد

استقبل رئيس الجمهورية نزار ثاميدي في قصر بغداد رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني محمد باقر قاليباف والوفد المرافق له، في لقاء تناول مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية، وآفاق العلاقات الثنائية وسبل تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والمنطقة.

وأكد رئيس الجمهورية ثبات موقف العراق الداعم للجهود الرامية إلى إنهاء الصراعات وتسوية الأزمات عبر الحوار والمسارات الدبلوماسية، مشدداً على ضرورة تغليب الحكمة والحلول السلمية والابتعاد عن التصعيد واستخدام القوة، بما يحفظ سيادة الدول واستقلالها ويعزز الأمن والاستقرار الإقليمي.

من جانبه، أكد قاليباف عمق العلاقات التاريخية بين العراق وإيران، مشيراً إلى أن البلدين وقفوا إلى جانب بعضهما في الظروف الصعبة، وأن التجارب الإقليمية أثبتت حاجة دول المنطقة إلى التعاون والتنسيق فيما بينها. وفي الجانب الاقتصادي، أشار قاليباف إلى أهمية استكمال مشروع سكة حديد شلمجة - البصرة، وتطوير الأسواق الحدودية، ومعالجة ملف نهر أروند رود، باعتبارها مشاريع قادرة على رفع مستوى التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين.

وبرز خلال اللقاء توافق على أهمية إنهاء حالة «لا حرب ولا سلم» في المنطقة، مع تأكيد الرئيس العراقي أن أمن المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا عبر أمن دولها، وأن العراق يدعم كل مسار يقود إلى الاستقرار وإنهاء الحرب.

مع رئيس الوزراء.. من الدعم في مواجهة داعش إلى شراكة اقتصادية أوسع

بحث رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزبيدي مع قاليباف آفاق التعاون والعمل المشترك، وسبل تمتين العلاقات العراقية - الإيرانية وتوسيعها في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وأكد الزبيدي عمق الروابط التاريخية والجغرافية والدينية التي تجمع البلدين، مشيداً بالمواقف الإيرانية الداعمة للعراق، ولا سيما خلال الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي.

في المقابل، شدد قاليباف على أن العلاقات بين العراق وإيران تمتلك مقومات استثنائية تتجاوز العلاقات الثنائية التقليدية، معتبراً أن البلدين قادران على خلق فرص مشتركة يمكن أن تعزز دورهما الإقليمي، ولا سيما في إطار العلاقات بين الدول الإسلامية والعربية.

كما استعاد قاليباف تجربة التعاون بين البلدين خلال الحرب ضد داعش، مؤكداً أن إيران لم تميز في دعمها للعراق بين المكونات والقوميات، وأن هدفها كان الدفاع عن العراق في مواجهة التنظيم الإرهابي.

وفي الجانب الاقتصادي، ركزت المباحثات على ضرورة الانتقال بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى يوازي قوة العلاقات السياسية والثقافية، مع إعطاء الأولوية للربط السككي، وتطوير المنافذ والأسواق الحدودية، وتعزيز حركة التجارة والاستثمار.

وأكد الزبيدي أن العراق وإيران يقفان إلى جانب بعضهما في الظروف الصعبة، وأن المصالح المشتركة والتداخل التاريخي والجغرافي يفرضان استمرار التقارب والتعاون بين البلدين.

مع رئيس مجلس النواب.. الدبلوماسية البرلمانية في صدارة أجندة بغداد وطهران

بحث رئيس مجلس النواب هيبب الحلبوسي مع قاليباف سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتفعيل لجان الصداقة البرلمانية وتوسيع التنسيق بين مجلس النواب العراقي ومجلس الشورى الإسلامي الإيراني. وأكد الحلبوسي أهمية تطوير الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها إحدى الأدوات المؤثرة في دعم العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، مشدداً على ضرورة متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة وتعزيز قنوات التواصل المباشر بين المؤسسات التشريعتين.

كما تناول اللقاء تداعيات التطورات الإقليمية وانعكاساتها على العراق، مع التأكيد على خصوصية المصالح العراقية، ولا سيما في ما يتعلق بتصدير النفط عبر مضيق هرمز، بما يحمي الاقتصاد العراقي ويجنب البلاد تداعيات الأزمات الإقليمية.

من جانبه، شدد قاليباف على أن تعزيز العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق يجب أن يسير بموازاة العلاقات السياسية والثقافية، مؤكداً أهمية دور البرلمانين في دفع الحكومتين نحو تنفيذ المشاريع المشتركة، وفي مقدمتها خط سكة حديد شلمجة - البصرة وتطوير التعاون التجاري. وهكذا بدا المسار البرلماني في زيارة قاليباف جزءاً من محاولة أوسع لتحويل العلاقات العراقية - الإيرانية من مستوى التواصل السياسي إلى آليات مؤسسية أكثر انتظاماً.

مع رؤساء الكتل.. تفعيل لجان الصداقة وتوسيع قنوات التنسيق البرلماني

شارك رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني هريم كمال آغا في اجتماع رؤساء الكتل النيابية مع رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني.

وركز الاجتماع على تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وإيران، وتطوير التعاون والتنسيق البرلماني، مع الاتفاق على تفعيل لجان الصداقة بين مجلس النواب العراقي ومجلس الشورى الإسلامي الإيراني.

وتكتسب هذه المباحثات أهمية خاصة لكونها تفتح المجال أمام توسيع الدبلوماسية البرلمانية لتشمل مختلف القوى والكتل السياسية العراقية، بما يسمح بطرح الملفات المشتركة بصورة أكثر شمولية، وتعزيز التواصل بين المؤسسات التشريعية في البلدين.

كما تعكس مشاركة الكتل النيابية المختلفة في اللقاء رغبة في إبقاء العلاقات العراقية - الإيرانية ضمن إطار مؤسسي أوسع، وعدم حصرها في القنوات الحكومية والتنفيذية وحدها.

في البعد الإقليمي.. قاليباف يطرح من بغداد رؤية لنظام إقليمي جديد

لم تقتصر زيارة قاليباف على الملفات الثنائية، بل حملت رسائل واضحة بشأن مستقبل المنطقة، إذ أكد من بغداد أهمية تعزيز ما وصفه بـ«النظام الجديد» في المنطقة وتسريع التعاون بين دولها من دون تدخل خارجي. واختار قاليباف موقع اغتيال قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي

المهندس في محيط مطار بغداد محطة رمزية لبدء زيارته، معتبرا المكان رمزا للتاريخ المشترك بين العراق وإيران وللتطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية.

وفي خطابه ومباحثاته، ركز رئيس مجلس الشورى الإيراني على أن دول المنطقة مطالبة بتعزيز علاقاتها الأمنية والاقتصادية، معتبرا أن التقارب الثقافي والديني بين العراق وإيران يوفر أرضية مهمة لتطوير هذا المسار.

كما طرح قاليباف رؤية تقوم على تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية والعربية، وربط العلاقات الأمنية بالتعاون الاقتصادي، في محاولة لإبراز دور دول المنطقة في صياغة ترتيباتها الأمنية والسياسية بعيدا عن القوى الخارجية.

الاقتصاد والطاقة.. من المشاريع الحدودية إلى معادلة أوسع للتبادل التجاري

احتل الملف الاقتصادي مساحة بارزة في مختلف لقاءات قاليباف، وهو ما يعكس رغبة إيرانية وعراقية في معالجة الفجوة بين قوة العلاقات السياسية والثقافية وبين مستوى التبادل الاقتصادي.

وتكررت خلال المباحثات الإشارة إلى مشروع سكة حديد شلمجة - البصرة، وتطوير الأسواق الحدودية، ومعالجة ملف أروند رود، إلى جانب توسيع التجارة والاستثمار.

كما برز ملف صادرات النفط العراقية عبر مضيق هرمز باعتباره قضية ذات أهمية مباشرة للاقتصاد العراقي، في ظل التطورات الأمنية الإقليمية وانعكاساتها على حركة الطاقة والتجارة.

ومن هذا المنظور، تبدو المشاريع الاقتصادية العابرة للحدود إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تمنح العلاقات العراقية - الإيرانية بعدا أكثر استدامة، وتحول الروابط السياسية والتاريخية إلى مصالح اقتصادية متبادلة.

الخلاصة.. بغداد منصة للحوار ورسالة إيرانية نحو شراكات إقليمية أوسع

تكشف مجمل لقاءات قاليباف في بغداد عن زيارة متعددة المسارات، لم تقتصر على تعزيز العلاقات الثنائية، وإنما حملت أجندة سياسية وإقليمية واقتصادية وبرلمانية متداخلة.

ففي الوقت الذي شدد فيه المسؤولون العراقيون على أولوية الاستقرار ورفض التصعيد وحماية سيادة الدول، ركز قاليباف على تعزيز التعاون بين دول المنطقة وتقليص التدخل الخارجي، مع طرح العلاقات العراقية - الإيرانية باعتبارها أحد المداخل الأساسية لإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية.

وبينما حافظت الملفات السياسية والأمنية على حضورها التقليدي، بدا الاقتصاد حاضرا بقوة باعتباره المجال الأكثر قابلية لترجمة التقارب السياسي إلى مشاريع ومصالح ملموسة، خصوصا في مجالات النقل والتجارة والطاقة والمنافذ الحدودية.

وعليه، فإن زيارة رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني إلى بغداد جاءت في توقيت إقليمي بالغ الحساسية، لتؤكد أن العراق لا يزال يمثل ساحة رئيسية للحوار بشأن مستقبل المنطقة، وأن العلاقة بين بغداد وطهران تتجه إلى اختبار قدرتها على الانتقال من روابط تاريخية وسياسية عميقة إلى شراكة مؤسسية واقتصادية أكثر اتساعا، مع بقاء التوازن العراقي في علاقاته الإقليمية والدولية عاملا حاسما في تحديد مسار المرحلة المقبلة.



أهمية التنسيق المؤسسي لرصد معاناة أهالي كركوك

أكد آسو مامند، مسؤول تنظيمات كركوك وصلاحي الدين في الاتحاد الوطني الكوردستاني، أهمية تعزيز التنسيق بين نواب الحزب عن محافظة كركوك والجهات المعنية، بهدف الارتقاء بالملفات الخدمية في المحافظة والمناطق المتنازع عليها. جاء ذلك خلال اجتماع عقده، الاثنين، في مبنى المكتب السياسي بكركوك، حيث شدد مامند على ضرورة فتح قنوات تواصل مستمرة مع الأهالي، لرصد معاناتهم واحتياجاتهم والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.

وأكد مامند أن التنسيق المؤسسي وتكامل الجهود من شأنهما الإسهام في تحسين مستوى الخدمات والاستجابة لاحتياجات المواطنين في كركوك والمناطق المتنازع عليها.

قضايا كردستانية



عماد أحمد:

الاتحاد الوطني..

شجرة تروي جذور ماضي كردستان ومستقبلها

*ترجمة: نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى

أخرى، غير أن الجذور الحية تبقى مصدر الحياة وسبب القدرة على التجدد. وهكذا هي التنظيمات العريقة؛ فقوتها الحقيقية لا تكمن في بقائها فحسب، بل في

في حديقة تاريخ الشعوب، ثمة أشجار لا تُقاس عظمتها بعلو سيقانها، بل بعمق جذورها. تعصف بها الرياح، وتتناوب عليها الفصول، فتذبل أغصان وتنبث

وتحت وطأة القصف الكيميائي على حلبجة وغيرها من المناطق، وفي محطات النزوح والتهجير، وإحراق القرى، والحصار والجوع، وفي الجبال وبين صفوف البيشمركة، وفي ميادين العمل السياسي والتنظيمي السري، خاض الاتحاد الوطني الكوردستاني امتحانات قاسية صنعت تجربته ورسخت هويته.

لم تكن تلك المحن مجرد صفحات مؤلمة في ذاكرة التنظيم، بل كانت المدرسة التي تشكلت فيها خبرته السياسية والنضالية، وتبلورت فيها قدرته على الصمود والمواجهة. ومن رحم تلك التجارب، تراكم رصيد تاريخي بات يمثل رأس المال الحقيقي للاتحاد الوطني الكوردستاني؛

فالقوة لا تقاس بطول العمر التنظيمي وحده، ولا بعدد المحطات التي مر بها، وإنما بحجم التضحيات التي قدمها، وعمق التجربة التي راكمها، وقسوة

النضال الذي خاضه، وبالثقة والمكانة اللتين استطاع أن يرسخهما في وجدان أبناء شعبه.

ولهذا، فإن إرث الاتحاد الوطني الكوردستاني ليس مجرد ماض يستعاد، بل مسؤولية تاريخية يجب أن تتحول إلى قوة متجددة، قادرة على مواجهة تحديات الحاضر وصناعة المستقبل.

لكن التاريخ، مهما بلغت قدسيته، لا يستطيع أن يصنع المستقبل بمفرده. فالمستقبل لا تصنعه القوى التي تكتفي باستعادة الماضي، بل تلك التي تمتلك شجاعة التعلم منه، وتستخلص من تجاربه دروسا جديدة، وتحول إرثها التاريخي إلى طاقة قادرة على مواكبة الحاضر وصناعة الغد. وفي عالم سريع التحول،

قدرتها على صون إرثها، وتجديد رؤيتها، ومواكبة عصرها دون أن تفقد هويتها.

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة تعيد رسم موازين القوى، حيث باتت الحروب والاقتصاد والتكنولوجيا تحدد مصائر الدول وفق معادلات جديدة. وفي منطقتنا، لا تزال المنافسة بين القوى الإقليمية والدولية تحتدم، فيما يواصل العراق سعيه لبناء دولة مؤسسات راسخة، وسط تحديات معقدة وإرث ثقيل من الماضي. وفي خضم هذه المتغيرات، لا تستطيع الصمود والاستمرار إلا القوى التي تمتد جذورها عميقاً في التاريخ، وتمتلك في الوقت ذاته شجاعة التجدد، ومرونة التكيف، ورؤية واضحة للمستقبل.

لقد ولد الاتحاد الوطني الكوردستاني من رحم الأزمات والكوارث التاريخية، لا بوصفه تنظيماً سياسياً فحسب، بل باعتباره

تعبيراً عن نهضة وطنية في مواجهة اليأس، واستجابة واعية لحاجات مرحلة استثنائية فرضت على الشعب الكوردي أقصى أشكال التحدي. ومنذ تأسيسه، لم تتجسد قوته في قدرته على حماية إرث الماضي وصون مكتسباته فحسب، بل في قدرته على قراءة التحولات، والتكيف مع متطلبات كل مرحلة، ومواصلة الحضور في قلب الأحداث.

إن تاريخ الاتحاد الوطني الكوردستاني هو، في جوهره، تاريخ نضال من أجل الشعب والوطن، ومواجهة للظلم والاستبداد وسياسات القمع والاقتلاع؛ وهو في الوقت نفسه تاريخ من الاختبار المتواصل وإثبات الذات في أصعب الظروف. ففي سنوات الأنفال،

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة تعيد رسم موازين القوى

وهكذا، فإن الوفاء لتاريخ الاتحاد الوطني الكوردستاني لا يكون بتكرار الماضي، بل بتحويل تضحياته وتجربته إلى أساس لإصلاح الحاضر وبناء مستقبل أكثر قوة ومؤسسية وقدرة على الاستجابة لتطلعات الأجيال الجديدة.

والاتحاد الوطني الكوردستاني، بوصفه شجرة راسخة من أشجار النضال الوطني، تمتد جذوره عميقا في التاريخ والتضحيات، وفي مسيرة البيشمركه والكفاح من أجل الحرية والكرامة. أما ساقه، فتتمثل في الثقة التي منحها له جماهيره والتفت حوله على امتداد عقود، بينما تمثل أغصانه الأجيال الجديدة، والكوادر، والمثقفين، والشباب الذين يحملون مسؤولية استمراره وتجديد حضوره. أما أوراقه، فهي الفكر والبرامج والسياسات وآمال الناس وتطلعاتهم إلى

الاتحاد الوطني ولد من رحم الأزمات والكوارث التاريخية

مستقبل أفضل. لكن الأوراق، مهما كانت خضراء، لا تستطيع أن تبقى حية إذا انقطع عنها الماء، والجذور، مهما كانت عميقة، لا تمنح الشجرة ثمارا ما لم تتصل بالحياة. وماء هذه الشجرة هو الثقة العامة، والشفافية، والإصلاح، والاقتراب الحقيقي من المواطنين، والاستماع إلى احتياجاتهم وتحويلها إلى سياسات وممارسات ملموسة. أما هواؤها، فهو حرية التفكير، وقبول الاختلاف، والإصغاء إلى النقد، والشجاعة في مراجعة الأخطاء وتصحيح المسار؛ لأن أي تنظيم يغلق نوافذه أمام التغيير، ويمنع عنه هواء النقد والتجديد، قد يحتفظ بجذوره، لكنه يفقد قدرته على النمو.

لم يعد التغيير ترفا أو خيارا مؤجلا، بل أصبح ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة ومتغيراتها المتسارعة.

ومن هنا، فإن استمرار أي تنظيم حي وفعال يتطلب مراجعة مستمرة لأساليب العمل والإدارة، وتجديدا في الفكر والرؤية، وانفتاحا أوسع على الشباب والنساء، واستثمارا حقيقيا في التكنولوجيا والتحول الرقمي، إلى جانب بناء مؤسسات راسخة تقوم على الكفاءة والانضباط والمساءلة، وتكون قادرة على تحويل المبادئ إلى سياسات وممارسات تتناسب مع متطلبات العصر.

فالتغيير لا يعني التخلي عن المبادئ، ولا التفریط

بالهوية أو الذاكرة، بل يعني تجديد الوسائل التي تحمي تلك المبادئ وتمنحها القدرة على الاستمرار. وكما أن الشجرة، مهما كانت جذورها عميقة ومتينة، تحتاج إلى

الماء والهواء والضوء لكي تبقى حية ومثمرة، فإن التنظيم السياسي، مهما كان رصيده التاريخي عظيمًا، يحتاج إلى التجدد والانفتاح والإصلاح كي لا يتحول إرثه إلى مجرد ذاكرة.

وفي المقابل، فإن شجرة بلا جذور لا تصمد أمام أول عاصفة؛ وكذلك التنظيم الذي يفقد صلته بتاريخه ومبادئه يفقد جزءا من هويته وشرعيته. فالقوة الحقيقية لا تكمن في الجذور وحدها، ولا في الأغصان الجديدة وحدها، وإنما في التوازن بين الجذور والساق والأغصان والأوراق: جذور تحفظ الهوية، وساق تحمل المبادئ، وأغصان تتسع للمستقبل، وأوراق تتجدد مع كل موسم.

أكثر من أي وقت مضى، إلى استعادة روح التجدد، لا الاكتفاء باستعادة الماضي. فالأجيال الجديدة لا تعيش أسئلة الأمس، ولا تنتظر إجابات محفوظة من تجارب الأمس؛ إنها تطرح أسئلة مختلفة، وتبحث عن حلول تتناسب مع واقع جديد ومتغير. والناس اليوم يريدون دولة ومؤسسات أكثر كفاءة، وعدالة تضمن تكافؤ الفرص، وفرص عمل تحفظ كرامة الشباب، وخدمات أفضل، وإدارة أكثر شفافية ومسؤولية. وهذه المطالب لا يمكن الاستجابة لها بالشعارات وحدها، بل تحتاج إلى إدارة رشيدة، وبرامج واضحة، ومؤسسات فاعلة، وإرادة سياسية حقيقية تجعل الإصلاح ممارسة يومية لا عنواناً مؤجلاً.

ومن هنا، ينبغي أن يبقى الاتحاد الوطني الكوردستاني قوة للنهوض، لكن نهضته المقبلة يجب أن تبدأ من داخله. إنها نهضة تقوم على إصلاح

المؤسسات، وتجديد آليات العمل، وإفساح المجال أمام الكفاءات، وتوسيع مشاركة الشباب والنساء، واستعادة الثقة، وتجديد الخطاب السياسي بما يجعله أكثر قرباً من المجتمع وأكثر قدرة على التعبير عن تطلعاته.

فالإصلاح الحقيقي لا يعني هدم ما تحقق، وإنما إعادة بناء ما يحتاج إلى التطوير، وتصحيح ما أثبتت التجربة أنه لم يعد كافياً، وفتح الأبواب أمام طاقات جديدة قادرة على حمل المشروع إلى المستقبل. والتجديد لا ينتقص من مكانة الأجيال التي أسست وناضلت، بل يحفظ تضحياتها من خلال ضمان استمرار المشروع الذي من أجله قدمت تلك التضحيات.

وفي هذه الحديقة السياسية والتاريخية، لا يمثل اسم مام جلال مجرد اسم قائد تاريخي، بل يجسد مدرسة سياسية وفكرية تركت أثراً عميقاً في مفهوم العمل الوطني وإدارة الاختلاف وصناعة التوافق. فقد ارتبطت تجربته بفكرة أساسية مفادها أن السياسة، قبل أن تكون وسيلة للوصول إلى السلطة، هي مسؤولية لبناء الثقة وحماية المصلحة العامة وخدمة الوطن.

وكان يؤكد، في جوهر رؤيته السياسية، أن وضع مصلحة الوطن فوق المصالح الفردية والحزبية الضيقة هو الطريق الذي يجعل النجاح مكسباً للجميع، لا امتيازاً لفئة دون أخرى.

وهذه الفلسفة لا

ينبغي أن تبقى مجرد إرث من الماضي، بل يمكن أن تتحول إلى بوصلة حياة تهدي الاتحاد الوطني الكوردستاني في مسيرته نحو المستقبل،

وتساعده على الجمع بين أصالة الجذور وضرورات التجدد، وبين الوفاء للتاريخ والاستعداد لصناعة مرحلة جديدة.

وفي هذه الحديقة، لا يمثل اسم الرئيس مام جلال مجرد اسم قائد تاريخي، بل اسم مدرسة فكرية وسياسية ترى أن السياسة، قبل كل شيء، هي فن صناعة الثقة، لا مجرد الوصول إلى السلطة. وكان يؤكد دائماً أن وضع مصلحة الوطن فوق المصالح الفردية يجعل النجاح نصيباً للجميع. وهذه الفلسفة ما تزال قادرة، حتى اليوم، على أن تكون بوصلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في طريقه نحو المستقبل.

واليوم، يحتاج الاتحاد الوطني الكوردستاني،

إرث الاتحاد الوطني ليس مجرد ماضٍ يستعاد

فإنه لن يكون مجرد ذاكرة تنتمي إلى الماضي، بل سيظل قوة سياسية ووطنية حية، تستمد من أمجاد أمس مسؤوليتها تجاه اليوم، ومن تجربة أمس قدرتها على صناعة مستقبل كوردستان.

فالماضي يمنح الجذور عمقها، لكن الحاضر هو الذي يمنح الشجرة حياتها، والمستقبل هو الذي يختبر قدرتها على الإثمار. ولذلك فإن الوفاء لتاريخ الاتحاد الوطني الكوردستاني لا يكون فقط باستحضار ما قدمه رجاله وبيشمركته من تضحيات، بل بتحويل تلك التضحيات إلى مشروع متجدد، يضع الإنسان في مركز اهتمامه، ويمنح الأجيال الجديدة مساحة أوسع للمشاركة

وصناعة القرار، ويجعل من الإصلاح والتجديد امتداداً طبيعياً لمسيرة النضال.

وما دامت جذور هذه الشجرة حية في قلوب الناس،

وممتدة في تراب الوطن، فلن تكون العواصف كافية لاقتلاعها. فقد تهز الرياح أغصانها، وقد تتساقط بعض أوراقها، وقد تمر عليها مواسم قاسية، لكنها تظل قادرة على استعادة أخضرارها ما دامت جذورها حية.

إن الشجرة التي تضرب جذورها عميقاً في ثقة الناس وتراب الوطن، تعرف طريقها إلى الربيع مهما طال الشتاء. وكذلك الاتحاد الوطني الكوردستاني، إذا امتلك شجاعة التجدد، وصدق الإصلاح، ووفاء لجذوره، فإنه يستطيع أن يجعل من تاريخه قوة للمستقبل، ومن إرثه جسراً تعبر عليه أجيال كوردستان نحو غد أكثر أمناً وحرية وكرامة.

إن القوة التي ترفض تغيير نفسها، ستجد نفسها عاجلاً أم آجلاً أمام تغييرات يفرضها عليها الآخرون. أما القوة التي تمتلك شجاعة التجدد بإرادتها، وتراجع تجربتها بصدق، وتصحح أخطاءها، وتفتح مؤسساتها أمام الكفاءات والأفكار الجديدة، فإنها لا تكتفي بمواكبة التغيير، بل تصبح شريكا في صناعته، وربما القوة التي تحدد اتجاهه.

ولهذا، فإن التحدي الحقيقي أمام الاتحاد الوطني الكوردستاني ليس كيف يحافظ على ما كان عليه، بل كيف يحافظ على جوهره ومبادئه، وهو يتغير بما يكفي ليبقى حياً وفعالاً ومؤثراً في المستقبل. فالأحزاب التي تعرف

كيف تتجدد دون أن تفقد جذورها، هي التي تستطيع أن تتحول من ذاكرة للنضال إلى قوة لصناعة المستقبل.

إن مستقبل الاتحاد

الوطني الكوردستاني لا يكمن في ماضيه المجيد وحده، مهما كان ذلك الماضي حافلاً بالتضحيات والإنجازات، بل في قدرته على تحويل هذا الإرث إلى قوة حية تبني غداً أفضل. فالأشجار العظيمة لا تقاس بعمرها، ولا بعظمة جذوعها، وإنما بقدرتها على مواصلة الحياة؛ على أن تنقل الماء من جذورها إلى أغصانها وأوراقها، وأن تحافظ على نبضها الداخلي مهما تعاقبت الفصول وتبدلت الظروف.

وهكذا هو الاتحاد الوطني الكوردستاني: إذا بقيت جذوره ممتدة في التاريخ والتضحيات، وكان ماؤه من الثقة العامة، وهوأؤه من الحرية والانفتاح، وثمره في خدمة المواطنين وتحقيق تطلعاتهم،

إرث الاتحاد الوطني مسؤولية تاريخية يجب أن تتحول إلى قوة متجددة



عبدالكريم سليمان العرجان:

الكرد في المعادلة الإقليمية الجديدة

احتواء أي مشروع كردي عابر للحدود، مع اختلاف الوسائل ودرجة الانفتاح. وفي قلب هذا الترتيب يقف الدور الأمريكي الذي انتقل من بناء شراكات كردية واسعة خلال مراحل سابقة إلى مقاربة أكثر انتقائية، تعيد توظيف هذه العلاقات وفق الأولويات الأمنية والسياسية المتغيرة.

تركيا تقود هذا الترتيب الجديد بوضوح. ففي ١٠ أغسطس أقر البرلمان التركي «قانون تعزيز التضامن الوطني والتكامل المجتمعي»، المعد في إطار مسار «تركيا بلا إرهاب»، بأغلبية ٤٦٨ نائبا مقابل ٨٨ وامتناع ٦. ولا يمثل القانون مجرد خطوة إجرائية لإنهاء الصراع مع حزب العمال

لم يعد الملف الكردي قضية محلية منفصلة في أي من الدول الأربع التي يتوزع عليها الكرد. فما يحدث في جبال قنديل أو أربيل ينعكس مباشرة على الحسكة ودمشق وطهران وأنقرة. والفترة الممتدة من تموز/يوليو إلى منتصف آب/أغسطس كشفت بوضوح أن الكرد أصبحوا حلقة وصل أمنية وسياسية بين هذه العواصم، أكثر مما هم فاعل مستقل قادر على فرض إرادته الإقليمية. الحرب الأمريكية-الإسرائيلية مع إيران، وسقوط نظام الأسد، وتقدم عملية السلام التركية مع حزب العمال الكردستاني، أعادت ترتيب الأوراق بطريقة جعلت الدول الأربع تتقاطع في هدف أساسي:

إقليم كردستان العراق يجد نفسه في موقع الوسط الحساس؛ فهو الكيان الكردي الوحيد المتمتع بحكم ذاتي مؤسسي، ما يجعله جسرا ووسيطا بين أطراف متناقضة. زيارة نيجيرفان بارزاني إلى دمشق في ٣ أغسطس للقاء أحمد الشرع وبحث مسار دمج «قسد» وحقوق الكرد السوريين عكست هذا الدور.

أربيل لا تستطيع الانحياز الكامل إلى أي طرف.

هي بحاجة إلى تركيا اقتصاديا وأمنيا، وإلى بغداد دستوريا وسياسيا، وتتعامل مع إيران بحسابات الجغرافيا والأمن، بينما تمثل ل واشنطن شريكا وموقع نفوذ وقناة اتصال. ومن هنا يتحول الحياد

الكردستاني إلى وظيفة سياسية بحد ذاته: منع تحويل أراضي الإقليم إلى ساحة مواجهة بالوكالة، مع تحمل كلفة هذا الدور من أمنه واستقراره.

سوريا تقدم نموذجا مختلفا من الانفتاح المشروط.

بعد سقوط الأسد، اعترفت دمشق باللغة الكردية، وأعادت الجنسية لمن حرّموا منها، ووقعت اتفاق كانون الثاني/يناير مع «قسد». وفي يوليو وأغسطس استمر التقدم في المسار الأمني باتجاه دمج مقاتلين في مؤسسات الدولة، بينما بقيت الملفات السياسية والإدارية الأكثر حساسية

عبر نزع سلاحه وإعادة دمج عناصره، بل محاولة لتحويل مسار التسوية الداخلية إلى أداة لإعادة ضبط البيئة الكردية في الجوار الإقليمي، ومنع انتقال أي ترتيبات كردية في دولة إلى مشروع عابر للحدود في دولة أخرى.

وهذا يفسر ارتباط المسار التركي مباشرة بملف «قوات سوريا الديمقراطية» في سوريا، والوجود الكردي المسلح في العراق، والحسابات الإيرانية تجاه الكرد الإيرانيين. فكلما اقتربت أنقرة من تسوية صراعها الداخلي، ازداد تأثيرها في تحديد حدود الحركة الكردية المسلحة في محيطها.

وفي هذا السياق،

كشف وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في يوليو أن أنقرة تدخلت لدى واشنطن لمنع الجماعات الكردية الإيرانية المسلحة

الموجودة في إقليم كردستان العراق من فتح جبهة جديدة ضد طهران، واصفا الدور التركي بأنه «فعال»، بالتزامن مع اتصالات إيرانية مع بغداد وأربيل ووزير الخارجية التركي هاكان فيدان.

وبصرف النظر عن تفاصيل الرواية الإيرانية ومدى تأكيدها من الأطراف الأخرى، تكشف الواقعة أن أنقرة باتت تتعامل مع القضية الكردية باعتبارها جزءا من منظومة أمن إقليمي أوسع. فعملية السلام التركية لا تعني فقط إنهاء صراع داخلي، وإنما يمكن أن تتحول إلى وسيلة لإعادة ترتيب توازنات كردية تمتد من تركيا إلى سوريا والعراق وإيران.

تحولوا من فاعل مستقل إلى حلقة وصل إقليمية

الإقليم ضدها.

أما الائتلاف السياسي الذي شكلته الجماعات الكردية الإيرانية في شباط/فبراير، فلم يتحول إلى قوة ميدانية حاسمة قادرة على تغيير ميزان القوى داخل إيران. وبقيت هذه الجماعات رهينة حسابات إقليمية أكبر من قدرتها الذاتية؛ طهران تضغط على بغداد وأربيل، وأنقرة تتدخل لمنع فتح جبهة جديدة بحسب الرواية الإيرانية، وواشنطن توازن بين استخدام الورقة الكردية وتجنب فتح مسار تصعيدي جديد مع تركيا أو تعقيد المشهد الإيراني.

دون حسم كامل.

أما الولايات المتحدة، التي كانت الشريك الرئيسي لـ«قسد» لسنوات، فأصبحت تدفع بصورة أكبر باتجاه دمج القوة الكردية في مؤسسات الدولة السورية بدلا من استمرار نموذج عسكري كردي مستقل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قنوات النفوذ والشراكة مع الكرد. ويعكس ذلك تغييرا في الأولويات الأمريكية: من الاعتماد على قوة محلية مسلحة إلى بناء ترتيبات أمنية مع الدولة السورية الجديدة، بما يحد من الفوضى ويحافظ على المصالح الأمريكية في مواجهة النفوذ الإيراني.

وتتقاطع هذه

الرؤية، بدرجات مختلفة، مع الموقف التركي الذي يرى في استمرار أي استقلالية عسكرية كردية في شمال سوريا تهديدا لأمنه القومي. ومن

هنا يصبح مستقبل «قسد» مرتبطا ليس فقط بمفاوضاتها مع دمشق، وإنما أيضا بمسار حزب العمال في تركيا وبالحسابات التركية تجاه الحدود السورية.

إيران تبقى الحلقة الأكثر تشددا.

طهران لا ترى في الكرد شريكا محتملا، بل تهديدا أمنيا يمكن أن يتحول إلى جبهة داخلية في لحظة الحرب أو الاضطراب. واستمرت الضغوط والضربات على مواقع الجماعات الكردية الإيرانية في إقليم كردستان، بالتوازي مع تحذيرات إيرانية متكررة لأربيل من السماح باستخدام أراضي

والربط بين هذه المسارات عميق.

فمسار تفكيك حزب العمال في تركيا يفتح الباب أمام إعادة صياغة العلاقة بين أنقرة

ما زالوا قادرين على تعطيل المعادلات التي تبنى من دونهم

والقوى الكردية في سوريا والعراق، ويسهل على دمشق دمج «قسد» داخل مؤسسات الدولة، ويقلل احتمالات ظهور بنية عسكرية كردية عابرة للحدود. وفي المقابل، يجعل وجود الجماعات الكردية الإيرانية في العراق أربيل نقطة احتكاك مباشرة بين طهران وواشنطن، ويدفع الإقليم إلى التمسك بالحياد والوساطة.

هنا تظهر المفارقة المركزية في المعادلة الجديدة: كلما أصبح الملف الكردي أكثر إقليمية، أصبح المشروع الكردي الموحد أكثر صعوبة. فالكردي في تركيا يخضع لمسار مختلف عن الكردي في سوريا، والكردي في العراق يتحرك

تعطيل المعادلات التي تبني من دونهم. وهذه هي المفارقة التي ستحدد المرحلة المقبلة: فكلما اتسعت قدرة القوى الإقليمية على إدارة الملف الكردي، ازدادت حاجة الكرد إلى الحفاظ على قدرتهم على المناورة بدلا من الرهان على مشروع موحد يصعب فرضه في ظل تباين ساحاتهم السياسية والأمنية.

وعليه، فإن مستقبل القضية الكردية لن يتحدد فقط بما تريده القوى الكردية، وإنما بقدرتها على التفاوض مع نظام إقليمي يعيد توزيع الأدوار والحدود والضمانات. تركيا تريد إنهاء الصراع المسلح ومنع انتقال آثاره إلى الجوار، وسوريا تريد استيعاب القوة الكردية داخل الدولة، وإيران تريد منع تحول كردها إلى جبهة خارجية، والعراق وإقليم

كردستان يحاولان منع أراضيها من أن تصبح ساحة صراع بالوكالة، بينما تعيد واشنطن تعريف شراكاتها وفق مصالحها المتغيرة.

وبذلك لم يعد السؤال الأساسي هو: هل يستطيع الكرد بناء مشروع إقليمي موحد؟ بل أصبح: إلى أي مدى يستطيعون الحفاظ على قدرتهم على المناورة داخل نظام إقليمي تتقاطع فيه مصالح تركيا والعراق وسوريا وإيران والولايات المتحدة؟

هذا هو الاختبار الحقيقي للمرحلة المقبلة.

* كاتب أردني

* صحيفة «العرب» اللندنية

ضمن نظام حكم ذاتي وموازن دولي، بينما يواجه الكردي في إيران بيئة أمنية أكثر تشددا. ولا توجد اليوم قيادة كردية واحدة قادرة على تحويل هذه الجغرافيا المتعددة إلى مشروع سياسي موحد.

من هذه الزاوية، لا تبدو تركيا مجرد دولة تحاول حل مشكلتها مع حزب العمال، بل لاعبا يسعى إلى إعادة تعريف حدود الحركة الكردية في المنطقة. فالمسار القانوني الداخلي يمثل جانبا من هذه السياسة، بينما يمثل الضغط على المسارات الكردية في سوريا والعراق جانبها الإقليمي. وبحسب الرواية الإيرانية، ظهر هذا الدور أيضا

في تدخل أنقرة لدى واشنطن لمنع فتح جبهة كردية ضد إيران خلال الحرب.

وفي يوليو وأغسطس ٢٠٢٦، غلب بذلك منطق «الاستقرار الوقائي»

الذي تقوده تركيا، مع تقاطع واضح مع الأولويات الأمريكية والإيرانية والعراقية، وإن اختلفت أهداف كل طرف. الدول الأربع لا تتعامل مع الملف الكردي بالطريقة نفسها، لكنها باتت تتعامل معه باعتباره ملفا أمنيا مترابطا لا يمكن عزله داخل حدود دولة واحدة.

إقليم كردستان العراق يجد نفسه وسيطا حساسا يحتاج إلى تركيا اقتصاديا وبغداد دستوريا وإيران جغرافيا وواشنطن سياسيا ما يجعل حياده وظيفة سياسية بحد ذاتها

الكرد لم يعودوا قادرين على فرض معادلة إقليمية موحدة، لكنهم ما زالوا قادرين على



التصعيد الإيراني في إقليم كردستان: أنماطه، وانعكاساته، ومساراته المحتملة

*مركز الامارات للسياسات / وحدة الدراسات العراقية

نقاط أساسية:

--تستخدم إيران إقليم كردستان ساحة ضغط متعددة الأهداف عبر استهداف الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة، والمصالح الاقتصادية، والمواقع المرتبطة بالولايات المتحدة أو الغرب، بهدف توسيع كلفة التصعيد مع واشنطن وترسيخ نفوذها داخل العراق.

--تعمّق الهجمات الإيرانية هشاشة إقليم كردستان داخليا، إذ تكشف حدود قدرة الحزبين الكرديين الرئيسيين على إنتاج موقف موحد، وتزيد الضغط على علاقتهما ببغداد وطهران وواشنطن، خصوصا في ظل تعثر تشكيل حكومة الإقليم.

--تبدو بغداد وأربيل عالقان بين مطالب إيرانية صعبة وضغوط أمريكية وسيادية؛ فإيران تطالب بتوسيع الاتفاق الأمني وترحيل أو تفكيك المعارضة الكردية الإيرانية، بينما تعجز بغداد عن ضبط الميليشيات أو حماية السيادة العراقية بشكل فعال.

--يرجّح استمرار التصعيد الإيراني في إقليم كردستان وتفاقم المأزق السيادي العراقي؛ إذ لا تبدو طهران مستعدة للتراجع، فيما تبقى احتمالات التدخل الأمريكي أو توسّع دور المليشيات قائمة، بما يهدد بتحويل كردستان إلى ساحة استنزاف طويلة.

مع تجدد التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران في العاشر من يوليو ٢٠٢٦، إثر تعرّض تطبيق مذكرة التفاهم الموقعة من الطرفين في يونيو الماضي، عاد إقليم كردستان العراق ساحة لحرب إيرانية متعددة الأغراض، إذ تندرج هذه الحرب ضمن استراتيجيتها لتوسيع نطاق المعارك والكلف عبر الاعتداء على جيرانها، مع خصوصية مضافة تتعلق بمحاولة إيران استثمار الأوضاع المضطربة في المنطقة لتصفية القوى الكردية المعارضة لها التي يتخذ بعضها من مدن إقليم كردستان مقراً له.

تناول هذه الورقة أهداف الاعتداءات الإيرانية المتواصلة على مدن إقليم كردستان العراق، وانعكاساتها على الأوضاع داخل الإقليم، وعلى الساحة العراقية.

اعتداءات إيرانية بأنماط متعددة

مع عودة التصعيد العسكري بين إيران والولايات المتحدة في يوليو، شنت إيران هجمات على مقرات الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة في إقليم كردستان، وتحديداً «الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني»، و«كوملة»، و«حزب حرية كردستان»، ما أدى إلى مقتل وجرح عدد من أفراد تلك القوى، وفق بيان مشترك لائتلاف القوى الكردية الإيرانية المعارضة، الذي يضم ستة أحزاب، قال فيه إن «النظام الإيراني وصل إلى مرحلة اليأس بتكثيف عمليات الاغتيال والهجمات الجوية والبرية ضد الأحزاب السياسية الكردية، في محاولة لإخفاء إخفاقاته الداخلية المتزايدة».

وشهد فجر يوم ١٧ يوليو ٢٠٢٦ إحدى أعنف هذه الضربات، عندما استهدفت صواريخ باليستية مقر حزب «كوملة» في قرية زركويزلة بمحاذاة مدينة السليمانية، ما أسفر عن مقتل تسعة من كوادر الحزب، بينهم أحد القادة الميدانيين، إضافة إلى تدمير أجزاء واسعة من المقر، ما استدعى إدانة غاضبة من حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة بافل طالباني، الذي يسيطر على مدينة السليمانية ويصنّف ضمن الأحزاب الكردية المقربة من إيران.

وفي السياق نفسه، أعلنت سلطات إقليم كردستان اعتراض عدد من الطائرات المسيّرة التي أطلقتها مليشيات من داخل الأراضي العراقية لاستهداف مواقع في أربيل، وطالبت حكومة الإقليم بدورها الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي بوضع حد لهذه الهجمات المتكررة.

ويمكن تقسيم الهجمات الإيرانية ضد إقليم كردستان إلى ثلاثة أنماط أساسية:

الأول، هجمات تستهدف قنصليات ومراكز أمريكية أو غربية، أو شخصيات محلية داخل الإقليم بدعوى وجود مقرات إسرائيلية، وكان من بينها استهداف منزل رجل أعمال كردي بصاروخ إيراني مطلع ٢٠٢٤.

الثاني، هجمات ضد أصول اقتصادية، بينها حقل كورمور الغازي الذي تعرّض لعشرات الهجمات المدمرة في خلال السنوات الأخيرة.

الثالث، استهداف مواقع ومعسكرات أو اغتيال شخصيات كردية إيرانية معارضة داخل مدن الإقليم. وتتعدد الأدوات التي تستخدمها طهران لهذه الهجمات، بين الضربات الصاروخية المباشرة، أو الطائرات المسيّرة

التي تطلقها مليشيات عراقية مقربة من إيران من داخل الأراضي العراقية، أو الوحدات الإيرانية الخاصة التي تنفذ عمليات داخل مدن الإقليم.

ويمكن ربط توسع نطاق الهجمات الإيرانية المباشرة، أو بواسطة الميليشيات، على إقليم كردستان بمجموعة من المحددات، من بينها:

١. ضبط نطاق التصعيد الإيراني ضمن أهداف الحرب متعددة الأوجه التي تخوضها في المنطقة، واعتماد الهجمات ذات التكلفة المنخفضة سياسياً على صعيد تأثيرها المباشر على مستقبل المفاوضات مع الولايات المتحدة، خصوصاً أنها تستهدف قوى تستقر جغرافياً داخل حدود تَعَدُّها إيران جزءاً من نفوذها الجيوسياسي.
٢. لا تزال التقديرات الأمنية الإيرانية ترى أن القوى المسلحة الكردية الإيرانية المعارضة التي تمتلك معسكرات قريبة من حدودها، تمثل تهديداً مباشراً للوضع الأمني الإيراني الداخلي، مع أن تلك القوى لم تعلن أي نشاط عسكري داخل إيران في خلال الحرب.
٣. الحرص الإيراني على إيصال رسائل واضحة برفض خطط الحكومة العراقية لنزع سلاح الفصائل العراقية الموالية لها، فلا يزال موقف تلك الميليشيات غير محسوم وتمثل تحدياً صعباً أمام الحكومة الجديدة التي قدّمت تعهّداً بحل الفصائل، في مقابل إكمال الانسحاب الأمريكي المحتمل من قاعدة «حرير» في إقليم كردستان نهاية سبتمبر المقبل.
- و جاء إعلان المملكة العربية السعودية في ٢٧ يوليو عن إحباط هجوم جديد من طائرات مسيرة انطلقت من داخل الأراضي العراقية واستهدفت منشآت بترولية سعودية، بمنزلة مؤشر على الموقف الإيراني تجاه قضية حل الميليشيات.
٤. الحفاظ على القدرة التهديدية الإيرانية للحزبين الكرديين الرئيسيين: «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، وضبط إيقاع تحركاتهما سواء على صعيد نطاق العلاقات مع الولايات المتحدة والدول التي تَعَدُّها إيران معادية لها، أو ما يتعلق بتنظيم التحالفات السياسية العراقية، والمصالح الاقتصادية الإيرانية داخل العراق.
٥. توافقت الهجمات الأخيرة مع نشاط إعلامي إيراني يندرج ضمن الحرب النفسية، عبر نشر تسريبات وتقارير تتحدث عن احتمالات تنفيذ عمليات برية إيرانية داخل مدن إقليم كردستان لمطاردة القوى الكردية المعارضة، وهذا الأمر موجه إلى الداخل الكردي على جانبي الحدود، بما يشمل الأقليات القومية داخل إيران.
٦. لوحظ تجنّب الجانب الإيراني استهداف مواقع «حزب الحياة الحرة الكردستاني» الذي يعد الذراع الإيرانية لـ «حزب العمال الكردستاني» التركي، على رغم انتشار الأخير في المناطق الجبلية الحدودية مع إيران، وخوضه مناوشات مسلحة أسفر آخرها عن أربعة قتلى طبقاً لبيان للحزب. وثمة عدة فرضيات حول ذلك، أبرزها احتمال وجود تفاهات غير معلنة أو قواعداً اشتباك غير مباشرة بين طهران وقيادات «حزب العمال الكردستاني» الذي أعلن رفضه لما عُدّه «حرباً أمريكية ضد إيران». وثمة احتمال آخر هو أن الحزب يتبنّى، في ضوء تفاهاته مع الحكومة التركية في المرحلة الحالية، تجنّب الانخراط في تبعات المواجهة الأمريكية - الإيرانية، الأمر الذي خفف من دوافع استهدافه إيرانياً.

الانعكاسات على إقليم كردستان

تزامنت الهجمات الإيرانية مع مؤشرات على تراجع مستوى التنسيق التقليدي بين طهران وحزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة بافل طالباني الذي يعد بدوره الأقرب من حيث الأيديولوجيا والتنظيم إلى حزب «كوملة» الإيراني

المعارض، ما انعكس في استهداف مواقع مرتبطة بقوات البيشمركة الكردية في محافظة السليمانية، ودفع ذلك طالباني إلى اعتبار الهجمات انتهاكا لسيادة العراق، مؤكداً أن «ضبط النفس لا ينبغي تفسيره باعتباره ضعفاً أو عجزاً».

ومعلوم أن البنية السياسية في إقليم كردستان، خصوصاً بعد عام ٢٠٢٢، تأسست على تكريس الانقسام السياسي بين الحزبين الكرديين، ليس فقط على مستوى التحالفات في بغداد، بل على صعيد تحالفاتهما الخارجية أيضاً.

ويسيطر «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني على المؤسسات الحكومية داخل الإقليم في نطاق حكومة تصريف أعمال مستمرة منذ أكثر من عامين، ويبنى علاقات أكثر صلابة مع القوى السنية وتيار مقتدى الصدر وعدد من القوى المدنية في بغداد، وعلاقات مع دول عربية وتركيا والولايات المتحدة، فيما اختار «الاتحاد» مقعد المنافس لانتزاع الحكومة داخل الإقليم، معتمداً على تحالفات مع ممثلي بعض الفصائل المسلحة والقوى الشيعية القريبة من إيران، والاعتماد على طهران في تحقيق التوازن في علاقاته المتوترة بتركيا، في مقابل الاحتفاظ بعلاقة متوازنة مع الجانب الأمريكي سمحت له بحفظ روابطه التاريخية مع «حزب العمال الكردستاني» في تركيا، وحزبي «الحياة الحرة» و«كوملة» في إيران.

ومن المفترض أن الهجمات الإيرانية الأخيرة ضد معاقل «الاتحاد» تبعده بشكل مستمر عن التحالف الإيراني، في مقابل التقارب مع حزب بارزاني لمواجهة التحديات، غير أن الحزب ما زال يحاول حفظ التوازنات السابقة، متجنباً الصدام المباشر مع نفوذ طهران في الساحة الكردية.

وتضع هذه التطورات حكومة الحزبين الرئيسيين في الإقليم وحكومته أمام تحديات خطية، يمكن بلورتها في ثلاثة محاور أساسية:

أولاً، الاتفاق الأمني بين بغداد وطهران

كانت حكومة محمد شياع السوداني قد وقّعت اتفاقاً أمنياً مع طهران عام ٢٠٢٣، يضمن -طبقاً لما أعلن عراقيون- نزع سلاح القوى الكردية الإيرانية المعارضة وإخلاء معسكراتها من الحدود بين البلدين، للحد من أي احتمالات مستقبلية لنشاطها العسكري في الداخل الإيراني. بيد أن طهران -وفق تسريبات الحوارات الأمنية التي خاضها مسؤولون عراقيون، وبينهم مسؤولون في حكومة إقليم كردستان مع الجانب الإيراني- ترى أن إجراءات أربيل والسليمانية بخصوص سحب سلاح القوى الكردية المعارضة، ونقلها في مقرات مدنية بعيدة عن الحدود، ليس كافياً، وتطالب بإخراجها من العراق، على غرار ترحيل الحكومة العراقية منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة من معسكراتها في العراق إلى بولندا عام ٢٠١٦.

وخيار «الترحيل» قد يكون مدرجاً للنقاش بين الحكومتين الإيرانية والعراقية، إلا أن تطبيقه في إقليم كردستان قد يكون صعباً جداً، بسبب الروابط القومية والاجتماعية والثقافية العميقة التي تجمع بين سكان الإقليم والنازحين الإيرانيين الكرد، ومنهم قوى المعارضة. ويمكن القول إن أيّاً من الحزبين الكرديين لن يُقدم على مثل هذه الخطوة، ما يعني إعادة فتح ملف «الاتفاق الأمني» مع الحكومة العراقية، والمطالبة بوضع حدود واضحة له.

ثانياً، العلاقة الأمنية المستقبلية بين الإقليم والولايات المتحدة

يطرح هذا الأمر تساؤلات ما زالت، قبل نحو شهر من الموعد المفترض لانسحاب القوات الأمريكية من قاعدة «حرير»

في أربيل بإقليم كردستان، من دون إجابات: فهل ستسحب تلك القوات جميعها في نهاية شهر سبتمبر، أم ستكون هناك قوات دفاعية وغطاء جويًا لمساندة البيشمركة وقوى الأمن الكردية التي تتصدى للهجمات الإيرانية المتواصلة؟ وهل سيتم ذلك باتفاق ثنائي بين الإقليم والجانب الأمريكي أم في نطاق اتفاق أمني أوسع بين بغداد وواشنطن؟ معلوم أن الحكومة العراقية لم تحدد طبيعة الاتفاقية الثنائية التي يفترض توقيعها مع الجانب الأمريكي بعد إنهاء مهمة التحالف الدولي. وهذه قضية تبدو قابلة للتأجيل، وخاضعة لاختبارات الثقة بين الطرفين على صعيد خطوات الحكومة العراقية في حل المليشيات وتفكيكها. وفي الوقت نفسه، لا تبدو واضحة حتى الآن طبيعة البنى التحتية الأمنية الأمريكية في إقليم كردستان، التي تشمل منظومات دفاعية ساعدت الإقليم على التصدي لمعظم الهجمات الإيرانية.

ثالثًا، أزمة تشكيل حكومة الإقليم

لم تنجح الانتخابات البرلمانية التي جرت في إقليم كردستان في أكتوبر ٢٠٢٤، في إنهاء حالة الصراع السياسي بين الحزبين الرئيسيين، ما قاد إلى تعطيل متواصل لتشكيل حكومة الإقليم، حتى بعد تشكيل الحكومة العراقية ببغداد بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٢٥. بل إن العكس تمامًا حصل، عندما سعى حزب «الاتحاد» بزعامة بافل طالباني (الذي يملك ٢٣ مقعدًا من بين ١٠٠ مقعدًا لبرلمان الإقليم) إلى التحالف مع حزب «الجيل الجديد» بزعامة شاسوار عبد الواحد (١٥ مقعدًا) لتشكيل حكومة بمعزل عن حزب بارزاني (٣٩ مقعدًا).

يظهر أن الحزبين الكرديين لم يحققا تقدمًا ملموسًا باتجاه التوافق بينهما، حتى بعد تحول مدن الإقليم إلى ساحة للاعتداءات الإيرانية تحت غطاء الحرب، ما يجعل من الصعب على الإقليم الكردي، في ظل هذا الواقع، إنتاج مواقف موحدة إزاء التحديات الأخرى، مثل العلاقة السياسية والإدارية والقانونية مع بغداد، وإدارة نتائج الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها البلاد.

المسارات المحتملة للتصعيد الإيراني في إقليم كردستان

في ضوء ما تقدّم، يمكن طرح ثلاثة مسارات متشابكة بخصوص التصعيد الأمني الإيراني تجاه إقليم كردستان:

المسار الأول،

استمرار التصعيد الإيراني وتكريسه نطاقًا هيمنة متصاعداً على إقليم كردستان. تسعى طهران إلى فصل نموذج اعتداءاتها الحالي على إقليم كردستان عن تطورات حربها المتواصلة مع الولايات المتحدة، من خلال طرح الهجمات باعتبارها مطاردة لمعارضين إيرانيين يشكلون خطراً على أمنها الداخلي. وتهدف من ذلك إلى استنزاف إمكانيات قوى المعارضة الإيرانية داخل إيران وخارجها، وابتزاز إقليم كردستان العراق والتأثير في علاقاته وأولوياته المستقبلية. ومن المرجح أن يدفع هذا المسار بغداد وأربيل إلى محاولة توسيع نطاق الاتفاق الأمني مع إيران، عبر تكثيف إجراءات نزع سلاح الأحزاب الإيرانية المعارضة وإخلاء مقارها وترحيل عناصرها، لتجنّب الانزلاق إلى مواجهة أوسع داخل الأراضي العراقية.

المسار الثاني،

تدخل أمريكي لتوفير الحماية والدعم للقوى الكردية المعارضة وربطها بمسار المفاوضات. إن تأكيد الجانب الأمريكي عدم سعية إلى إشراك القوى الكردية الإيرانية المعارضة في الحرب، لا يعني عدم وجود تنسيق وتواصل بين الطرفين، سواء بشكل مباشر أو عبر القوى الكردية العراقية، كما أن ترك إيران تقضي على تلك القوى من خلال عمليات القصف أو حتى تدخل بري محتمل، لا يبدو أنه سيكون ضمن ما يمكن لواشنطن غض الطرف عنه. ويرجح هذا المسار تكثيف المساعي الأمريكية لتأمين قوى المعارضة الكردية عبر حمايتها من توسيع الاتفاق الأمني العراقي-إيراني من طريق التدخل للضغط على الجانب العراقي، وتقديم الدعم المباشر عسكريا وتسليحيا، والتنسيق مع تركيا لإيجاد مساحة تفاهم مشتركة بين الأحزاب المستهدفة إيرانيا وحزب «الحياة الحرة» المرتبط بـ«حزب العمال الكردستاني». وفي هذا الشأن يمكن تأكيد امتلاك الأحزاب الكردية الإيرانية قاعدة تنظيمية وشبكات اجتماعية داخل المناطق الكردية في إيران، على رغم محدودية تسليحها وانتشارها الحالي، وأن الجانب الإيراني يضع في الحسبان احتمال إثارة الشارع في المدن الكردية الإيرانية في حال وسّع عملياته ضدها.

المسار الثالث،

تفاقم المأزق السيادي العراقي. فاستمرار الضربات الإيرانية بالوتيرة الحالية ضد مدن الإقليم سيؤدي إلى زيادة الضغوط على بغداد وأربيل معا، مع استمرار انكشاف السيادة العراقية إزاء الهجمات الإيرانية، بالإضافة إلى احتمالات مفتوحة لتوسّع هجمات الميليشيات العراقية التابعة لإيران. ويتفاقم المأزق بسبب عدم تمكّن الطرفين من تلبية استحقاقات تلك الضغوط؛ فمن جهة ستجد بغداد نفسها غير قادرة على كبح الميليشيات التي قد تستأنف استهداف إقليم كردستان، ومن جهة أخرى لن تكون قادرة على تلبية المطالب الإيرانية بمواجهة القوى الإيرانية المعارضة التي قد تتوغل في مناطق معقدة جغرافيا لحماية نفسها. وعلى نطاق آخر، لن تتمكن حكومة الإقليم من تحمل الأعباء المتزايدة المترتبة على احتضان قوى المعارضة الكردية الإيرانية، لكنها لن تستطيع، في المقابل، التخلي عنها تحت ضغط الشارع الكردي أو الضغط الأمريكي.

الاستنتاجات

تعمّق إيران الأزمات العراقية باستهدافها الممنهج لمدن إقليم كردستان، سواء تحت غطاء وجود أحزاب معارضة، أو لقصف مواقع أمريكية، أو تحت أي مسوّغٍ آخر؛ إذ تسعى بذلك إلى الضغط على حكومتَي بغداد وأربيل لتأمين هيمنتها الجيوسياسية في العراق، في ظل حربها الحالية مع الولايات المتحدة. وتكاد مساحة المناورة المتاحة للحكومتين في العراق، والأحزاب والقوى المرتبطة بهما، تكون محدودة، بسبب ارتفاع مستوى التحديات المحيطة، وانكشاف العراق أمام ضغوط متقاطعة لن تسمح له باتخاذ موقع متوازن منها. وليس من المرجح أن تتراجع إيران عن استهداف مدن الإقليم في ظل الوضع الحالي، بل إن اعتداءات الميليشيات العراقية، التي مازالت ترفض نزع سلاحها، على دول الجوار العراقي، وآخرها استهداف منشآت سعودية بطائرات مسيرة، تكشف عن تواصل المخاطر التي تواجه العراق في نطاق سياسات إيرانية ممنهجة لتقويض سيادته، ومنع تقوية الدولة العراقية.



نارام علي عزيز:

استشراف الملاحم الجيوسياسية ونبوءات الحكم وتحولات الكورد في آخر الزمان

قراءة في كتاب «بيان الأئمة»

في غمار التحولات المتسارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، يتردد صدى المآثرات الاستشرافية والتراثية كأداة لفهم التحولات العميقة في التاريخ والجغرافيا. ويبرز كتاب «بيان الأئمة» كأحد أهم المصنفات التراثية التي تعنى بجمع ودراسة الروايات التنبؤية، والملاحم، والفتن، والبشارات السماوية المروية عن أهل البيت (عليهم السلام). يركز هذا السفر الضخم بشكل أساسي على الأحداث المستقبلية المفصلية التي تقع في العالم الإسلامي عموماً، وفي العراق والشام خصوصاً، خلال زمن الغيبة الكبرى، ممهداً المسرح التاريخي لظهور الإمام القائم المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

وقد صنف هذا الكتاب منذ زمن بعيد على يد عالم الدين النجفي الحاج الشيخ محمد مهدي (حفيد العالم الجليل الشيخ زين العابدين النجفي)، حيث انطلق في تصنيفه من روق وبلاط مدينة النجف الأشرف، مستنداً إلى توليفة بين الأدلة العقلية والنقلية والروايات الماثورة ليقدم رؤية استشرافية دقيقة تحاكي الواقع السياسي والاجتماعي.

كأحد النماذج البارزة للنبوءات السياسية المتعلقة بنظام الحكم في العراق قبيل أحداث الظهور، أورد المؤلف في «البيان الثاني والعشرون» ما يعرف بـ«رئاسة العيون الأربعة». تستند هذه النبوءة إلى نص مروي عن أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) يقول فيه: «إذا تتابعت العيون الأربعة في العراق فتوقّعوا ظهور القائم من آل محمد».

ويقدم الكتاب تفسيراً حرفياً لهوية هؤلاء الحكام الأربعة الذين يتتابعون على سدة الحكم في بغداد، لافتاً إلى أن القاسم المشترك بينهم هو ابتداء أسمائهم جميعاً بحرف «العين»، وهم على التوالي: (عبد الإله، عبد الكريم، عبد السلام، وعبد الرحمن). وترتبط الرواية بين طبيعة حكمهم ومآلات الاستقرار؛ إذ تشير إلى أن أحوال العلماء وأهل العلم تكون حسنة وفيها جود ونعمة خلال فترتي «العين الثالثة» و«العين الرابعة»..

ووفقاً للمصنف، فإن مرحلة ما بعد العيون الأربعة تشهد انتكاسة في أحوال أهل العلم والبلاد، لتدخل الدولة في طور من الترقب لظهور «العين الخامسة»، وهو (عثمان بن عنبسة) المعروف في الأدبيات بـ«السفياني»، والذي يعد خروجه في الشام وبسط يده على أطراف من العراق أحد المؤشرات الحتمية الممهدة للمشهد العالمي الجديد.

لا يقتصر استشراف كتاب «بيان الأئمة» على تغيير الأنظمة الحاكمة في بغداد، بل يفرد مساحة استثنائية (لا سيما في البيان التاسع والخمسون) لقراءة الجغرافيا الكوردية وتحولات أدوار قبائلها، رابطاً إياهم بمحطات مفصلية من الأحداث الإقليمية.

يبدأ المؤلف بتأصيل مكانة الكورد تاريخياً من خلال التفسير المأثور للآيات القرآنية؛ ففي سياق قوله تعالى في سورة الفتح: {قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتَدْعُونَ إِلَيَّ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ}، ينقل الكتاب تبايناً في آراء المفسرين حول هوية هؤلاء القوم، لكنه يركز على ما أورده الأزهري وابن أبي خلد عن أبي هريرة في تفسير قوله (تقاتلوا قوما نعالهم الشعر) بالقول صراحة: «يعني الكرد».

ويرى البيان في هذا النص دلالة على أن الكورد سيكونون من القوى البارزة والفاعلة في أحداث آخر الزمان، وأن مواجهاتهم وحروبهم ستكون طويلة وممتدة، لتنتهي بانتصار ديني وثقافي يدخل الأمم تحت طاعتهم باختيارهم. كما يربط الكتاب أصولهم التاريخية بنسب «العماليق» (أولاد عمليق بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح)، الذين كانوا متفرقين في أطراف الأرض وكان مستقرهم القديم في بلاد الشام.

يقدم الكتاب وصفاً جغرافياً دقيقاً لكوردستان، واصفاً إياه بأنه «إقليم كبير ومنطقة جبلية تقع بين الأناضول وأرمينيا وأذربيجان والعراق، تقاسمتها في العصور المتأخرة دول كتركيا وإيران والاتحاد السوفياتي والعراق». وفي قراءته للمستقبل السياسي للإقليم قبيل محطة الظهور، تذكر النصوص (تحت عنوان نور الأنوار) حراكاً كوردياً خالصاً يتلخص في عدة علامات:

١. عقد الراية والاستقلال: نهوض سكان الإقليم للمطالبة بـ«المملكة والدولة والاستقلال الكامل».
٢. الثورة الحتمية: استغلالاً لضعف الحكومات المجاورة وغياب المعارضة الداخلية، ينهض الكورد بعشائرتهم وقبائلهم لرفع شعاراتهم الخاصة بجرأة.
٣. تأسيس الجيش والكتائب: تعقد القبائل الكردية لواءها الخاص، وتنظم الكتائب من جيشها لترتيب دولة مستقلة تحكم جغرافيتها والمناطق المجاورة لها.
٤. الامتداد الجغرافي وحفظ الأموال: تشمل سلطة هذا الكيان الناشئ مناطق السليمانية، كركوك، أربيل، وخانقين، وصولاً إلى أطراف شمال العراق بأكمله. وتوضح النصوص أن الكورد في هذه المرحلة سيتخذون من السيطرة على المقدرات واستملاك الدور والقصور أداة اقتصادية لبناء كيانهم ومصادرة أملاك خصومهم الإقليميين.

يربط الكتاب (في البيان السابع والخمسون) بين صعود شخصية قيادية كردية استثنائية تدعى «الشيخ الكردي» أو «الأصفر» وبين أحداث دموية تقع في بغداد (الزوراء). ويوصف هذا القائد بأنه «شيخ كردي بهي طويل العمر، ذو بهاء»، وهو سيد عظيم من رؤساء الكرد، يتميز بأنه سريع الغضب قصير الساقين.

وتتوالى الأحداث عسكرياً طبقاً للسيناريو التالي:

- معركة بغداد الأولى: تندلع الحرب إثر هجوم جيش بغداد على الكورد مما يؤدي إلى رد فعل صاعق ينتهي بوقوع واقعة عظيمة يقتل فيها خلق كثير.
- نداء الصائح واستنزاف الجيش: تشهد بغداد فتنة هائلة؛ فإذا ضعف جيشها عن القتال ضد المعارضة والدول المحيطة، يصدر بيان عبر وسائل الإعلام (الراديو والتلفزيون وهو «الصائح») يدعو المواطنين للاستلحاق الإجباري بالجيش وسد النقص، مستهدفاً مواليد سنوات محددة.
- الهزيمة الكبرى: يخرج أهل الزوراء كـ«دبيب النمل» إلى الحرب، فيقتل من الجيش في الموجة الأولى ٥٠ ألفاً، ثم ينكسر الجيش ويفر الجنود إلى الجبال ثم يعودون إلى بغداد، ليعاد النداء مجدداً، فيخرجون ويقتل منهم ٥٠ ألفاً أخرى، حتى يتسامع بالخبر بلاد الغرب والجزر البريطانية (الجزائر).
- واقعة بابل الكبرى: بالتوازي مع أحداث بغداد، تحدث المخطوطات عن ملحمة مدمرة عند «جسر بابل الجديد» جراء قصف مكثف بالقنابل والصواريخ والمدافع، يتزامن مع ظهور «النجوم ذات الذوائب» من المشرق.
- السيطرة على شرق العراق: تمتد السيطرة الكردية الميدانية عقب هذه الفوضى لتشمل مناطق شرق العراق كخريسان، مندلي، وشهربان، لتصبح تحت تصرفهم بالكامل.

تتجاوز حركة الكرد بقيادة «الأصفر» الحدود المحلية لتتشابك مع القوى الغربية (الروم والإنكليز) في أبعاد دولية:

- دخول الشام وفتح حلب: يزحف الأصفر بجيشه إلى الشام بلدا بعد بلد حتى يصل حلب، فيقاتله أهلها الرافضون لإمارته في معركة ضارية تستمر مائة يوم (أو ١٣ يوما في بعض الروايات) حتى تفتح المدينة.
- التحالف والصدام الدولي: ...تشتعل فتنة بين أهل الشام وجيش العراق، مما يدفع الأخير للصعود لبلاد الجبل والانحدار نحو الكوفة، في حين يتحكم الأصفر بالقرار السياسي ويبعث حاكما من قبله لإدارة العراق والشام.
- التمدد نحو الخليج (البحرين وهجر): تخرج «عصائب من الكورد» بأمر الأصفر إلى أرض الخليج ومجمع البحرين وخط هجر، ويلتحق بهم مقاتلون من نجد وتهامة واليمامة وصولا إلى جبل طيء واليمن ليعيدوا ترتيب الإمارة في البصرة بعد انكسار شوكة الأنظمة القائمة.
- قطع طريق الحج: تتوج هذه الحقبة بقطع الأصفر لطريق الحج ومنع الحجاج، وسلب الأموال، وهدم «مسجد براثا» التاريخي في العراق، قبل أن يتوجه بجيشه لمواجهة الروم في جبهة واسعة تضم ألف سلطان، ينزلون بأرض أرجون القريبة من المدينة السوداء.

- تصل فصول الكتاب إلى ذروتها الدرامية بنقل الصراع إلى عمق القارة الأوروبية:
١. الخدعة الإعلامية: تبث وسائل الإعلام الغربية خبرا كاذبا يزعم مقتل «الأصفر» على يد دول الغرب (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، أمريكا، بريطانيا) لاستدراج قواته.
 ٢. الزحف نحو فرنسا: يتحرك الأصفر بجيش عرمرم يضم مائة ألف مقاتل صاحب سيف، برفقة ضباط وجنود بنظام عسكري صارم، وينزلون أرض «أرجون».
 ٣. حرب غابات فرنسا البيولوجية: تندلع المعركة في غابات فرنسا الكبيرة (وهي بلاد يصفها التراث القديم بأنها بعيدة جدا عن العراق ولم تكن فيها سيارات أو طائرات بل كان السير فيها على الإبل)، وتعرف هذه الحرب بـ«الفتنة الصماء والداهية العظمى الدهماء المسماة بالهلم»، وهي حرب غير تقليدية (بيولوجية/كيميائية) يفنى فيها الطرفان بكثافة.

في المحصلة، يقدم كتاب «بيان الأئمة» للقارئ والمحلل الجيوسياسي معطيات استشرافية تخرج بالمكون الكوردي وقائده «الشيخ الأصفر» من دائرة الهامش إلى مركز الفعل السياسي والعسكري. فالروايات تصورهم كقوة صاعدة تمتلك مشروعا سياسيا واستقلاليا يتجاوز حدود كردستان الجبلية ليمتد إلى عواصم القرار في بغداد والشام والخليج، بل ويصطدم مباشرة مع القوى الدولية في عمق أوروبا، مما يجعل من هذا المصنف النجفي مادة غنية للتأمل في فلسفة التاريخ وملاحم آخر الزمان.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



منظمة العفو الدولية:

على الحكومة أن ترسم مساراً جديداً بإنهاء الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان

مجال حقوق الإنسان عبر إنهاء الإفلات النظمي من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، وصون حقوق النساء والفتيات، وضمان الحريات الأساسية. ولم يحرز سوى تقدم ضئيل في الوفاء بالتعهدات بتعزيز حقوق الإنسان، وتمكين النساء، ودعم منظمات

*موقع منظمة العفو الدولية

قالت منظمة العفو الدولية ٢٠٢٦/٨/١٧، في رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس الوزراء العراقي علي الزبيدي بمناسبة مرور ثلاثة أشهر على إقرار البرنامج الحكومي الجديد، إنه يتعين على الحكومة الوفاء بالتزاماتها في

تفتقر الناجيات إلى سبل الحماية الكافية وآليات الإنصاف

للعراق، وخاصة للفئات التي عانت طويلا من انتهاك حقوقها الإنسانية مع الإفلات التام من العقاب: النساء والفتيات، والمحتجزين، والأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري وأقاربهم، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والنشطاء، والإعلاميون.

وقالت رازاو ساليبي، الباحثة المعنية بشؤون العراق في منظمة العفو الدولية: "يتعين على هذه الحكومة أن ترسم مساراً جديداً للعراق، وخاصة للفئات التي عانت طويلاً من انتهاك حقوقها الإنسانية مع الإفلات التام من العقاب: النساء والفتيات، والمحتجزين، والأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري وأقاربهم، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والنشطاء، والإعلاميون".

وأضافت: "يتعين على رئيس مجلس الوزراء إعطاء الأولوية لاعتماد تشريع شامل لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان إجراء تحقيقات فورية ونزيهة في الاعتداءات التي طالت النشطاء، ووضع حد لاستخدام حملات 'الآداب العامة' التي تقوّض الحق في حرية التعبير وممارسة المعارضة السلمية، ورفع القيود عن وسائل الإعلام المستقلة ووقف أي شكل من أشكال التدخل في عملها".

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان، وخصوصاً المدافعين عن حقوق المرأة، والصحفيون، والنشطاء، لاعتداءات متواصلة وتهريب ومضايقات قضائية لمجرد قيامهم بعملهم. فقد شهد النصف الأول من ٢٠٢٦

المجتمع المدني المستقلة، بعد ثلاثة أشهر من إطلاق البرنامج الحكومي للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩ في ١٤ مايو/أيار ٢٠٢٦.

على الرغم من الالتزامات المعلنة بمكافحة آفة العنف ضد النساء والفتيات، تفتقر الناجيات إلى سبل الحماية الكافية وآليات الإنصاف، بما في ذلك الحماية من جرائم قتل النساء، بينما لا يزال مشروع القانون بشأن العنف الأسري، الذي طرح للتشاور قبل أكثر من عقد، عالقا في البرلمان العراقي. كما لا تزال التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية، واعتمدت في أغسطس/آب ٢٠٢٥، استناداً إلى الفقه الشيعي الجعفري، تقوّض حق النساء والفتيات بالمساواة أمام القانون.

من جهتهم، يواجه نشطاء المجتمع المدني المستقلون، والصحفيون، والمدافعون عن حقوق الإنسان ممارسات التهريب والمضايقة القضائية والعنف الجسدي بسبب ممارستهم لحقّهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. ولا يزال المتظاهرون السلميون المطالبون بالحقوق الأساسية يواجهون الاستخدام غير المشروع للقوة على أيدي قوات الأمن ويتعرضون للاحتجاز، بما في ذلك أثناء المظاهرات التي شهدتها مدينة الكوت الجنوبية في يونيو/حزيران ويوليو/تموز ٢٠٢٦ احتجاجاً على انقطاع الكهرباء.

يتعين على هذه الحكومة أن ترسم مساراً جديداً

يتعين على هذه الحكومة أن ترسم مسارا جديدا للعراق

معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة، وذلك عبر الكشف عن مصير الضحايا وإنصافها بشكل كاف عن الأضرار التي لحقت بها.

وينبغي لرئيس الوزراء العراقي أيضا أن يطوي صفحة الماضي بإقرار وقف رسمي وفوري لجميع عمليات الإعدام، وضمان تحقيق العدالة للناجين من التعذيب، ووضع حد لهذه الممارسة بدون أي تأخير.

خلفية

تمتد جذور هذا الإفلات النظامي والمتواصل من العقاب إلى سنوات من تجاوزات الدولة التي تركت بدون مساءلة أو معالجة، وإلى إرث من الانتهاكات التاريخية المرتكبة في البلاد. وتقاوست السلطات باستمرار عن محاسبة المسؤولين عن القمع العنيف للاحتجاجات التي عمت البلاد في ٢٠١٩، والمعروفة بحركة تشرين، ما حرم الناجين وأقارب الضحايا من سبل الإنصاف.

وبالمثل، لا تزال تحرم بصورة ممنهجة من العدالة آلاف عائلات الرجال والفتيان الذين اعتقلوا تعسفاً أو تعرضوا للاختطاف والاختفاء القسري عقب العمليات العسكرية ضد الجماعة المسلحة المعروفة بالدولة الإسلامية، من بينهم ما لا يقل عن ٦٤٣ شخصا اختطفوا من بلدة الصقلاوية في محافظة الأنبار قبل عقد من الزمن في ٢٠١٦، ولا يزال مصيرهم مجهولاً.

تصاعداً في الاعتداءات، من بينها اغتيال الناشطة ينار محمد في العاصمة بغداد في ٢ مارس/آذار. وأعلن عن إجراء تحقيقات، لكن لم تنشر أي معلومات بشأن التقدم المحرز فيها. ونجا ناشط آخر من محاولة اغتيال في ٢١ أبريل/نيسان في محافظة بابل. وعوضا عن ضمان المساءلة عن هذه الاعتداءات الموجهة، تمنع السلطات في تقليص الحيز المدني من خلال تطبيق قواعد مبهمّة بشأن "المحتوى الهابط"، وفرض قيود عقابية على وسائل الإعلام المستقلة، واستخدام "مذكرات الاعتقال غير المنقّدة" لبت خوف، واستخدام القوة غير المشروعة ضد المتظاهرين السلميين.

أما في السجون العراقية، فيجعل الاكتظاظ، ورداءة المرافق الصحية، والافتقار الحاد إلى خدمات الرعاية الصحية، ظروف الاحتجاز قاسية ولا إنسانية. وتفيد عائلات المحتجزين بصورة متكررة بتعرض ذويهم للمعاملة السيئة، فضلا عن حرمانهم من الرعاية الطبية أو تأخير حصولهم عليها. وعلى الرغم من الانتهاكات الموثقة جيداً للحق في محاكمة عادلة، لا يزال آلاف الأشخاص، ومعظمهم ممن أدينوا بجرائم متعلقة بالإرهاب، عرضة لخطر الإعدام.

واختتمت رازاو صالبي حديثها بالقول: "يتعين على الحكومة العراقية أن تظهر عزماً واضحاً على إنهاء ما لطالما قاسته العائلات المكلومة لآلاف ضحايا الاختفاء القسري من الحرمان من حقها في



منظمة العفو الدولية:

رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس الوزراء العراقي

ينبغي إنهاء الإفلات الممنهج من العقاب، وحماية الحريات التي تحققت بعد نضال

*المرصد خاص عن موقع منظمة العفو الدولية

حضرة رئيس مجلس الوزراء العراقي

تحية طيبة وبعد....

تدعو منظمة العفو الدولية حكومتكم إلى القضاء على الإفلات من العقاب والظلم المتجذرين بعمق، وإلى حماية الحريات التي تحققت بعد نضال شاق في العراق.

وقد اطلعت المنظمة على التزامكم بشأن تعزيز منظومة حقوق الإنسان في العراق، في «المنهاج الوزاري الحكومة العراق (٢٠٢٦-٢٠٢٩)، الذي تم التصويت عليه في ١٤ مايو/ أيار ٢٠٢٦ بطرق من بينها ضمان احترام الكرامة الإنسانية والمساواة وعدم التمييز، وتمكين المرأة بوصفها شريكا على قدم المساواة في التنمية وصنع القرار، والحد من جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والطفل عبر سيادة القانون والمساءلة، وسن وإنفاذ تشريعات لمكافحة العنف الأسري، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتمكينها من خلال إطار مؤسسي مستقل بدعم فعاليتها وتأثيرها على المدى الطويل .

ولهذا الغرض، تود المنظمة أن تلفت انتباهكم بشكل عاجل إلى ما تم توثيقه حتى الآن من أنماط عنف وتمييز ضد النساء والأطفال تبعث على القلق العميق، وثغرات مستمرة في المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وقيود متواصلة مفروضة على الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني المستقلة. وإذا لم تتم معالجة هذه الأمور، فإنها سوف تؤدي مجتمعة إلى تقويض التنفيذ الفعّال للالتزامات الواردة في منهاج حكومتكم.

وتدرك منظمة العفو الدولية تماما التحديات الأمنية والاقتصادية التي يواجهها العراق والتي تفاقمت على نحو بالغ من جراء الحرب التي اندلعت في المنطقة، في ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠٢٦، وتداعياتها.

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

ترحب منظمة العفو الدولية بالتزامكم بسن تشريعات لمكافحة العنف الأسري، وتحتكم على اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ هذا الالتزام بشكل فعال وسريع.

ويجب على حكومتكم التحلّي عن أنماط الوعود السابقة التي لم يتم الوفاء بها بخصوص حماية النساء والفتيات من العنف في القانون وفي الممارسة. ولا يزال إطار السياسات والتشريعات في العراق قاصرا عن التصدي بشكل فعال للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المجالين الخاص والعام، بالرغم من تفشي حالات هذا العنف ضد النساء والفتيات. ومن الضروري أن تستكمل حكومتكم إجراءات إقرار مشروع القانون الخاص بتجريم العنف الأسري، التي تعترت مرارا في البرلمان خلال السنوات السابقة، مع ضمان توافق مشروع القانون مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومع التزامات العراق الوطنية والدولية.

ومن شأن إقرار هكذا تشريع أن يمكن النساء والفتيات الناجبات اللواتي تعرضن للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ويسعين إلى الحماية من الوصول بشكل آمن إلى دور الإيواء وغيرها من خدمات الدعم دون خوف من الوصم، أو الأعمال الانتقامية، أو التعرض المزيد من الإبداء، وغياب إطار قانوني شامل للتصدي للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي يعني أيضا أن المدافعات عن حقوق المرأة، اللاتي يعملن على توفير الحماية والمأوى للناجيات، يواجهن العمل في فراغ قانوني يمثل خطرا عليهن وعلى الناجيات، كما يعرضهن لمزيد من المخاطر، بما في ذلك العنف والعواقب القانونية المحتملة.

حقوق النساء والفتيات

لا يزال قانون العقوبات العراقي ينيح التعامل بشكل متساهل مع ما يسمى «جرائم الشرف»، بما في ذلك الجرائم الخطيرة مثل الاعتداء والقتل. وفي السنوات الأخيرة، مرّت حالات عنف قائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك تشويه وقتل نساء وفتيات من دون عقاب أو واجه مرتكبوها عقوبات مخففة لا تتناسب مع فداحة هذه الجرائم. ومن أفضح الأمثلة على ذلك واقعة مقتل فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما في مدينة بغداد في الأسبوع الأول من مايو/ أيار ٢٠٢٦، وهي واقعة حظيت بتغطية إعلامية واسعة من وسائل إعلام محلية ومنظمات مجتمع مدني عراقية، وقد أعقبتها احتفالات علنية من عائلتها التي زعمت استعادة «شرف» العائلة من خلال هذا القتل. وترحب منظمة العفو الدولية بالإسراع بالقبض على الجاني، وفقا لما أفادت به السلطات المحلية، وتحتكم على ضمان محاسبته، والتأكد من أن العقوبة تتناسب مع فداحة الجريمة، وذلك في محاكمة عادلة تستبعد عقوبة الإعدام.

ومن الضروري أن تعطي السلطات العراقية الأولوية لإلغاء بنود قانون العقوبات التي طالما سمحت بأن يمر العنف ضد المرأة دون عقاب، بل وبأن يصبح أمرا طبيعيا في المجتمع. ومن الضروري، تماشيا مع الالتزامات التي جرى التعهد بها في المنهاج الوزاري لحكومتكم توجيه رسالة واضحة مفادها أنه لن يتم التسامح مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وذلك من خلال ضمان المحاسبة الحقيقية للحناءة، والرفض القاطع لأي خطاب يسعى إلى تبرير هذا العنف،

ولاسيما تحت ذرائع أخلاقية. وتعد هذا أمرا أساسيا من أجل التقدم نحو توفير حماية أقوى من العنف للنساء والفتيات، والسماح لهن بممارسة حقوقهن الإنسانية.

كما تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء تأثير التعديلات التي أجريت على قانون الأحوال الشخصية، وبدأ سريانها في فبراير/ شباط ٢٠٢٥، ومهدت الطريق لإعداد مدونة جديدة، وهي مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية (مدونة الأحكام الشرعية)، التي أقرها البرلمان في أغسطس/ آب ٢٠٢٥ ما وضع حقوق النساء والفتيات وحمايتهن تحت رحمة نظام قانوني مواز يتسم بالتضارب.

وكان من شأن تأثير مدونه الأحكام الشرعية الموازية، فضلا عن المناخ الأوسع المعادي لمناصرة حقوق المرأة، أن يزيد من حدة المخاوف بشأن حماية النساء والفتيات وهي مخاوف تفاقمت من جراء الحظر المستمر على مصطلح «النوع الاجتماعي» واستمرار شيطنته. وقد أسهم كل ذلك في تراجع حماية حقوق المرأة التي تحققت في العراق بعد اتصال شاق، بما في ذلك تعريض حياة المدافعات عن حقوق المرأة، وكل من يجاهر بالحديث عن هذه المسألة. للخطر. ومن أكثر الجوانب إثارة للقلق في مدونة الأحكام الشرعية الصبغة المهمة فيما يتعلق بتحديد من أهلية الزواج عند «البلوغ»، بدلا من الحفاظ على الضمانات القانونية القائمة بموجب قانون الأحوال الشخصية العراقي، الذي ينص على أن يكون الحد الأدنى لسن الزواج هو ١٨ عاما، أو ١٥ عاما بإذن من قاص، وبحسب «تحقق البلوغ الشرعي والقابلية البدنية». وتنطوي مدونة الأحكام الشرعية على خطر السماح بإتمام زيجات دون توفر ضمانات حماية كافية للتأكد من موافقة الطرفين بشكل حر وكامل، وهو الأمر الذي يتعارض مع التزامات العراق بموجب اتفاقية حقوق الطفل نفسها. تزيد المدونة أيضا من تقويض سلامة الأطفال وحقوق النساء في الحضانة، حيث تنص على أنه في حالة انفصال الزوجين، تنقل حضانة الطفل تلقائيا إلى الأب بمجرد بلوغ الطفل سبع سنوات، أو إذا تزوجت الأم مرة أخرى، وذلك بغض النظر عن مصلحة الطفل الفضلي.

وبالإضافة إلى ذلك، تقيد المدونة قدرة المرأة المتزوجة على رفع دعوى طلاق ويحصرها في أسباب ذات نطاق ضيق تتطلب تقديم أدلة وموافقة مرجعية دينية، بينما يجوز للرجل أن يطلق زوجته بدون تبرير وبدون موافقتها. وتتنافى هذه الأحكام مع التزامات العراق بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

قمع المجتمع المدني وتقويض الحريات

تتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء النمط المستمر من الترهيب والمضايقة والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المدافعات عن حقوق المرأة، والصحفيون والنشطاء، والمتظاهرون، وهو نمط أتيح له تقويض الحريات التي تحققت بعد نضال شاق تقويزا كبيرا، مع الإفلات التام من العقاب.

خلال السنوات الأخيرة، تعرض المجتمع المدني في العراق لضغوط هائلة، وما زال يعمل في ظروف محفوفة بالمخاطر، حيث تقوم السلطات المحلية، والجهات السياسية الفاعلة، وأفراد قوات الحشد الشعبي، بالإضافة إلى أفراد مواليين لأحزاب سياسية، بمضايقة العاملين في المجتمع المدني، وتهديدهم وملاحقتهم قضائيا، بغض النظر عن مجال عملهم الحقوقي. والأمر الأكثر ترويعا هو استمرار عمليات اغتيال النشطاء ومحاولات اغتيالهم، في نمط متواصل منذ تظاهرات تشرين ٢٠١٩ وما أعقبها.

ولم يشهد النصف الأول من عام ٢٠٢٦ أي تقدم على هذا الصعيد، حيث إغتيلت إحدى المدافعات عن حقوق المرأة،

بينما تعرض ناشط آخر لمحاولة اغتيال سافرة. ففي ٢ مارس / آذار ٢٠٢٦ أطلقت النار على ينار محمد، وهي ناشطة عراقية بارزة في مجال حقوق المرأة ومن مؤسسات منظمة حرية المرأة في العراق، أمام منزلها في شمال بغداد. وتوفيت لاحقاً في المستشفى. وفي اليوم نفسه أمر رئيس مجلس الوزراء آنذاك، محمد شياع السوداني، بإجراء تحقيق بخصوص مقتلها، ولكن حتى الآن لم يتضح وضع التحقيق ولم يتم الإعلان عن أي نتائج. وجاء مقتل ينار محمد في سياق نمط مستمر أوسع نطاقاً من المخاطر المتصاعدة التي تواجه المدافعات عن حقوق المرأة في العراق، بما في ذلك حملات لتشويه السمعة ومناخ من العداء في أعقاب التظاهرات المناهضة للتعديلات على قانون الأحوال الشخصية التي دخلت حيز التنفيذ في فبراير/ شباط ٢٠٢٥. وفي ١٣ أبريل / نيسان ٢٠٢٦ طلبت منظمة العفو الدولية معلومات عن مدى التقدم المحرز في التحقيقات التي أمر رئيس الوزراء آنذاك، محمد شياع السوداني، في ٢ مارس / آذار ٢٠٢٦، بإجرائها بخصوص مقتل ينار محمد ولكن لم تتلق المنظمة أي رد حتى الآن.

وتظهر بوضوح نتائج هذا الإفلات من العقاب من خلال محاولة اعتقال ناشط في محافظة بابل، في ٢١ أبريل / نيسان ٢٠٢٦، بعد أقل من شهرين على اعتقال ينار محمد.

وتحت منظمة العفو الدولية حكومتكم على ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة وفعالة على وجه السرعة في جميع عمليات القتل والاعتداءات التي تعرّض لها نشطاء ومدافعون عن حقوق الإنسان ونشر نتائج هذه التحقيقات، وتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى ساحة العدالة، وفق إجراءات عادلة تستبعد عقوبة الإعدام. والأمر الآخر الذي لا يقل أهمية هو الحاجة الملحة للتعامل بجدية مع حملات التشويه المستمرة المصممة للنيل من سمعة النشطاء وتعريضهم للخطر، والتصدي لها، وذلك من أجل تعزيز الحماية والحيلولة دون وقوع مزيد من العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية بشكل متكرر أنباء تفيد بتعرض ناشطين وصحفيين ومحامين ومعلقين على وسائل التواصل الاجتماعي لتهديدات واستدعاءات واستجوابات واعتقالات تعسفية وقيود على السفر ودعاوى قضائية استراتيجية بهدف إسكات الانتقادات والإثناء عن المشاركة العامة. وقد تعرّضت حرية التعبير لمزيد من القيود من خلال حملات تهديد وترهيب تستند إلى أحكام قانونية مبهمّة تجرم «المحتوى الهابط» وما يزعم من مخالفة «الأخلاق العامة»، وهي أحكام استخدمت لاستهداف منتقدين ونشطاء ووسائل إعلامية مستقلة، بما يشمل عشرات الاعتقالات التي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون التابعة لوزارة الداخلية كل عام منذ إعلان وزارة الداخلية في مطلع عام ٢٠٢٣ عن حملة لمكافحة المحتوى الهابط» على الإنترنت.

تحتكم منظمة العفو الدولية على الوقف الفوري لإساءة استخدام الأحكام المبهمة عن المخلة بـ «الأخلاق» و«الآداب العامة» بهدف فرض قيود على حرية التعبير، وضمان أن تكون أي تشريعات خاصة بالإعلام والمعلومات متماشية مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإزالة العوائق الإدارية غير الضرورية التي تقوّض على نحو بالغ عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة، ومن سبل تحقيق ذلك ضمان قدرتها على ممارسة عملها بدون تدخلات، أو مضايقات أو قيود مالية وتنظيمية لا مبرر لها.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من استخدام أساليب مدعومة بالتكنولوجيا لتقويض حرية التعبير في العراق. ووفقاً لما ذكرته جهات فاعلة في المجتمع المدني تحدثت إلى منظمة العفو الدولية، بالإضافة إلى وثائق من المحاكم اطلعت عليها المنظمة، فقد أدى انتقاد بعض الشخصيات السياسية، أو مجرد تناولها بالتغطية الإعلامية، إلى قيام هيئة

الإعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات بتقديم شكاوى في المحاكم سعياً إلى حجب صفحات وحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي لمنظمات ومنافذ إعلامية تعتبر منتقده للسلطات. وقد أمرت المحكمة الاتحادية العراقية بحجب هذه الصفحات داخل العراق، وإن كان لا يزال من الممكن الاطلاع عليها من خارج البلاد. ولهذه الممارسات مجتمعة أثر مروع ومثبط على حرية التعبير والمشاركة المدنية السلمية. وتحت مظلة العفو الدولية حكومتكم على وضع حد لإساءة استخدام الإجراءات الجنائية والإدارية ضد الأفراد الذين يمارسون حقوقهم بصورة سلمية، وضمان أن تتماشى أي قيود تفرض على الحريات الأساسية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

التظاهر السلمي

لا يزال استخدام القوة المفرطة أو غير الضرورية، بما في ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع وضرب المتظاهرين التفريق تظاهرات سلمية، هو القاعدة السائدة في شتى أنحاء العراق. فقد قوبلت التظاهرات المطالبة بالحصول على المياه، والوظائف، والخدمات العامة الكافية، وبإيجاد حلول للتدهور البيئي، وما زالت تقابل باستخدام القوة المفرطة أو غير الضرورية، بينما يواجه منظموها الملاحقة والترهيب، وأحياناً الاعتقال والاحتجاز، بعد أن توجه لهم تهمة «التحريض على التظاهر»، فيما يمثل انتهاكاً للقانون الدولي وكذلك للمادة ٣٨ من الدستور العراقي. وفي واقعة حدثت مؤخراً، يومي ٢٤ و ٢٥ يونيو/ حزيران، قامت قوات الأمن في مدينة الكوت بمحافظة واسط بتفريق متظاهرين كانوا يطالبون بإيجاد حل لمشكلة انقطاع التيار الكهربائي وسط الارتفاع الشديد في درجات الحرارة مستخدمة الغاز المسيل للدموع والماء الساخن، وقبضت على عشرات الناشطين والمتظاهرين من مواقع التظاهرات ومن منازلهم. ١٠ وفي ١١ يوليو/ تموز تجددت التظاهرات، كما تجدد الاستخدام غير المشروع للغاز المسيل للدموع، بالإضافة إلى القبض على عشرات المتظاهرين الذين أفرج عنهم لاحقاً.

وتحت مظلة العفو الدولية حكومتكم على اتخاذ خطوات ملموسة لضمان الاحترام الكامل للحق في التجمع السلمي وحمايته، وجعل الممارسات الشرطية متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك ضمان إصدار توجيهات واضحة لقوات الأمن بتجنب اللجوء إلى استخدام القوة غير الضرورية أو غير المتناسبة، وإعطاء الأولوية لخفض التصعيد وتيسير التظاهر السلمي. كما يتعين على السلطات أن تكفل إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة على وجه السرعة في جميع الادعاءات عن استخدام القوة المفرطة، مع محاسبة المسؤولين عن هذه الاستخدامات من خلال إجراءات عادلة ومحايدة وشفافة عندما يتبين وقوع انتهاكات.

حماية حرية الصحافة

مما يضاعف من هذا المناخ من الخوف والرقابة الذاتية والتهديدات بالعنف اللجوء المتسارع لاستخدام الصلاحيات الإدارية لهيئة الإعلام والاتصالات لإسكات الأصوات المعارضة، الذي أسهم في تنامي الرقابة الذاتية والقيود على التغطية الصحفية المستقلة فخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، تعرّض عدة صحفيين لقرارات بالخطر، ومذكرات بالقبض، وأحكام بالسجن بسبب قيامهم بعملهم الصحفي .

وقد أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات قرارات بمنع الظهور الإعلامي إلى أجل غير محدد ضد محللين سياسيين ونشطاء بزعم مخالفة قواعد البث الإعلامي، وذلك لمجرد تعبيرهم عن آرائهم. وتراوحت قرارات الخطر هذه بين منع

الظهور الإعلامي لمدة عام، ومنع مقدم برامج تليفزيونية من الظهور الإعلامي لمدة ٩٠ يوما بسبب مشورات شخصية على وسائل التواصل الاجتماعي، ومنع محلل آخر من الظهور الإعلامي لمدة ٣٠ يوما في أعقاب مقابلة تليفزيونية. كما تلقت وسائل بث دولية مستقلة تحذيرات رسمية، وأمرت بحذف أو تعديل التغطية الإعلامية ١٢ وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق أيضا من إعلان هيئة الإعلام والاتصالات عن نيتها توسيع نطاق لائحة قواعد البث الإعلامي لتشمل المحتوى المنشور عبر المنصات الرقمية وصناع المحتوى الأفراد من خلال ما يسمى «سجل الالتزام المهني»، وهو آلية تنطوي على خطر ترسيخ الرقابة الذاتية في جميع أنحاء المحال العام عبر الإنترنت، مما يزيد من الرقابة المفروضة أصلا من خلال الحملة التي تشنها وزارة الداخلية على «المستوى الهابط».

غياب المساءلة

من الضروري وقف دوامة الإفلات من العقاب، لكي يتحقق الوعد بتعزيز حقوق الإنسان في العراق. وتدعو منظمة العفو الدولية حكومتكم إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الإفلات من العقاب، الذي أصبح متجذرا وما زال حتى اليوم يغذي انتهاكات حقوق الإنسان.

تظاهرات تشرين

تدعو منظمة العفو الدولية حكومتكم إلى وضع حد للإفلات من العقاب، الذي تعد عائقا فعالا أمام تحقيق العدالة بشأن القمع العنيف للتظاهرات السلمية التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، والمعروفة باسم تظاهرات تشرين. فقد قتل مئات المتظاهرين والمارة، ولقى كثيرون منهم مصرعهم في ظروف قد ترقى إلى مستوى الإعدام خارج نطاق القضاء. كما تعرض آلاف آخرون لإصابات على أيدي قوات الأمن العراقية، بما فيها قوات الشرطة، ووحدات مكافحة الإرهاب، وفصائل من قوات الحشد الشعبي. وعانى الناجون من أضرار جسدية ونفسية طويلة الأمد، ومن النزوح وفقدان مصادر الرزق، والمضايقات المستمرة. كما وثقت منظمة العفو الدولية عمليات قتل مستهدفة، وحالات تعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعمليات إخفاء قسري، وأعمالا انتقامية ضد متظاهرين وصحفيين ونشطاء بالإضافة إلى التهريب الموجه ضد أفراد من عائلات الضحايا ممن يسعون إلى تحقيق العدالة.

ورغم الوعود المتكررة من الحكومات المتعاقبة، لم يحرز تقدم حقيقي يذكر نحو كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة، ومنح التعويضات، وتقاعست لجان التحقيق التي شكلت استجابة للتظاهرات عن تقديم نتائج علنية تتسم بالشفافية، ولا تزال عائلات الضحايا تعيد بالافتقار إلى المعلومات والمساءلة والحماية.

والواقع أن النشاط والمتظاهرين المرتبطين بتظاهرات تشرين وما أعقبها لا يزالون اليوم عرضة للملاحقة بما أسمته بعض أجهزة إنفاذ القانون والسلطات المحلية «مذكرات اعتقال عبر منقذة»، وهي تستخدم كتهديد لأي شخص ينتقد السلطات، أو الأحزاب السياسية أو الشخصيات السياسية. وقد وثقت منظمة العفو الدولية استخدام مذكرات الاعتقال غير المنقذة هذه في مدينة الناصرية، حيث تعرض نشطاء وأفراد من عائلاتهم لملاحقات من السلطات المحلية.

وتحت منظمة العفو الدولية حكومتكم على نشر نتائج جميع لجان التحقيق التي شكلت فيما يتصل بتظاهرات تشرين وما أعقبها، وضمان إجراء تحقيقات فعالة ومستقلة وشفافة في جميع عمليات القتل غير المشروع وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، وإلغاء جميع مذكرات الاعتقال غير المنقذة، حينما لا تتعلق بإحدى الجرائم الجنائية المتعارف

عليها، وتقديم تعويضات للضحايا وعائلاتهم، وضمان محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات، بغض النظر عن رتبهم أو انتماءاتهم، في محاكمات عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

الاختفاء القسري

لا يزال مصير آلاف الرجال والفتيان في طي المجهول بعد تعرضهم للإخفاء القسري، بمن فيهم من وقعوا في الأسر. في سياق العمليات العسكرية التي أجريت لاستعادة السيطرة على مناطق من قبضة الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم الدولة الإسلامية، وفي سياق موجات عنف سابقة.

ولا يزال أفراد مئات آلاف العائلات في شتى أنحاء العراق يبحثون عن معلومات عن مصير ذويهم المفقودين ومكانهم. وبالإضافة إلى المعاناة الشديدة التي تكابدها كثير من العائلات والناجمة عن عدم معرفة مصير ذويهم، تواجه هذه العائلات وصمة اجتماعية وقيودا كبيرة على حقوقها، بما في ذلك عقبات في الحصول على وثائق الأحوال المدنية وعلى خدمات أساسية. وقد مر أكثر من عشر سنوات منذ اختفاء ما لا يقل عن ٦٤٣ رجلا وصبيا من بلدة الصقلاوية في محافظة الأنبار، إثر اختطافهم على أيدي مقاتلي قوات الحشد الشعبي في يونيو/ حزيران ٢٠١٦. ووقعت عمليات الاختطاف خلال العمليات العسكرية لاستعادة الفلوجة والمناطق المحيطة بها من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وبالرغم من لجان التحقيق التي شكلها رئيس الوزراء العراقي آنذاك، حيدر العبادي في ٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٦، لم يتم الإعلان عن أي معلومات، ولم تبلغ العائلات بأي معلومات ١٥

ومن شأن عدم إقرار مشروع القانون الخاص بتجريم الاختفاء القسري، والافتقار إلى استراتيجية وطنية شاملة المعالجة حالات الاختفاء القسري، وكشف الحقيقة بشأن مصير المفقودين، ولإنصاف الضحايا، أن يطيلا أمد المعاناة التي يكابدها مئات الآلاف من العراقيين، وأن يقوّض الثقة في مؤسسات الدولة.

وتحت مظلة العفو الدولية حكومتكم على إنشاء آليات فعالة وذات مصداقية للتحقيق في جميع ادعاءات الاختفاء القسري، وضمان حصول العائلات على معلومات في الوقت المناسب بشأن مصير ومكان ذويهم المفقودين، ومحاسبة المسؤولين عن حالات الاختفاء هذه، وتوفير ما يكفي من التعويضات وأشكال الدعم للضحايا وعائلاتهم.

وكخطوة أولى، تحت مظلة العفو الدولية حكومتكم على إقرار مشروع القانون الخاص بتجريم الاختفاء القسري وإصداره ليصبح نافذا، مع ضمان توافقه التام مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات العراق بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي انضم إليها العراق في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠. وينبغي أن ينص القانون على تعريف الاختفاء القسري بوضوح كجريمة قائمة بذاتها. وعلى إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فعالة، وأن يكفل حق الضحايا في كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة، والحصول على التعويض، وضمانات بعدم التكرار.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأوضاع السجون

لا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق إزاء الأنباء التي يستمر ورودها عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أماكن الاحتجاز في شتى أنحاء العراق، ولاسيما خلال الاستجواب والاحتجاز السابق للمحاكمة. وقد وثقت المنظمة عشرات الحالات المحتجزين سابقين ومحامين ومنظمات حقوقية أفادوا باستخدام الضرب، والإبقاء في وضعيات مؤلمة، والصعق بالصدمات الكهربائية، والتهديدات، وغيرها من أشكال الإساءة على أيدي موظفين مسؤولين

عن الاستجواب بغرض انتزاع اعترافات.

وفيما تقر منظمة العفو الدولية بتحديات الطاقة الاستيعابية التي ينطوي عليها نقل آلاف المحتجزين من سوريا إلى العراق في فبراير/ شباط ٢٠٢٦ لاحتجازهم لحين إجراء تحقيقات ومحاكمات، إلا إن المنظمة لا تزال تشعر بالقلق بشأن الاكتظاظ الكارثي في السجون، حيث كان عدد نزلاء السجون يزيد بنسبة تصل إلى حوالي ٣٠٠ بالمئة عن طاقتها الاستيعابية في عام ٢٠٢٤، وظلت الزيادة في حدود ٢٠٠ بالمئة في منتصف عام ٢٠٢٥، وفقا لما ذكرته وزارة العدل العراقية ١٦. ترى عائلات المحتجزين والمحامون والعاملون في المجتمع المدني أن هذا الاكتظاظ هو السبب في تقشي الأمراض وسوء التغذية والانهييار شبه التام للرعاية الصحية في منشآت تشمل سجون كبرى ومركزية. والأمر الأكثر مدعاة للقلق هو الأنباء المستمرة عن وفاة سجناء في مختلف أنحاء العراق. وقد أشار مرصد عراقي معني بحقوق الإنسان إلى أن عدد الوفيات بلغ ما لا يقل عن ٤٠٠ حالة في عام ٢٠٢٥ وحده.

المحاكمات الجائرة وعقوبة الإعدام

وثقت منظمة العفو الدولية مرارا تنفيذ عقوبة الإعدام عقب إجراءات لم تف بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك محاكمات اعتمدت على «اعترافات» انتزعت من خلال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وعلى أدلة أخرى تم الحصول عليها بالإكراه، بالإضافة إلى استخدام مخبرين سريين وبالرغم من بواعث القلق القائمة منذ أمد طويل بشأن انتهاكات القيود والضمانات المنصوص عليها في القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا تزال المحاكم العراقية تفرض أحكاما بالإعدام، بما في ذلك في قضايا أفراد الهموا بجرائم تتعلق بالإرهاب وجرائم تتعلق بالمخدرات. ونادرا ما يتم إجراء تحقيقات فعالة في ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بينما يواجه الضحايا في كثير من الأحيان عقوبات كبيرة في الحصول على الإنصاف، بما في ذلك بموجب التعديل الصادر سنة ٢٠٢٥ القانون العفو العام لسنة ١٨/٢٠١٦

وتحت منظمة العفو الدولية حكومتكم على ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة على وجه السرعة في جميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وذلك بما يؤدي إلى محاسبة حقيقية للمسؤولين عن ذلك، وضمان استبعاد الأدلة التي تم الحصول عليها عن طريق التعذيب من الإجراءات القضائية، وضمان توفير ضمانات المحاكمة العادلة لجميع المحتجزين بما يتماشى مع التزامات العراق الدولية.

وتكفل الفقرة ١ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحماية من الحرمان التعسفي من الحياة، وهو محطور بشكل مطلق شأنه شأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة السيئة بموجب القانون الدولي العرفي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ١٩. وبناء على ذلك، فمن شأن أي أحكام بالإعدام تفرض نتيجة هذه التعديلات المقترحة أن ترقى إلى انتهاك للحق في الحياة ولحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك شهدت السنوات الأخيرة فرص عقوبة الإعدام بشكل متزايد في حالات الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وفي البلدان التي لم تقم بعد بإلغاء عقوبة الإعدام، لا يجوز فرض هذه العقوبة القاسية إلا في حالة «أشد الجرائم خطورة»، وهي لا تشمل الجرائم المتعلقة بالمخدرات. ٢٠

وتدعو منظمة العفو الدولية حكومتكم إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لفرض وقف رسمي لجميع عمليات الإعدام، والتوقف عن إصدار أحكام بالإعدام في جميع الحالات بدون استثناء، وتخفيف أحكام الإعدام القائمة، واتخاذ خطوات ملموسة فيما يخص التشريعات والسياسات نحو الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام.

المرصد التركي و الملف الكردي



هذا القانون خطوة البداية و ليس حلا ديمقراطيا لل قضية الكردية

موقع (DEM Parti)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تحدث الرئيس المشارك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب تونجر باكيرهان، في المؤتمر الإقليمي العادي الثالث في أيدين و وجاء في ابرز ماجاء في حديثه ماياتي:
إن أيدين ليست في المكانة التي تستحقها الآن. أيدين، التي عملت وكافحت لسنوات، والتي كانت فخرا لحزبنا في

أصعب الظروف، يجب أن يكون لها الآن تمثيل في البرلمان، أو حتى عدة تمثيلات.

نتذكر كيف وصلنا إلى السلطة في الإدارات المحلية في أوفامير وسافوجا في الماضي، وقدمنا مثالا للبلدية الديمقراطية والشفافة.» بإذن الله، سنجد في الأيام القادمة نموذج حزب الديمقراطية والمساواة في أيدين أيضا. سنكون ملابا لمن يسعون إلى العدالة والسلام والمساواة في أيدين وعموم تركيا.

القانون الإطاري بداية جديدة؛ وبفضله سناضل بقوة أكبر

في الواقع، تمر تركيا بمرحلة تحول تاريخية. فعلى مدى ٤٢ عاما، استمر تسليح البلاد وإقامة الصراعات فيها. وقد تكبدت بلادنا خسائر فادحة اقتصادية وسياسيا واجتماعيا.

بعد ٤٢ عاما، نفتح معا الباب أمام عملية تخلو من السلاح والعنف، وتناقش فيها الحقوق والحريات الديمقراطية للکرد على أسس قانونية وسياسية. إنها أيام تاريخية. لقد مكّنا القانون الإطاري من تجاوز عتبة سنزير فيها السلاح والعنف من المعادلة، ونناقش قضايانا على أسس قانونية وسياسية. لكن هذا القانون ليس نهاية المطاف، بل هو الخطوة الأولى.

هذا القانون في حد ذاته ليس حلا ديمقراطيا للقضية الكردية. هذا القانون في حد ذاته ليس منحا للوضع القانوني لحقوق المواطنة المتساوية للعلويين. هذا ببساطة قانون يزير أرضية العنف ويخضعه للمساءلة القانونية والسياسية. لذا، فهو بداية لا نهاية. ليس قانونا يقضي على اللغة والهوية الكردية، ولا يلغي حق العلويين في المواطنة المتساوية. إنه بداية جديدة. بفضلها، سنعزز تنظيمنا ونقاتل بقوة أكبر. القانون الإطاري بداية لا نهاية.

إننا ندخل مرحلة جديدة تصان فيها حرية اللغة الكردية، وحرية لغات جميع الشعوب التي تعيش في تركيا؛ حيث تستطيع جميع الأديان، ولا سيما العلويون، التعبير عن أنفسهم بحرية ومساواة؛ حيث لا إراقة دماء ولا صراعات، ولا يزهق فيها أرواح الشباب؛ حيث ينال المزارعون والتجار وأهالي أيدين أجرهم العادل نظير منتجاتهم وعملهم. نعم، لقد ناضلنا، ودفعنا ثمنا باهظا، ووصلنا إلى هذه المرحلة. لقد أقيمت طاولة للحوار، وتناقش فيها القضية الكردية. لا ينبغي الاستهانة بهذا. إن مجرد إقامة هذه الطاولة له أهمية تاريخية. ولأول مرة، وجدت القضية الكردية مكانا لها في قاعة البرلمان، وبقانون، دخلت بالفعل في سجلات البرلمان. لذلك، هذا القانون بداية لا نهاية. يتساءل شعبنا: «ماذا جنينا من هذا القانون؟» إنه ليس قانونا قائما على الأخذ والعطاء.

لقد وضع هذا القانون حدا للعنف وإراقة الدماء. لقد تجاوزنا عتبة نضال يضمن لنا قانونيا لغتنا وهويتنا وثقافتنا وحقوقنا وقوانيننا الديمقراطية، عبر الوسائل والأساليب الديمقراطية، نضال بلا سلاح ولا صراع. لهذا السبب يعدّ هذا المؤتمر مهما. لهذا السبب تعدّ مؤتمراتنا مهمة. بإذن الله، بتوسيع نطاق النضال، سنحقق معا نتائج تليق بجهودنا وقيمنا. هذه العملية لا تقتصر على هكاري، وشمدينلي، وشرناق، وسيرت فحسب؛ إنها عملية لتركيا بأكملها.

لا رابح ولا خاسر في السلام.

السلام خير وبركة. السلام ازدهار. السلام جميل. يعارض بعض الناس في تركيا عملية السلام وينتقدونها. بالطبع، هناك جوانب تستحق النقد. لكن تأكدوا أن أي مفاوضات لا ترهق فيها الأرواح هي في مصلحة هذا البلد، في مصلحة شعبنا البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة.

إنها في مصلحة التجار والعمال في أيدين. إنها في مصلحة قرويينا ومزارعيننا الذين لا يحصلون على عائِدٍ مجزٍ لمنتجاتهم. لماذا؟ بالأمس فقط، صرّح مسؤولون حكوميون في البرلمان بأنّ ٢/٥ تريليون دولار أنفقت على هذا الصراع والعنف. هل تعلمون ما يعنيه هذا المبلغ؟

إنه يعني بناء ست مدارس بدلا من مدرسة واحدة في أيدين، وستة مستشفيات بدلا من مستشفى واحد، وستة مراكز صحية بدلا من مركز صحي واحد. ويعني توفير فرص عمل لستة أشخاص بدلا من شخص واحد. بعبارة أخرى، من خلال هذه العملية، لن توجّه موارد البلاد إلى الصراع والحرب، بل إلى العمال والمتقاعدين والفقراء والمزارعين ومنتجي التين والقطن والتبغ.

لهذا السبب نؤكد في كل مناسبة أن هذه العملية تهتمّ جميع سكان البلاد البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة. الأمر لا يقتصر على هكاري أو شمدينلي أو شرناق أو سيرت فحسب، بل يتعلق بتركيا بأكملها. مع السلام، سننعم جميعا براحة البال. مع السلام، لن تهدر موارد البلاد، بل ستنفق على المتقاعدين والعمال.

مناقشة القضية الكردية على طاولة المفاوضات أمر مهم

هذا القانون مهم، ونحن نقدّره. لا ينبغي الاستهانة به. لأول مرة منذ مئة عام في هذه الأراضي، تناقش القضية الكردية على طاولة المفاوضات والحوار. إنه قانون هام وقيم بحد ذاته. هذا القانون هو بداية وأساس. ماذا سنفعل بهذا الأساس؟ سنبنيه معا، سنشيده معا.

عندما نبني سقف هذا الأساس، سيعيش الكرد والأتراك والعرب والعلويون والعمال والفقراء جميعا حياة عادلة ومتساوية تحته. إنه بهذه الأهمية. نعم، لقد وضعنا الأساس معا، لكن بناء الداخل، وإقامة السقف، وإسعاد من بداخله يعتمد على النضال الديمقراطي والتنظيم والقوة التي سنظهرها في الفترة المقبلة. أعتقد أننا نمتلك هذه القوة، وهذا التنظيم.

لأن أولئك الذين جلسوا في هذه القاعة لسنوات لم يستسلموا. الرئيس علي رضا، والرئيس قاسم، عانوا من القمع والسجن والنفي. بعد ٢٦ عاما، ما زالوا يجلسون بيننا ويقاثلون إلى جانبنا. صديقنا جمال يلماز بيننا، صديق قضى ٣٢ عاما في السجن. لو أن السجن أجبرتنا على الاستسلام، لما كان جمال يلماز يشاركنا اليوم في النضال. لذلك، يا ذن الله، سنبنينا معا صرحا خالٍ من العنف والصراع، صرحا لا يعتقل فيه أحد في الرابعة فجرا، ولا يعيّن فيه أمناء على بلدياتنا، ولا يسجن فيه صلاح الدين وفيجن، ويعود فيه رفاقنا في المنفى إلى الوطن، ويشارك فيه أهلنا في الجبال في الحياة السياسية الديمقراطية. عملنا لم ينتهِ بعد، بل هو في بدايته.

دخلنا مرحلة قانونية لن تتآكل فيها هويتنا وقيمنا

لقد حقق الكرد مكاسب عظيمة. فالكرد الذين لم يجدوا مكانا لهم في أيدين سابقا، يملؤون هذه القاعة اليوم بالمئات والآلاف. النظام الذي أنكر الهوية الكردية اعترف بها، واعترف بالكرد، واعترف بالواقع الكردي. ورغم أنه لا يزال يفتقر إلى الضمانات الرسمية، فقد بدأت اللغة الكردية، التي كانت توصف بـ«اللغة المجهولة»، تستخدم في الشوارع والبرلمان وفي جميع أنحاء تركيا.

لقد أصبحنا ثالث أكبر حزب في تركيا، بل وبلغنا من القوة ما يمكننا من جعل من يشاء يفوز ومن يشاء يخسر. ورغم

كل الضغوط، أصبحنا حزبا سياسيا يحتل الصدارة في الإدارات المحلية في المحافظات الكردية، حزبا يطبق إدارات محلية عادلة وديمقراطية وشفافة. لقد أصبحنا مثالا يحتذى به ليس فقط في تركيا، بل في العالم أجمع، من خلال نضالات جين، وجيان، وآزادي، ونضال المرأة. لذلك، بهذا القانون، دخلنا مرحلة لن تمش فيها هويتنا ولغتنا وقيمنا الديمقراطية، بل سيتم الاعتراف بها قانونيا.

قد تميل كفة الميزان أحيانا، لكنّها في يد الشعب الكردي.

أخاطب إخواني وأخواتي الكرد.

حزب الديمقراطية والديمقراطية هو بيتنا. قد تكون لدينا بعض النواقص والقصور. قد تميل كفة الميزان أحيانا، لكنّها في يد الشعب الكردي، في أيديكم. أنتم، يا أهلنا الأعزاء في أيدين وشرناق وسيرت، من سيرشدنا إلى الطريق الصحيح كلما ضللنا. لا تقلقوا، سنبنّي غدا أفضل معا بتوحيد صفوفنا بقوة أكبر. سنضمن لأبنائنا الغذاء والعمل. سنضمن العدالة الاقتصادية. سنضمن تطبيق سيادة القانون الديمقراطية في تركيا. سنبنّي معا تركيا بلا حكام معينين. إن شاء الله، في أيدين، سنحكم المدينة بإداريين أكفاء، إداريين يوفون بوعودهم. أعدكم: في الفترة المقبلة، سيتكاتف عمال أيدين، وسكانها، وتجارها، وفقراؤها، وديمقراطيوها، ويساريوها، واشتراكيوها، جنبا إلى جنب مع نساء وشباب كردستان، وحزب الديمقراطية والديمقراطية، لإدارة هذه المدينة. سيظهر هذا الحزب معنى العدل والمساواة والجدارة والنزاهة والشرف.

إذا كان السيد أوجلان قد التزم، فلن يكون هناك مزيد من القتال أو الصراع.

أتوجه أيضا إلى إخواننا وأخواتنا الأتراك.

هذه العملية، كما يقول البعض، لا تنتقص من أحد. إن استخدام الكرد لغتهم، وتلقيهم التعليم، وتعلمهم لغتهم، لا ينبغي أن يقلق إخواننا وأخواتنا الأتراك، أو إخواننا وأخواتنا من الجنسيات الأخرى. لا أحد ينتزع منكم شيئا. لا شيء يسلب منكم. بل على العكس، سندخل معا في عملية لا يفقد فيها شبابنا أرواحهم. نعم، أتفهم مخاوف إخواننا وأخواتنا الأتراك. نسمع انتقاداتهم، وتصلنا. يتساءل البعض: «هل ستنقسم البلاد؟» كلا. لا توجد دولة واحدة في العالم انقسمت سلميا. بل على العكس، هناك العديد من الدول التي مزقتها الصراعات والعنف. لذا، دعونا نتخلص من مخاوف انقسام البلاد. ويتساءل البعض: «هل سينشب صراع آخر؟» كلا، لن ينشب صراع آخر. في هذه العملية التي بدأها السيد أوجلان، إذا كان قد التزم بذلك، فلن يكون هناك مزيد من القتال أو الصراع. الأمر ليس بالهين. على مدى ألف عام، مدّ الكرد يد السلام في هذه الأراضي، لكنهم خاضوا أيضا معركتهم ضد الظلم بكرامة.

سنبنّي معا جمهورية ديمقراطية.

لذا، نمّد اليوم، بكل صدق وإخلاص، يد السلام، وستبقى يدنا ممدودة للسلام. فلا داعي لخوف إخواننا وأخواتنا الأتراك. ستتحقق الديمقراطية، وسنعيش معا في هذا البلد كإخوة وأخوات. سنحمي هذا البلد من لهيب الشرق الأوسط

معا. سنحقق الديمقراطية والعدالة معا.

أما الظلم، فالكرد مضطهدون، والأتراك مضطهدون، والعرب مضطهدون. سنقضي على هذا الظلم، وعلى هذه الظروف الاقتصادية غير المستحقة، معا. لا فرق بين مزارع باتمان وسيرت ومزارع أيدين وموغلا. نشترى السماد بالسعر نفسه، وندفع الضريبة نفسها، وضريبة القيمة المضافة نفسها. إذن، مشكلتنا واحدة.

معا، سنحقق الديمقراطية والعدالة والسلام. سنبنى معا جمهورية ديمقراطية لا يضطهد فيها أحد، ولا يستغل، ولا يعذب، ولا يسجن بسبب معتقداته وأفكاره.

يقول البعض في البرلمان إن هذا قانونٌ للترفة. يا أصدقائي الأعزاء، ليس هذا قانونا للترفة، بل هو قانونٌ للتوحد من جديد، أقوى من أي وقت مضى. لو أراد الكرد التفرقة، لما كنا تحت سقف البرلمان.

لو قال الكرد إنهم سيقسمون البلاد، لما كنا نعقد هذا المؤتمر هنا في أيدين اليوم مع آلاف الناس. نريد حقوقا متساوية في هذا البلد. نريد أن نتمتع بنفس حقوق الأتراك، كإخوة في المذهب السني. نريد أن تمنح دور العبادة العلوية (الجموي) صفة دور العبادة.

نريد أن نتعامل مديرية الشؤون الدينية مع جميع الأديان والطوائف على قدم المساواة وبإنصاف. لا نريد أن تعتبر اللغة التي استخدمها الكرد لآلاف السنين «لغة مجهولة» في هذا البلد. هذا ما نريده. من يريد تقسيم البلاد هو من يريد الصراع. إن من يسعون لتقسيم البلاد هم من يريدون المزيد من الأرواح بين الشباب التركي والكرد، ويريدون الاستقطاب والانقسام بين شعوب هذا البلد.

الاستقطاب والانقسام يقسمان هذا البلد، أما التكتاف والسلام فلن يقسمه. لذلك، نتفهم ألمكم. ألم الأمهات التركيات والكرديات هو ألمنا. كل ألم مشترك وثمانين، وسنشعر به في أعماق قلوبنا. لكنني أودّ أن أعد الأمهات التركيات والكرديات بأننا سنعمل معا على إحلال السلام في هذا البلد، حتى لا يكون هناك المزيد من الموت واليتامى.

سنعقد مؤتمرا بمشاركة رفاقنا من جميع الأطراف.

سنعقد مؤتمرا دوريا في السادس من سبتمبر. لقد قدمنا موعد مؤتمرا قليلا لأننا كنا نتوقع إقرار هذا القانون في وقت مبكر، لكنه تأخر. ولأننا كنا ملزمين بعقد مؤتمرا، فقد قدمنا الموعد. سيكون هذا المؤتمر مؤتمرا فنيا نعالج فيه أوجه قصورنا.

متى سنعقد مؤتمرا الرئيسي؟ سنعقده عند إطلاق سراح فيجن يوكسداغ، وصلاح الدين دميرتاش، وبكير كايا، وعند إطلاق سراح فرات أنلي، وعائشة جوكان، وليلى جوفين من السجن، وعند عودتهم من المنفى.

سنعقد مؤتمرا بشكل جماعي، يشارك فيه العمال الأتراك والمظلومون، والباحثون عن العدالة والسلام. لن نقتصر على عقد مؤتمرا مع الأصدقاء المفرج عنهم من المنفى والسجن، بل سنعقد مؤتمرات أوسع وأشمل.

هذه إحدى أهم منصات المعارضة في تركيا، وقد أثبتنا ذلك رغم أوجه قصورنا حتى الآن. لذلك، سنوسع هذه المنصة، وسنكون أكثر كفاءة وتنوعا وقوة.

سنعقد مؤتمرا قويا وواسع النطاق، وسنضمن أن يخطو كل من لم ينضم إلى حزبنا لأسباب مختلفة، أولئك الذين يحملون لنا قلوبا صادقة ولكنهم أبطأوا خطواتهم بسبب قمع الدولة وضغوطها، خطوات أسرع.

بمشاركة أصدقائنا من جميع الأطراف، سنعقد مؤتمرا يليق بكم ويليق بقيمتنا.



الفترة المقبلة ستشهد صعوداً لا يمكن إيقافه

موقع البرلمان التركي/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

الماضي سعوا جاهدين لحل قضية الإرهاب، مستشهدين بشخصيات مثل نجم الدين أربكان، وتورغوت أوزال، وسليمان ديميريل، وبولنت أجاويد، وقال: «لسوء الحظ، كلما اتخذت خطوة لحل هذه المشكلة، تدخل أحدهم، وتعثرت العملية من خلال الاغتيالات والاستفزازات.

وبالمثل، خلال الفترة التي كان فيها رئيسنا رئيساً للوزراء، في ٢٠١٣-٢٠١٤، أحبطت العملية التي كانت على وشك الاكتمال والتي تعرف في الأوساط العامة باسم «اتفاقية دولما بهجة» من قبل بعض العناصر الخائنة داخل هيكل الدولة آنذاك - دعونا نسميهم، بعض أتباع ومواقع متقدمة لجماعة غولن - في وقت

حضر رئيس الجمعية الوطنية الكبرى التركية، كورتولموش، الاجتماع الوطني السابع عشر للإرادة، الذي نظمته منصة الإرادة الوطنية ومؤسسة منظمات المتطوعين الأتراك (TGTV) في مقر MÜSİAD باكيركوي، تحت شعار «تركيا بلا إرهاب».

وأوضح كورتولموش في حديثه أن المدن الكبرى عانت من أضرار ناجمة عن الإرهاب، الذي شغل نصف القرن الأول من عمر الجمهورية التركية، وأنه وفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً، بلغت تكلفة الإرهاب على تركيا ٢/٣ تريليون دولار.

وأشار كورتولموش إلى أن العديد من السياسيين في

بعد سنوات كمقرر دراسي في جميع كليات العلاقات الدولية والجامعات التي تعنى بالإدارة العامة، فيما يتعلق بحل النزاعات.

لهذا السبب نقول إن هذا النموذج هو النموذج التركي.

وصرح كورتولموش بأن استعداد المنظمة لإلقاء السلاح كان له أثر كبير في الوصول إلى هذه المرحلة، قائلا: «إن أكثر ما يباع في الشرق الأوسط هو السلاح. نعلم أنه على مدى عقود، كان بيع الأسلحة وتوزيعها في الشرق الأوسط سهلا كسهولة بيع الخبز والجبن في السوق. القضية الأساسية هي تهيئة بيئة لا يستطيع فيها أي طفل كردي في هذا البلد حمل السلاح والذهاب إلى الجبال، مهما كان السبب. بإذن الله، سنحقق ذلك.» وصرح كورتولموش بأن مسألة إلقاء المنظمة لأسلحتها طرحت أولا على الجمعية الوطنية التركية الكبرى، وأن النواب تصرفوا بإرادة مشتركة، قائلا: «لقد كانت عملية بالغة الصعوبة. دعوني أقول هذا منذ البداية، إنها ليست مسألة تخص حزبا واحدا أو حكومة واحدة، بل هي مسألة تخص تركيا بأكملها، مسألة تخص جميع الأطراف. وإذا ما تحقق النجاح، فسيكون نجاحا لكل من ساهم في دعمها ومنحها القوة والمساندة.»

أكد كورتولموش أن قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي، الذي أقره البرلمان الأسبوع الماضي، يتضمن ثلاثة ضمانات، وشرح تفاصيل القانون للمشاركين قائلا: «لا أعتقد أن أي دولة في العالم قد ضمنت نفسها بهذا القدر أثناء قيامها بدورها في حل النزاعات.

هناك ثلاثة ضمانات، ولا يمكن تجاوز أي منها. بعبارة أخرى، طالما أن المنظمة تتظاهر بإلقاء السلاح دون أن تفعل، فلا يمكنها الاستفادة من نطاق هذا القانون.»

وأكد كورتولموش أن القانون مؤقت، وذكر أن

مرت العملية بمرحلة طويلة بشكل استثنائي

كانت فيه الأمور تسير على ما يرام.»

صرح كورتولموش بأن العملية استؤنفت بتوجيهات قيادة الرئيس أردوغان، قائلا: «مرت العملية بمرحلة طويلة بشكل استثنائي، وبفضل الله، في ١٠ أغسطس ٢٠٢٦، تم قبول مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني والتكامل الاجتماعي بأغلبية ٤٦٧ صوتا في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في أنقرة، وتم تجاوز نقطة تحول مهمة للغاية.»

قال كورتولموش: «إن ظهور هذا التحالف الاجتماعي الواسع في تركيا يعد إنجازا عظيما بحد ذاته»، مضيفا: «من النادر جدا أن نرى أفرادا من هذا العدد الكبير من الأحزاب المختلفة يجتمعون ويجدون أرضية مشتركة. هذا انتصار للديمقراطية التركية، وانعكاس قوي للعزم على بناء تركيا خالية من الإرهاب.»

صرح كورتولموش بأن التقرير الذي أعدته لجنة التضامن والأخوة والديمقراطية الوطنية، والتي عملت في الجمعية الوطنية التركية الكبرى العام الماضي، قد وضع خارطة طريق وإطارا عاما فيما يتعلق بعملية تركيا خالية من الإرهاب.

وأوضح كورتولموش أن هناك دائما طرفا ثالثا مشاركا في ممارسات حل النزاعات، قائلا: «هناك منظمة من جهة، والدولة من جهة أخرى، ودولة أخرى أو منظمة دولية تعمل كطرف ثالث يراقب العملية. في مثالنا، لا يوجد طرف ثالث؛ فالطرفان الأول والثالث هما الدولة نفسها وممثليها. أمل أن يدرّس هذا الجهد في تركيا

ظهور هذا التحالف الاجتماعي الواسع في تركيا يعد إنجازا عظيما

ينظر إليهم كمواطنين من الدرجة الثانية، أو كمجموعة تحتاج إلى تأديب بين الحين والآخر، كما لا مجال في هذا البلد لتقسيم ولو سنتيمتر مربع واحد، أو التفكير في التمييز. ولتحقيق ذلك، سنعمل أولا على تعزيز لغتنا ونوايانا وأنشطتنا القائمة على الأخوة.

أكد كورتولموش أن الفترة المقبلة ستشهد صعودا لا يمكن إيقافه لتركيا، وتابع تقييمه على النحو التالي: لقد تضافرت جميع الظروف، ولله الحمد وصلنا إلى هذه المرحلة. علينا أن نقدر هذا الإنجاز. إن ضرورة هذه اللحظة تكمن في تقدير قيمتها، وإنجاز جميع هذه المهام في أسرع وقت ممكن دون تأخير، وتحويل مناخ السلام في نهاية المطاف إلى أخوة دائمة وتكامل اجتماعي. وبينما أقول هذا، أعتبر من واجبي أن أذكر أمرا آخر. لقد كان هناك، وسيظل هناك، العديد من الأشخاص الذين سعوا جاهدين لتحقيق هذا، والذين عملوا بجد لإزالة هذه القضية من أجندة تركيا.

لكن تذكروا، هناك العديد من الجماعات، داخل البلاد وخارجها، التي تخطط وتدبر لمنع حدوث ذلك، ولضمان عدم تخلص الدولة التركية من هذه القضية، والاستمرار في التعامل معها لا أعرف، لكنني متأكد من شيء واحد. في مساء اليوم الذي أقر فيه القانون بأغلبية ٤٦٧ صوتا، من يدري في أي بلد، وفي أي مؤسسة، وضعت الخرائط على الطاولة وبدأ العمل على كيفية إعادة صياغة سيناريو الانفصال. لن نمنحهم هذه الفرصة.

المنظمات الأخرى غير حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي وحزب كوشين كاشين لا يمكنها الاستفادة من هذا القانون.

وتابع كورتولموش على النحو التالي:

«بعد التأكد من سريان القانون، أي بعد استيفاء المادة الأولى، ستمنح فترة ستة أشهر. سيتمكن أعضاء المنظمة الذين يلقون أسلحتهم ويعلنون تخليهم عن أنشطتهم التنظيمية خلال هذه الفترة من الاستفادة منه. وهناك سؤال آخر يطرح باستمرار: على الرغم من وضوح القانون، إلا أنهم يسيئون استخدامه. لا يمكن لأي مسؤول رفيع المستوى في المنظمة، بمن فيهم أولئك الموجودون في إمرالي، الاستفادة من هذا القانون بصيغته الحالية».

- «لو لم تهدر تركيا مواردها في محاربة الإرهاب وتخسر قواها البشرية في سبيله، صدقوني، لكانت تركيا اليوم دولة مختلفة تماما. العديد من خدمات البنية التحتية التي ننعيم بها اليوم كانت لتكون متاحة قبل ثلاثين عاما، ولكن للأسف، لم تتمكن تركيا من تحقيقها. بالطبع، هذا القانون ليس كل شيء، ولن يحل كل شيء به. الهدف هو أن تلقي المنظمة الإرهابية أسلحتها وتحل نفسها».

- التقرير الذي أعدته لجنة التضامن والأخوة والديمقراطية الوطنية قد فتح الباب أمام تركيا خالية من الإرهاب، وأن القانون الذي تم إقراره قد وسع هذا الباب على مصراعيه، مضيفا: «هذا هو درب الأخوة، درب التكامل، درب ترابط جميع مدن وبلدات تركيا. بإذن الله، سنحقق ذلك. لم يقتل أو يصب أي شخص في تركيا بسبب الإرهاب منذ عامين».

صرح كورتولموش بأن كلمتي «الإرهاب» و«الانفصالية» ستطوى صفحتهما في تركيا، قائلا: «لم يعد هناك مكان للخطاب الانفصالي أو التمييزي في هذا البلد. لسنا بحاجة إلى خطاب يهّمش الناس، أو



نشر القانون الإطار في الجريدة الرسمية التركية

*المرصد-خاص

نشر القانون الإطار المؤلف من ١٢ بندا، وجرى إقراره في البرلمان التركي بعدما حصل على موافقة ٦٧٧ صوتا في الـ ١٠ من آب، في الجريدة الرسمية التركية في الساعة ٠٠:٠٠ منتصف الليل. وسيدخل القانون المتعلق ببدء السلام والمجتمع الديمقراطي الذي أطلقه القائد عبد الله أوجلان في الـ ٢٧ من شباط عام ٢٠٢٥، بعد صدور تقرير «التأييد والتثبيت» من قبل مجلس الأمن القومي التركي حيز التنفيذ.

وبعد إقرار القانون الإطار في البرلمان ونشره في الجريدة الرسمية، أعلن نائب الرئيس جودت يلماز أن مجلس المراقبة والتنسيق سيعقد اجتماعه الأول في ٢٤ أغسطس/آب. ووفقا للتقارير، من المقرر أن يتناول الاجتماع نزع سلاح حزب العمال الكردستاني بالكامل خلال شهرين، بالإضافة إلى تقييم الوضع على أرض الواقع. وفي حال إتمام العملية خلال شهرين، يتوقع تقديم تقرير إلى مجلس الأمن القومي في أكتوبر/تشرين الأول.

دخل قانون تعزيز التضامن الوطني والتكامل الاجتماعي، المعروف لدى العامة باسم «القانون

الإطارى»، حيز التنفيذ أمس بعد نشره في الجريدة الرسمية بتوقيع الرئيس ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان .

وأعلن نائب الرئيس جودت يلماز أن الاجتماع الأول للمجلس المنشأ بموجب القانون رقم ٧٥٩٥ بشأن «تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي» مقرر عقده يوم الاثنين الموافق ٢٤ أغسطس/ آب. وسيتناول الاجتماع اللجان الفرعية التي سيتم تشكيلها وفقا لاحتياجات عملية نزع السلاح وحل القوات.

سيبدأ مجلس المراقبة والتنسيق التابع لرئاسة الجمهورية أعماله رسميا مع نشر القانون. ويرأس المجلس نائب الرئيس، ويضم في عضويته وزير العدل، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الدفاع الوطني، والأمين العام لرئاسة الجمهورية، ورئيس جهاز المخابرات الوطنية، والأمين العام لمجلس الأمن القومي. ويجوز للمجلس تشكيل لجان فرعية حسب الحاجة، كما يجوز دعوة ممثلين عن الوزارات والمؤسسات والمنظمات، بالإضافة إلى أي أفراد آخرين تراهم الهيئة ضروريين، لحضور اجتماعات المجلس ولجانه.

وبحسب المعلومات التي تم الحصول عليها، فمن المتوقع أن تكتمل عملية نزع سلاح المنظمة في غضون شهرين على أقصى تقدير، وسيكون تقييم هذا الوضع من قبل جهاز المخابرات الوطنية (MIT) ووحدات الأمن الأخرى على أرض الواقع على جدول أعمال مجلس المراقبة والتنسيق. بحسب صحيفة تركية ، إذا اكتملت هذه العملية في غضون شهرين، فسيكون بإمكان المجلس تقديم تقرير تقييمي إلى اجتماع مجلس الأمن القومي في أكتوبر/تشرين الأول. وبعد أن يتخذ مجلس الأمن القومي قراره، سيبدأ قبول طلبات أعضاء المنظمة للعودة إلى تركيا.

من التشريع إلى التنفيذ.. ما الخطوات المقبلة بعد نشر القانون الإطارى في تركيا؟

من الآن فصاعدا، تتركز الأنظار على كيفية تنفيذ عملية إلقاء السلاح، وكيفية إدارة مسار الحل، وكذلك على كيفية تشكيل وتفعيل الآليات التي نصّ عليها القانون لإدارة هذه العملية والإشراف عليها. القانون لا ينص على تنفيذ جميع الإجراءات دفعة واحدة، وإنما يضع إطارا قانونيا لعملية يفترض أن تمر بعدة مراحل، تتعلق بنزع السلاح، وآليات المتابعة، والتنسيق بين مؤسسات الدولة، والإجراءات السياسية والقانونية اللاحقة.

ماذا حدث حتى الآن؟

الخطوة الأولى اكتملت بالفعل، وهي إقرار القانون من البرلمان التركي ثم توقيعه ونشره رسميا، وبذلك أصبح لدى السلطات في تركيا، إطار قانوني يمكن أن تستند إليه في إدارة المرحلة المقبلة، بدلا من أن تبقى عملية السلام والمجتمع الديمقراطي محصورة في التفاهات والتصريحات السياسية.

من سيدبر المرحلة المقبلة؟

أما الخطوة التالية فبدأت مباشرة مع تشكيل هيئة حكومية مكلفة بمتابعة تنفيذ القانون، أمس الثلاثاء ١٨ آب، حيث أعلن نائب الرئيس التركي جودت يلماز، تشكيل هيئة برئاسته لمتابعة تنفيذ القانون والتنسيق بين مؤسسات الدولة. وتضم الهيئة وزراء العدل والداخلية والخارجية والدفاع، بالإضافة إلى الأمين العام لرئاسة الجمهورية، والأمين العام لمجلس الأمن القومي، ورئيس جهاز الاستخبارات الوطنية إبراهيم كالن، ليصل عدد أعضائها إلى ثمانية. ومن المقرر أن تعقد الهيئة اجتماعها الأول في ٢٤ آب الجاري، حيث ستبحث آلية عملها والخطوات التي ينبغي اتخاذها، بما في ذلك إمكانية تشكيل لجان فرعية متخصصة. وستكون هذه الهيئة بمثابة مركز تنسيق حكومي للعملية، بحيث تتابع ما تقوم به المؤسسات المختلفة وتنسق بينها.

هل يبدأ نزع السلاح مباشرة؟

نزع السلاح ليس ضرورة، فهذه إحدى أهم النقاط التي ينبغي فهمها في المرحلة الحالية، لأن نشر القانون لا يعني أن عملية نزع السلاح حزب العمال الكردستاني أو تفكيك البنية التنظيمية ستبدأ في اليوم التالي، بصورة تلقائية، فالقانون يربط بدء تطبيقه بإجراء آخر يتمثل في التحقق من الوضع الميداني، وفق ما يؤكد سياسيون ومراقبون في تركيا. ومن المقرر أن يتولى جهاز الاستخبارات الوطنية التركية إعداد تقرير يتضمن نتائج التحقق والتثبيت بشأن العملية، ثم يرفع التقرير إلى مجلس الأمن القومي.

ماذا سيفعل مجلس الأمن القومي؟

سيكون مجلس الأمن القومي إحدى المحطات الأساسية قبل بدء التطبيق العملي للقانون، وبحسب الآلية المنصوص عليها، ينظر المجلس في تقرير جهاز الاستخبارات المتعلق بالتحقق والتثبيت، ثم يصدر موقفاً أو بياناً بشأنه، وبعد استكمال هذه الخطوة، ينتقل القانون إلى مرحلة التطبيق الفعلي. ولم تحدد السلطات حتى الآن موعداً نهائياً لهذه المرحلة، إلا أن التقديرات المتداولة تشير إلى أن الإجراءات الأولية قد تستغرق نحو ٤٥ يوماً إلى شهرين، مع ترجيحات بأن يكون تشرين الأول المقبل موعداً مهماً في هذا المسار.

ماذا سيحدث داخل البرلمان؟

لن تكون الحكومة التركية وحدها المسؤولة عن متابعة العملية، فالقانون ينص أيضا على تشكيل هيئة متابعة داخل البرلمان التركي برئاسة رئيس البرلمان نعمان قورتولموش، وبمشاركة ممثلين عن الأحزاب السياسية الموجودة في البرلمان، وستكون مهمتها مراقبة تنفيذ القانون، ومتابعة التطورات، وتقديم المقترحات.

ومن المتوقع أن تتألف الهيئة من ١٧ عضوا وعضوة، مع إمكانية تشكيل لجان فرعية والاستماع إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والجهات ذات الصلة، كما ستقوم الهيئة الحكومية برئاسة جودت يلماز بإطلاع الهيئة البرلمانية على سير العملية.

دور أوجلان في هذه المرحلة؟

يأتي دور عبد الله أوجلان في الجزء السياسي من العملية، وليس بوصفه عضوا في الهيئات الحكومية التي نص عليها القانون. وتتحدث مصادر مطلعة على المسار، عن إمكانية قيامه بدور في تنسيق الجانب السياسي من العملية، مع طرح وصف «منسق السلام والسياسة» لدوره المحتمل. وفي هذا السياق، يتوقع أن يجري وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب DEM «المؤلف من بروين بولدان ومدحت سنجار والمحامي فائق أوزغور أرول، زيارة إلى جزيرة إمراي لإجراء لقاء مع القائد. ومن المنتظر أن تتناول اللقاءات المرحلة الجديدة بعد إقرار القانون، والخطوات التي ستتبع نشره، وآليات تشكيل الهيئات، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه في المرحلة المقبلة. كما تتحدث مصادر مطلعة عن إمكانية عقد أوجلان لقاءات لاحقة مع صحفيين وأكاديميين، إذا تم توفير الظروف اللازمة لذلك.

الصورة الكاملة الآن

يمكن تلخيص المرحلة المقبلة على النحو التالي: «إقرار القانون، وتوقيعه ونشره، وتشكيل الهيئة الحكومية، ثم اجتماعها الأول في ٢٤ آب، وتشكيل اللجان وآليات العمل، وإعداد تقرير الاستخبارات، وعرضه على مجلس الأمن القومي، وقرار المجلس بشأن التطبيق، وثم بدء تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون.

وبالتوازي مع ذلك، سيجري تشكيل هيئة متابعة في البرلمان لمراقبة التنفيذ، فيما يستمر المسار السياسي المرتبط بعبد الله أوجلان وحزب المساواة وديمقراطية الشعوب. وتبقى طبيعة الإجراءات التي ستتخذ على الأرض، ومدى التزام الأطراف بها، والجدول الزمني، من أبرز الملفات التي ستحدد مسار العملية خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.



حسن جمال:

قانون الإطار.. وماذا عن الديمقراطية والقضية الكردية؟

موسوعة (T-24)/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

وماذا عن حقوق الكرد في المواطنة المتساوية؟
تركيا بلا إرهاب! حسنا، هذا أمر جيد.
لكن ماذا عن القضاء المستقل، وسيادة القانون؟
ونظام قضائي يتكوّن من قضاة ومَدْعِين عامين
يلتزمون بالقانون، لا بالسلطة...
تركيا بلا إرهاب! حسنا، هذا أمر جيد.
لكن ماذا عن الفصل بين السلطات؟ نظام تكون فيه
السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية مستقلة عن
بعضها بعضا،
ويراقب كلٌّ منها الآخر.

إن حلّ حزب العمال الكردستاني (PKK) لنفسه
وإلقاءه السلاح خطوة إيجابية بلا شك، وتفتح بابا أمام
السلام... ولكن ماذا عن الديمقراطية؟
عندما بدأت عملية «تركيا بلا إرهاب»، كتبت تعليقا
مقتضبا في هذه الزاوية:
تركيا بلا إرهاب!
حسنا، هذا أمر جيد ولكن ماذا عن تركيا
الديمقراطية؟
حلّ التنظيم لنفسه، ودفن الأسلحة...
نعم، هذا أمر جيد. لكن ماذا عن القضية الكردية؟

أريد أن أعيش في تركيا حلت فيها القضية الكردية

تاريخ هذا المقال هو ١٤ أبريل/نيسان ٢٠٢٥.

واليوم ما زلت عند الموقف نفسه.
عندما بدأت العملية، كنت حذرا بسبب السجل الحافل
بالإخفاقات الذي يحمله الثنائي أردوغان - بهتشي.
لكن لأن النهاية المرجوة هي السلام، أبقيت الباب
مواربا.
ذلك لأن حزب العمال الكردستاني (PKK) كان يحلّ
نفسه، وكانت الأسلحة تدفن في الأرض.
وكان هذا يفتح الباب أمام مرحلة لا تذرف فيها
الأمهات الدموع بعد اليوم.
لقد أقر قانون الإطار في اللجنة البرلمانية، وسيمر أيضا
في البرلمان.
نعم، هذا أمر جيد.
لكن ماذا عن الديمقراطية؟
وماذا عن الحق والقانون والعدالة؟
وماذا عن القضية الكردية؟
أين كل ذلك؟
فمن دون هذه الأسس، لن يقوم السلام على قاعدة
متينة، ولن يكون دائما.
الديمقراطية... الديمقراطية... الديمقراطية...
الحق... القانون... العدالة...
هذا هو بيت القصيد.

وبعبارة أخرى، تركيا تحررت فيها خيوط السلطة من
قبضة «الرجل الواحد».
تركيا بلا إرهاب!
حسنا، هذا أمر جيد.
لكن ماذا عن الإعلام الحر؟
تركيا بلا إرهاب!
حسنا، هذا أمر جيد.
لكن ماذا عن الحرية الأكاديمية، ونظام الجامعات
المستقلة ذاتيا؟
لا أريد الإطالة.
نعم، أنا أيضا أؤيد تركيا خالية من الإرهاب،
تركيا تدفن فيها الأسلحة تحت التراب.
لكنني، في الوقت نفسه، أريد تركيا ديمقراطية. أريد
أن أعيش في تركيا حلت فيها القضية الكردية.
أريد أن أعيش في بلد يحترم إرادة الشعب، ولا يعرف
نظام تعيين الأوصياء (القيّمين) بدلا من المسؤولين
المنتخبين.
أريد تركيا لا يوجد في سجونها سجناء أو معتقلون
سياسيون.
وخلاصة القول:
نعم لتركيا بلا إرهاب، لكن هذا لا يكفي، بل نريد
أيضا تركيا ديمقراطية كاملة.



أردوغان: تركيا ستواصل تعزيز علاقاتها مع الكرد عموما وحماية حقوقهم

تتردد في خوض هذه الحرب ولن نهرب منها إذا كان هناك من يهاجمنا من أجل الحرب وليس السلام». وأكد أنه لا يرغب في حدوث مثل هذه المواجهة.

وأكد أردوغان أن اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين تركيا والسعودية وباكستان بعثت برسالة مهمة إلى العالم، وأشار إلى أن الاتفاقية تقوم على مبدأ الدفاع المشترك، بما يتيح للدول الموقعة التحرك معا إذا تعرضت إحداها لأي اعتداء خارجي. وقال إن آلية الدفاع المنصوص عليها في الاتفاقية تشبه في جوهرها مبدأ الدفاع الجماعي الوارد في المادة الخامسة من حلف شمال

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن بلاده لن تتردد في الدفاع عن نفسها إذا تعرضت لهجوم، ولن تتردد في خوض الحرب إذا تطلب الأمر ذلك، ولن تهرب منها.

وردا على سؤال ضمن لقاء خاص مع برنامج «المقابلة» على قناة الجزيرة مساء الأحد، حول حديث وسائل الإعلام الإسرائيلية عن تركيا باعتبارها الخصم المقبل، قال أردوغان إن بلاده لا تتحدث عن الحرب وإنما عن السلام وتحقيق السلام العالمي.

لكنه أكد في الوقت نفسه أن تركيا لن تتردد في الدفاع عن نفسها إذا تعرضت لهجوم، قائلا «لن

وفيما يتعلق بالحرب بين الولايات المتحدة وإيران، قال أردوغان إن تركيا تأمل في تحقيق السلام وإنهاء الحرب في أسرع وقت، مشيراً إلى أن تحديد المسؤول عن استمرار الحرب أو التنبؤ بموعد انتهائها ليس أمراً يمكن حسمه بسهولة. وأكد أن تركيا ليست مع الحرب، وإنما تقف إلى جانب السلام، لكنه اعتبر إسرائيل المحرك الرئيس للحرب والفاعل الرئيس فيها، متهماً إياها بتشجيع خيار المواجهة باستمرار، وبأن دولا أخرى دفعت أثماناً باهظة نتيجة ذلك.

أولوية مضيق هرمز

ووضع أردوغان إعادة فتح مضيق هرمز أمام حركة الملاحة في مقدمة أولويات تركيا، محذراً من أن استمرار إغلاقه يمثل مشكلة كبيرة للتجارة العالمية ويهدد تدفق النفط. وقال إن حركة التجارة العالمية تستفيد من هذا الممر الحيوي، وأنه من الضروري إعادة فتحه في أسرع وقت واستئناف نقل النفط عبره حتى لا يتوقف تدفق الطاقة عالمياً.

وأكد أن تركيا وإيران تؤيدان إنهاء القيود على الملاحة، معرباً عن أمله في أن تنتهي حالة إغلاق المضيق في أسرع وقت. وشدد على أن الأفضل أن تكون حركة الملاحة في المضيق مجانية ومن دون رسوم، معتبراً أن حرية المرور ستكون مفيدة للتجارة العالمية.

وفي رده على سؤال بشأن الهجمات الإيرانية

الأطلسي (ناتو)، مؤكداً أن أي اعتداء على تركيا أو السعودية أو باكستان يمكن أن يستدعي تحرك الدول الثلاث معاً.

وأضاف أن الدول الثلاث ستكون قادرة على دفاع بعضها عن بعض في مواجهة «أي نوع من أنواع الاعتداءات»، أياً كانت الدولة التي تتعرض للهجوم.

رسالة للسلام

وأكد الرئيس التركي أن اختيار مكة مكاناً لإبرام الاتفاقية منحها «قوة خاصة»، معتبراً أن الاتفاق الثلاثي بين السعودية وتركيا وباكستان كان رسالة إلى العالم، خصوصاً في ظل الظروف الدولية الراهنة والحرب بين الولايات المتحدة وإيران. وقال أردوغان إن إبرام الاتفاق في هذه المرحلة يمثل رسالة

مهمة للسلام العالمي، مؤكداً أن الدول الثلاث تقدم نفسها باعتبارها من الدول الساعية إلى السلام وحمايته.

ورفض توصيف الاتفاقية بأنها تحالف سني، مؤكداً أن السعودية وباكستان وتركيا كانت دائماً، بحسب تعبيره، «من حماة السلام»، وأنها ستواصل هذا النهج.

وأشار الرئيس التركي إلى أن أبواب الاتفاقية مفتوحة أمام دول أخرى، مؤكداً أن مصر يمكنها الانضمام إليها إذا رغبت في ذلك، وأن الأمر لا يقتصر على الدول الثلاث المؤسسة.

لن نتردد في خوض الحرب إذا تعرضنا لهجوم

لتحقيق الاستقرار، وكشف أنه يعتزم زيارة دمشق في أقرب وقت. وأشار إلى أن تركيا قدمت ما يقع على عاتقها لدعم الإدارة السورية الجديدة خلال المرحلة الماضية، وستواصل ذلك في المستقبل.

لبنان في دائرة القلق

وفي الشأن اللبناني، وصف الرئيس التركي استمرار الهجمات الإسرائيلية على لبنان بأنه مصدر قلق بالغ لتركيا، مؤكداً أن بلاده ستواصل تقديم كل ما تستطيع لدعم لبنان.

وقال أردوغان إنه بحث مع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، خلال

زيارته الأخيرة إلى

تركيا، ضرورة وقف

الهجمات على

لبنان، مؤكداً استمرار

المشاورات مع

واشنطن. وأضاف أن

الأولوية هي إنقاذ

لبنان من دائرة النار، مشيراً إلى أهمية الدعم

الأمريكي في هذا المسار.

وأكد أن إسرائيل هي الطرف المعتدي، وأن

لبنان يتعرض لهجمات إسرائيلية متواصلة يجب

وقفها في أسرع وقت.

غزة.. لن نتركها وحدها

وفيما يتعلق بالحرب على غزة، قال أردوغان

إن تركيا لا يمكن أن تترك القطاع وحده، مؤكداً

أن بلاده ستواصل القيام بكل ما يقع على عاتقها

من واجب تجاه غزة. وأضاف أن حركة المقاومة

الإسلامية (حماس) تبدي، من وجهة نظره، تعاوناً

التي تعرضت لها دول خليجية، أكد أردوغان أن تركيا ليست مع الحرب في المنطقة، وأنها تقف إلى جانب السلام. وعاد إلى تحميل إسرائيل مسؤولية إشعال الحرب، قائلاً إنها شجعت المواجهة باستمرار وأدت سياستها إلى دفع دول أخرى أثماناً باهظة.

وأشاد الرئيس التركي بالدور القطري في الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران، مؤكداً أن الدوحة لعبت دوراً مهماً في هذا الملف وستواصل القيام به خلال المرحلة المقبلة. كما أشاد بالدور القطري في سوريا، داعياً إلى استمرار التعاون والعمل المشترك بين الدول الإسلامية.

الکرد وسوريا

وفي الملف

الكردي، قال أردوغان

إن أنقرة تسعى إلى

الحفاظ على علاقاتها

مع الكرد وتعزيز مكانتهم في المنطقة، مؤكداً أن

الکرد في سوريا سينالون حقهم، وأن تركيا ستعمل

على الحفاظ على الوحدة والتكاتف مع الكرد في

العراق وإيران وسوريا.

وشدد على أن سوريا لن تكون وحدها، مؤكداً

أن بلاده على تواصل مستمر مع الإدارة السورية

الجديدة وأن العلاقات بين البلدين جيدة. وقال

«سوريا شقيقتنا ولن نترك سوريا وحدها أبداً»،

مؤكداً أن بلاده ستواصل القيام بكل ما يقع على

عاتقها من أجل استقرار المنطقة.

وفيما يتعلق بالدور العسكري التركي في

سوريا، قال إن أنقرة لا تألو جهداً في القيام بما يلزم

ستعمل على الحفاظ على
الوحدة والتكاتف مع الكرد
في العراق وإيران وسوريا.

قطعه بشأن مقاتلات «إف-٣٥»، مؤكداً أن تنفيذ هذا الوعد مهم بالنسبة إلى تركيا. وأوضح أن الملفات بين البلدين تشمل الصناعات الدفاعية والتبادل التجاري، مشيراً إلى خطوات اتخاذها الجانبان لزيادة حجم التجارة.

ونفى أن تكون إسرائيل طرفاً في هذه الملفات، مؤكداً أن مخاطب تركيا هو الولايات المتحدة وأن أنقرة تناقش قضاياها مباشرة مع واشنطن.

ووصف أردوغان العلاقات التركية الروسية بأنها «جيدة جداً»، مشيراً إلى استمرار التواصل بين مسؤولي البلدين عبر الاتصالات المباشرة والدبلوماسية. وقال

إن الوزراء الأتراك يتواصلون باستمرار مع نظرائهم الروس، بما يضمن استمرار إدارة العلاقات بين البلدين.

الدول الثلاث ستكون قادرة على دفاع بعضها عن بعض

الاتحاد الأوروبي ليس أولوية

وفيما يتعلق بعضوية الاتحاد الأوروبي، قال أردوغان إن أوروبا لم تقبل تركيا منذ ٥٣ عاماً، ولا تبدو مستعدة لقبولها في المرحلة المقبلة. وأكد أن أنقرة لم تغلق باب الانضمام، لكنها لم تعد تعتبره أولوية، قائلاً «الاتحاد الأوروبي ليس أولوية بالنسبة لنا»، مضيفاً أن الاتحاد هو من سيخسر إذا استمر في رفض تركيا.

وفي ختام اللقاء، وجه الرئيس التركي رسالة إلى العالم العربي قائلاً «نحن نحبه جميعاً. نحن واحد، وملتكاتفون، وأقوياء»، داعياً إلى عدم إلحاق بعضهم الأذى ببعض ومواصلة العمل معاً.

صادقاً وتفي بالتزاماتها، في حين تواصل إسرائيل هجماتها على غزة ولبنان.

وتابع أن حماس تظهر كل ما في وسعها من تضامن صادق، بينما لا يظهر الجانب الإسرائيلي النهج الإيجابي نفسه، ويواصل هجماته. وأشار أردوغان إلى أن ترمب منزعج من التطورات، مؤكداً أن أنقرة توجه تحذيرات مستمرة بشأن استمرار الهجمات وستواصل ذلك خلال المرحلة المقبلة.

وفي الشأن السوداني، قال أردوغان إنه لا يرى التطورات في السودان بصورة جيدة، لكنه أكد استمرار الدعم التركي للبلاد.

ووصف علاقاته

مع رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان بأنها جيدة جداً، مشيراً إلى أنه استقبله في تركيا وأجرى معه مباحثات، واصفاً إياه

بأنه قائد يليق بالسودان في هذه المرحلة.

وفي ليبيا، أكد استمرار العلاقات التركية الليبية وثباتها، مشدداً على أن أنقرة لن تترك ليبيا وحدها. وأشار إلى التعاون بين البلدين في مجال النفط، موضحاً أن تركيا تعمل على تقييم واستثمار الاحتياطيات النفطية الليبية، وأن مؤسسة البترول التركية اتخذت خطوات في هذا الاتجاه.

واشنطن ومقاتلات «إف-٣٥»

وعلى صعيد العلاقات التركية الأمريكية، قال أردوغان إن بلاده تنتظر من ترمب الوفاء بوعده

رؤى و قضايا عالمية



غسان شربل:

خرائط معلقة ودم وضباب

*رئيس تحرير «الشرق الأوسط»

ممتزج برائحة الدم ومشاهد الركام. تسود في مسارح الحروب التي انطلقت إثر «طوفان السنوار» وتوسعت لاحقا، حالة من الانتظار المثقلة بالشكوك. يتحدث كثيرون عن استحقاق الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة في مطلع نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل. لا جدال في أن إدارة الرئيس دونالد ترمب هي اللاعب الأول في بحيرة

من الناحية الرسمية انتهت مدة وقف النار بين إيران وأمريكا، التي حددتها مذكرة التفاهم بستين يوما. وهي لم تكن في الواقع وقفا فعليا للنار، إذ تخللها تبادل ضربات، فضلا عن إعلان الطرفين أن مذكرة التفاهم لم تعد قائمة، أو أنها معلقة على الأقل. لا مبالغة في القول إن ضبابا كثيفا يسود المنطقة وهو

تسود في مسارح الحروب حالة من الانتظار المثقلة بالشكوك

الأزمات المفتوحة.

وهي في الحقيقة إدارة مربكة ومرتبكة. المفردات التي يستخدمها سيد البيت الأبيض تضاعف الضباب المحيط بالأهداف القريبة والبعيدة. يلوح بضربات هي الأولى من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية، ثم ينكفي إلى الرهان على «الخنق الاقتصادي». الصورة التي سيخرج بها ترمب من الانتخابات النصفية مشوشة هي الأخرى سلفا. ثمة من يعتقد أن الانتخابات ستضعفه، في حين يعتقد آخرون أنه لن يكون لديه بعدها ما يخسره. وأنه قد يتمسك أكثر بالدفاع عن صورته وصورة عهده، ولن يقبل بصورة الخاسر.

الاستحقاق الثاني يتمثل في الانتخابات التشريعية في إسرائيل في ٢٧ أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، وهي حاسمة بالنسبة إلى بنيامين نتنياهو. ولا مجال لإنكار أن نتنياهو كان لاعبا مهما وشديد الخطورة في السنوات الماضية. يكفي هنا التذكير بأن جهاز «الموساد» سرق في عهد نتنياهو الأرشيف النووي الإيراني في اليوم الأخير من يناير (كانون الثاني) ٢٠١٨.

وأن ترمب انسحب من اتفاق أوباما النووي مع إيران بعد ثمانية أيام من كشف نتنياهو نفسه عن بعض ما جاء في الوثائق المسروقة. ولا يمكن تجاهل أن أمريكا ذهبت إلى الحرب مع إيران برفقة إسرائيل.

وعلى رغم استطلاعات الرأي التي تؤكد تراجع شعبية رئيس الوزراء الحالي، فإن تعقيدات المشهد السياسي الإسرائيلي ولعبة تشكيل الحكومات تجعلان التكهّن بمصير هذا اللاعب الخطر صعبا.

وليس ثمة شك بأن بقاء نتنياهو سيترك بالتأكيد أثرا واضحا على ملفات غزة ولبنان وإيران، لكن غيابيه لا يعني أن الورثة سيتنازلون عن أهدافه في نزع سلاح «حماس» و«حزب الله» ومسائل أخرى.

عنصر ثالث لا يقل تأثيرا وهو الموقف الإيراني. يصعب التكهّن بخيارات مجتنبى خامنئي. المرشد الإيراني الحالي رجل مجروح.

تركت الحرب جروحا في جسده وعائلته وهالة بلاده ومشروعها. ويصعب التكهّن بما إذا كانت التعيينات العسكرية التي أجراها ستدفع الأزمة نحو جولة جديدة من الحرب.

وثمة من يعتقد أن بعض العسكريين الذين توزعوا في مواقع حساسة هم من دعاة الذهاب بعيدا في سياسة المجازفة كي لا نقول في الميول الانتحارية. التعامل الإيراني مع موضوع مضيق هرمز لا يوحي أبدا بإمكان التوصل إلى حلول واقعية. ما هو مطروح ليس الموضوع النووي وحده.

التسوية ستحدد موقع إيران في الإقليم وعلاقتها بـ«الجيش الحليفة»، وهو ما يمس مصير الخرائط

مرحلة انتظار مثقلة بالأخطار تمتد إلى الخرائط المعلقة والخرائط القلقة

الخيارات الإيرانية. المأزق اللبناني عميق. خلل فادح في ميزان القوى يجعل استعادة الأرض المحتلة بالقوة مستحيلاً. والتمن المطروح للخروج عبر التفاوض مرفوض من «حزب الله» وإيران. وبقاء لبنان معلقاً على حبال الانتظار يضاعف تدهوره وتفككه.

لبنان ليس الخريطة الوحيدة المعلقة. يبذل العراق جهوداً جدية لترميم مؤسساته وإعادة قرار الحرب والسلم إليه. لا تبدو الرحلة سهلة على الإطلاق في ضوء ممانعة بعض الميليشيات واستمرار المسيّرات في مهاجمة أهداف في كردستان. العراق معلق أيضاً على حبال المواجهة الأمريكية - الإيرانية، وسط انقسامات سياسية وأزمة اقتصادية غير بسيطة على الإطلاق.

الخريطة اليمنية معلقة هي الأخرى وسط إصرار الحوثيين على القيام بأدوار إقليمية إيرانية في البحر الأحمر وباب المندب وعلى الأرض اليمنية نفسها. تكاد سوريا تشكل استثناء. لقد تمكن الرئيس أحمد الشرع، حتى الآن، من تغليب سوريا الدولة على سوريا الساحة، عبر مجموعة واسعة من العلاقات والتحالفات والحسابات الواقعية.

مرحلة انتظار مثقلة بالأخطار تمتد من مضيق هرمز ومحيطه إلى الخرائط المعلقة والخرائط القلقة.

التي ترابط فيها هذه الفصائل. نصيحة قآني للفصائل العراقية بعدم قبول سياسة حكومة الزبيدي بـ«حصر السلاح» تشبه النصيحة الموجهة إلى «حماس» و«حزب الله» اللبناني.

وإعلان قائد الجيش الإيراني عن مكافأة مالية لأي عسكري يتمكن من قتل جندي امريكي أو أسره، يضاعف التساؤلات عن حرارة المرحلة المقبلة.

واضح من مسار المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية، برعاية أمريكية، أن الانتظار هو سيّد الموقف. وفي مناخ الانتظار هذا، تواصل إسرائيل ارتكاب جرائم غير مسبوقة في جنوب لبنان. لم تعد تكتفي باغتيال الأفراد. ذهبت بعيداً في اغتيال قرى بكاملها وجعلها غير قابلة للحياة في المدى المنظور. تدمير ممنهج وتغيير ملامح.

وفي بيروت من يعتقد أن حكومة نتניהو كانت ترغب في تطبيق سيناريو غزة على جنوب لبنان بكامله لولا الضغوط التي مارستها عليها إدارة ترمب.

صحيح أن جنوب لبنان معلق منذ نصف قرن على حبال المواجهات التي تتخطى قدرته لكن المرحلة الحالية تبدو أخطر من كل ما سبقها. الانهيار الاقتصادي اللبناني يتعمق والتفكك اللبناني يتسع. وعودة «حزب الله» من الحرب التي اختار الذهاب إليها، خلافاً لإرادة الأكثرية، لا تنفصل على الإطلاق عن



عبد المنعم سعيد:

مسارح الحرب والسلام!!

انفراج العقدة بعد أن يكون التناقض قد وصل إلى قمته التي يسقط فيها الضحايا، ويسفر الأبطال عن التضحيات. «الانفراج» في الواقع يتم عن طريق «المفاوضات» التي يسهلها «الوسطاء» الذين يقومون بالوساطة من أجل مصالح إضافية؛ وهي كما تبدو في المسرح الشرق أوسطي تتأرجح بين الحرب التي تستهدف الضغط على الخصوم؛ والمساومة التي تعطى «فرصاً أخيرة» للتخلص من آلام الحرب.

المعضلة تحدث عندما يكون الألم جزءاً أساسياً في استراتيجية الأطراف؛ في الحرب الحالية فإن إيران راهنت على «الألم الاقتصادي» في تحقيق النجاح الذي لم تحققه القوة العسكرية.

الولايات المتحدة هي الأخرى سارت في ذات الطريق عندما فرضت العقوبات؛ وعندما أخذت في تقويض قدرات إيران العسكرية لعلها تدفعها إلى القبول بما لم تكن على استعداد للقبول به. وبينما يكون «الألم» يقوم

*رئيس المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية

كثيراً ما تجرى المشابهة من قبل العسكريين والساساة والأدباء بين حالتى الحرب في نشوبها وصراعاها ومعاركها، والسلام في استقراره وتسويته للمتناقضات والنظر بتفاؤل لقادم مرح ينهى التصادم ويفتح الطريق لأيام سعيدة؛ وكلاهما مع «المسرح» وما فيه من دراما وكوميديا أيضاً. «المسرح» يخلق تناقضات كبرى ومصيرية مكانها في الواقع الخرائط التي تعكس الأوضاع «الجيوسياسية» والجيواستراتيجية للأطراف المتناقضة في مصالحها العليا وأمنها القومي. التاريخ هنا يلزم الجغرافيا،

وبينما يقدم عمق التناقض في الزمن بينما تقوم الثانية بالتأكيد على حدود الأمن والانكشاف. «الشرق الأوسط» هنا يمثل مجمعا كبيرا للتجارب الحقيقية والمسرحية ولا شيء يجسدها قدر الحروب المركبة فوق بعضها البعض حتى تزداد تعقيدا على تعقيدها. الحالة في المسرح تكون مصيرها في النهاية نوعاً من

المسرح فى الخيال والواقع يسمح كثيرا بدخول أطراف جديدة

بين المضيفين: هرمز وباب المنذب.

الشخصيات الكبرى فى المسرحية العظمى كثيرة، ولكن مزاحمتهم تأتي من شخصية واحدة هى الرئيس الأمريكى دونالد ترامب الذى يظهر على المسرح على مدار الساعة من شرفات طائرة الرئاسة أو من البيت الأبيض. الشخصية لا يوجد لها مثيل بين رؤساء الولايات المتحدة منذ قيامها قبل ٢٥٠ عاما حينما كان «جورج واشنطن» محررا ورئيسا؛ هو ليس جنرالا ولا محاميا ولا عضوا بارزا فى أحد الحزبين الديمقراطى والجمهورى، هو شخصية حدية فى ذاتها تظهر دائما على المسرح، وفى الواقع فإنه تعرض لثلاثة محاولات للاغتيال.

لكل دراما شخصياتها بالطبع، وفى الحرب الأمريكية الإيرانية فإن المقابل الإيرانى للأمريكى هو «مجتبى خامنئى» الذى اختفى منذ اختياره مرشدا عاما للدولة وقبلها كان اختفاؤه نتيجة الغارة الأولى فى الحرب التى قضت على ٤٣ من القيادات الإيرانية وحيث فقد والده المرشد «على خامنئى» مع مجموعة من أسرته. هو الغائب الحاضر فى أكبر مسرحيات الشرق الأوسط الحربية؛ هو الشخصية التى لا يعرف أحد أين يوجد وما هى حالته الصحية ولماذا لا يظهر وجهه أو توجد إشارة عنه حتى بلقاء مع وزير الخارجية الإيرانى الذى يتلقى تعليماته دونما صوت.

شخصيات مثل بنيامين نتنياهو ومعه بن جافير وسمو تريتش الممثلون للتطرف الدينى على الجانب الإسرائيلى؛ وخليل الحية رئيس حماس والرئيس محمود عباس على الجانب الفلسطينى؛ وجميعهم يستعدون لانتخابات عامة خلال الخريف المقبل وعليها سوف تقوم كثير من المصائر.

بالطبع فإن هذه ليست كل الشخصيات المؤثرة فى المسرحية أو الواقع؛ وهناك الكثير التى تلعب أدوارا أساسية وأخرى ثانوية ولكنها ليست قليلة التأثير. «عبد الملك الحوثل» يمثل الكثير من المليشيات التى تقبى المنطقة رأسا على عقب ولكنها لا تلعب دورا فى بناء دولة يمنية موحدة وتحب أن تبقيها مقسمة!!.

بالتأثير فإنه فى الواقع لا يكون اقتصاديا أو عسكريا فقط، وإنما هو محرك للقوى السياسية وراء جبهات الضغط فى المفاوضات، والقتل فى المعارك. إيران فى الحرب الجارية تعول كثيرا على الانتخابات النصفية فى الكونجرس الأمريكى فى نوفمبر ٢٠٢٦ التى ينتظر فيها تراجع شديد فى شعبية الرئيس ترامب؛

وفى الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة تعول على حدوث انقسام كبير فى الجبهة الإيرانية بين «المعتدلين» و«المتشددين» والدفع نحو انكشاف قيادات الحرس الثورى الإيرانى حيث يمكن التخلص منها كما حدث فى الأيام الأولى من الحرب أو أنها تفقد أمام الشعب الإيرانى القدرة على حمايته من القوة الأمريكية.

«المسرح» فى الخيال والواقع يسمح كثيرا بدخول أطراف جديدة لها قصتها التى تضيف للدراما ما يسرع الوصول إلى العقدة الكبرى للحدث التاريخى. فى الخيال قد يكون الضيف هو القاتل الحقيقى أو الذى يقبل بالثروة المفاجئة؛ ولكنه فى الواقع الشرق أوسطى فإن إسرائيل حاضرة بقوة منذ بداية المسرحية ومنفردة بمشاهد حرب غزة المدمرة؛ ولكنها ظلت بعيدة عن التدخل فى الحرب الإيرانية الأمريكية. إسرائيل باتت لها أدوار تتعلق بمفاوضات التخلص من سلاح حماس مقابل الانسحاب من غزة حيث تحتل ٧٠٪ من أراضى القطاع. نص المسرحية فى هذه الحالة أمريكى جاء فى مبادرة السلام التى جرى التوقيع عليها فى شرم الشيخ المصرية فى أكتوبر ٢٠٢٥ ومن ثم فإن واشنطن باتت عليها أن تخرج من المسرحية الكبرى التى تقع بين الخليج العربى والبحر الأحمر، وما



علي أنوزلا:

عن هروب الشعب من وطنه

ليس فشلاً في ضبط الحدود، بقدر ما هو فشل في توفير أسباب البقاء داخل الوطن

تهريب البشر وحدها، أو في وسائل التواصل الاجتماعي، أو في الإشاعات التي انتشرت قبيل المأساة، أو حتى في القراءات الجيوسياسية التي ربطت ما حدث في هذا الجيب المغربي المحتل بمواقف الحكومة الإسبانية من الحرب على غزة أو من الحرب العدوانية الأمريكية على إيران، باعتبار أن الغاية كانت إضعاف رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز قبل الانتخابات المقبلة.

قد تساعد هذه العناصر على تفسير بعض جوانب الحدث، أو فهم كيفية استغلاله سياسياً، لكنها لا تفسر

ليست المأساة التي عاشتها مدينة سبتة المحتلة، في أقصى شمال المغرب، مجرّد «أزمة هجرة غير نظامية»، كما يحاول الخطاب الرسمي المغربي اختزالها. إنها، في جوهرها، أزمة تنموية، وأزمة عدالة اجتماعية، وأزمة خيارات عمومية راكمت إخفاقاتها على مدى أكثر من ثلاثة عقود، وانتهت بعشرات الآلاف من الشباب وهم يندفعون نحو البحر، وبعشرات القتلى والمفقودين، وآلاف الأسر التي لا تزال تنتظر خبراً عن أبنائها.

من الخطأ البحث عن تفسير ما جرى في شبكات

هذه المعطيات ليست جديدة، ولم تكن مجهولة

٢٠/٥٪، في وقت يتسع فيه التشغيل الهش، ويرتفع معدل العمل الناقص إلى ١٠/٩٪.

لكن المؤشر الأكثر قسوة يتمثل بوجود ما يقارب ثلاثة ملايين شاب خارج المدرسة والتكوين وسوق الشغل في الوقت نفسه؛ ثلاثة ملايين لا يدرسون، ولا يتدربون، ولا يعملون، يعيشون خارج أي أفق اقتصادي أو اجتماعي. ولا تقف الصورة السوداوية عند هذا الحد، فخمس الوظائف في المغرب موسمية أو عرضية، وأكثر من ثلثي العاملين لا يستفيدون من تغطية صحية مرتبطة بعملهم، فيما يفوق إنفاق أغنى ٢٠٪ من السكان إنفاق أفقر ٢٠٪ بأكثر من سبع مرات، بينما يظل متوسط إنفاق سكان المدن يقارب ضعف إنفاق سكان العالم القروي. وهي مؤشرات تكشف عمق الفوارق الاجتماعية والمجالية التي راكمتها السياسات العمومية المتتالية.

وقبل تقرير بنك المغرب، كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد أطلق التحذير نفسه. فقد كشف أن نحو ٤/٣ ملايين شاب وشابة، تراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٤ سنة، يوجدون خارج التعليم والتكوين والعمل، وتشكل النساء نحو ٧٣ في المائة من هذه الفئة. كذلك سجل مغادرة حوالى ٣٣١ ألف تلميذة وتلميذ المدرسة سنويا، محذرا من أن استمرار إقصاء هؤلاء الشباب يهدد التماسك الاجتماعي ويغذي الإحباط واليأس. والصورة القاتمة نفسها رسمتها تقارير المندوبية

أسبابه العميقة. فقد سارع اليمين الإسباني، ومعه جزء واسع من اليمين الأوروبي، إلى توظيف المأساة لتعزيز خطابه المعادي للمهاجرين. كذلك رأت فيها دوائر رسمية امريكية وإسرائيلية فرصة لتصفية الحساب مع حكومة بيدرو سانشيز بسبب مواقفها المؤيدة للقضية الفلسطينية والمنتقدة لحرب الإبادة على غزة والمعارضة للحرب العدوانية على إيران. غير أن كل ذلك يبقى عوامل ظرفية، بينما يظل السبب الجوهري الثابت الذي لا يرتفع هو الواقع الاجتماعي والاقتصادي صنعته السياسات العمومية المغربية، وتراكمات نتائجها السلبية عاما بعد عام.

والمفارقة أن هذا التشخيص لا يصدر عن معارضين أو ناشطين غاضبين، بل عن مؤسسات الدولة نفسها. ففي اليوم نفسه الذي كان آلاف الشباب المغاربة يتجهون نحو سبتة، قدم والي بنك المغرب تقريره السنوي إلى الملك محمد السادس، مؤكدا فيه أن نجاح الاقتصاد لم يعد يقاس بالمؤشرات الماكرو-اقتصادية وحدها، بل بمدى تحسن حياة المواطنين، ومحذرا من اتساع الهوة بين الأرقام الرسمية والواقع المعيشي. وكشفت الأرقام التي تضمنها التقرير حجم الأزمة الضاربة أطنابها في عمق المجتمع. فأقل من أربعة مغاربة من أصل عشرة في سن العمل هم فقط من يشتغلون فعليا، بينما يتجاوز عدد العاطلين من العمل ١/٦٢ مليون شخص، وترتفع بطالة الشباب بين ١٥ و ٢٤ سنة إلى ٣٧/٢٪، وتبلغ بطالة النساء

واقع الشباب اليومي كاف لأن يدفع كثيرين منهم إلى المجازفة

مقنعة للانتظارات الاجتماعية الكبيرة. لقد دفعت السياسات العمومية، خلال العقود الماضية، ثمنا باهظا لانحيازها إلى تنمية تركز على الحجر أكثر من الإنسان. فقد أنجزت طرق سيارة، وموانئ عملاقة، وخطوط للقطار فائق السرعة، ومناطق صناعية، وملاعب رياضية ضخمة، وهي مشاريع لا يمكن إنكار أهميتها الاقتصادية. غير أن التنمية لا تقاس بعدد الكيلومترات المعبدة، ولا بطاقة الموانئ، ولا بسعة الملاعب، بل بقدرة المواطن على أن يجد عملا لائقا، وتعلّما جيدا، ورعاية صحية تحفظ كرامته، وأملا حقيقيا في المستقبل داخل وطنه.

ما حدث في سبتة ليس مجرد أزمة هجرة، بل أزمة دولة تنموية بلغت حدودها القصوى. كذلك فإنه ليس فشلا في ضبط الحدود، بقدر ما هو فشل في توفير أسباب البقاء داخل الوطن. فعندما يتحوّل عشرات الآلاف من الشباب، في ساعات قليلة، إلى مرشحين للموت في البحر، فإن الرسالة التي يبعثون بها ليست أنهم يكرهون وطنهم، بل أنهم لم يعودوا يجدون فيه ما يمنحهم سببا للبقاء.

لهذا، فإن السؤال الحقيقي الذي ينبغي أن يطرحه المغرب بعد هذه المأساة ليس: كيف نمنع الشباب من الوصول إلى البحر؟ بل كيف يبني وطننا لا يفكر فيه شبابه أصلا في الهروب منه؟

السامية للتخطيط، التي تحدثت عن ملايين المغاربة الذين لا يزالون يعيشون أوضاعا تتسم بحرمان التعليم والصحة وظروف العيش، وعن استمرار الأمية في صفوف نحو ربع السكان البالغين، إلى جانب استمرار مظاهر الهشاشة الاجتماعية وتفاوت الولوج إلى الخدمات الأساسية.

هذه المعطيات ليست جديدة، ولم تكن مجهولة. وهي تفسر لماذا لم يعد البحر، بالنسبة إلى آلاف الشباب، مجرد طريق للهجرة، بل تحول إلى آخر منفذ للهروب من البطالة والهشاشة وانسداد الأفق. فهؤلاء هم أنفسهم الذين حاولوا العبور الجماعي خلال سنتي ٢٠٢١ و٢٠٢٤، وهم أنفسهم الذين خرجوا إلى الشارع سنة ٢٠٢٥ في ما عرف بـ«حركة جيل زد» المغربية، احتجاجا على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، قبل أن تنتهي تلك الاحتجاجات بحملات اعتقال ومحاكمات وأحكام ثقيلة.

لذلك، هؤلاء الشباب لا يحتاجون إلى أجهزة استخبارات أجنبية، ولا إلى شبكات تهريب دولية، حتى يقتنعوا بالمغامرة بحياتهم. فواقعهم اليومي كافٍ لأن يدفع كثيرين منهم إلى المجازفة بكل شيء، بما في ذلك رمي أنفسهم في البحر، هربا من الفقر والبطالة والتهميش، ومن شعور متزايد بانسداد المستقبل، في ظل الغلاء، واتساع الفوارق الاجتماعية، وتفشي الفساد بكل أنواعه، وعجز الأحزاب والحكومات عن تقديم أجوبة



www.marsaddaily.com

اختر لغتك واقراً العالم بطريقتك

تجربة قراءة متعددة اللغات سهلة وسريعة



1		الإنجليزية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإنجليزية	English	Headlines Politics Business
2		التركية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة التركية	Türkçe	Haberler Politika Ekonomi Spor
3		الفرنسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الفرنسية	Français	À la une Politique Économie Sports
4		الصينية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الصينية	中文	头条 政治 经济 体育 科技
5		الروسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الروسية	Русский	Главная Политика Экономика Спорт
6		الإسبانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإسبانية	Español	Noticias Política Economía Deportes
7		الألمانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الألمانية	Deutsch	Nachrichten Politik Wirtschaft Sport
8		الكرمانجية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الكرمانجية	Kurdancî	سهرجهم ئابووری سیاست موزلن



لغات متعددة
8 لغات عالمية



تبدیل سریع
تجربة سلسة وسريعة



موثوق وأمن
محتوى دقيق وموثوق



متوافق مع الجميع
على جميع الأجهزة

اختر لغتك ... واعش الخبر بطريقتك